الدّكتور عبد الكريم محمّد الأسعد

بَيْنَ النّحْوِ والمنْطِقِ وَعُلُومِ الشّرِيعَة



للطباعة والنشر
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

ص.ب. ١٠٥٠ ـ هاتف ٤٧٧٧١٢١ ـ ٤٧٧١٩٥٢
الرياض ـ المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م

بَيْنَ النّحْوِ والمنْطِق
وَعُلُومِ الشّرِيعَة


بسم الله الرحمن الرحيم

مسرد الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا كتاب كان يمكن أن يكون أكثر تفصيلاً، لما لموضوعه من أهمية يتسع لأجلها مجال القول فيه، فالتأثير المتبادل بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة يشكّل في حدّ ذاته قضيّة حيوية ما زالت مدار نقاش ومناط بحث لم ينقطعا في أيّ زمان، وستبقى هذه القضية كذلك في كل وقت ما دام لهذه العلوم شأو، وما دام للمشتغلين بها شان، والناس في موقفهم من التأثير المتبادل بين المنطق والفلسفة وبين غيرهما من علوم الآلة والدّين أصناف، فمن مهاجم لما كان منه برمّته، ومن قابل له مقرّ به راض عنه على إطلاقه، ومن متوسّط بين هذا وذاك يرى أنّه لا يخلو من نفع، وأنّ الإفراط فيه هو الضّار، والتوسّط كما هو مستقرّ في الأذهان العليمة أمر حسن يدعو إليه الدين القويم ويستحسنه العقل السليم وتستسيغه الفطرة المستقيمة.

وأيًّا ما كان الأمر، فإنّ المقرّر الذي لا يقبل الإنكار هو وقوع هذا التأثير المتبادل على نحو أو آخر وبدرجة أو بأخرى،

ثم زيادته زيادة كبيرة والإفراط فيه إفراطاً شديداً على أيـدي النحويين من المتأخـرين، وكذلـك على أيدي أضـرابهم من المشتغلين ببعض علوم الشـريعة، وهـذا الذي تقـرّر هو أهمّ الأسباب التي حملت كثيراً من المعاصرين على المناداة بإصلاح النحو أو تيسيره عن طريق التخفّف من تأثير المنطق والفلسفة في أصوله وفروعه وأساليبه، وذلك بصرف النظر عن فشل جمهرة هذه الدعوات فشلاً تاماً، وعدم نجاح سائرها نجاحاً كاملاً شاملاً، يدلّ على الأمرين معاً ما نراه من آستمرار سيادة النحو المنطقيّ في الدرس النحويّ في المدارس والجامعات وكافّة صُعُدِ التخصّص وفي كتب الفنّ المتداولة، مع أنّ هذه الدعوات جميعاً آنطلقت فيما تنادي به من مبدأ سليم هو مبدأ العودة إلى الفطرة اللغوية السهلة الصافية، وتحكيمها في فنون القول وأساليب البيان وأفانين التعبير.

وثمّة حقيقة أخرى مقرّرة نعتقد أنّها مبنى مـا قلناه من وقوع التأثير المتبادل بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ومداره، هي شدّة الترابط بين علوم الثقافة الإسلامية نفسها، وكذلك بينها وبين علوم اللغة العربية، ثم بين هذه جميعاً وبين العلوم الفلسفية الوافدة إلى الحياة العقلية عند المسلمين، يدلّ على هذه الحقيقة دلالة صريحة قاطعة الشمول الذي آتصف به محصول كلّ عالم

من علماء العصور السابقة، فهو محصول متكامل مترابط يأخذ صاحبه فيه من كل علم من علوم الشريعة واللغة بطرف، فلا يجهل علماً منها، وإن تميّز بأحدها وآشتهر بعلمه علماً فاق فيه علمه بما سواه، إلى جانب آشتغال أكثر هؤلاء العلماء بالمنطق والفلسفة حبّاً لاستكناه ما هو جديد، وآلتزاماً في الوقت نفسه بما يعتقدون أنّه يساعدهم في دفاعهم عن العقيدة أمام هجمات الأفكار المشكّكة، أو يفيدهم في الاستقواء على ما هم بصدد دفعه من الغمز واللمز في حقائق الدين المقرّرة بالنقل والمسلّمة لذلك بالضرورة، أو يعينهم على محاولة تفسير النصوص العقدية الثابتة التي يتاح فيها مجال الاجتهاد لغموض في ألفاظها، أو لتعارض قام فيها مع غيرها، أو لاشتباه في المراد منها، ونحو ذلك أو غيره.

لا أحبّ في هذا التقديم أن أستعرض كل موضوعات هذا الكتاب موضوعاً فموضوعاً، لأنّ الأمر بذلك قد يطول، من هنا سوّغ لي قصدي إلى الإيجاز أن أدع تفصيل محتوياته هنا، وأن أحيل إلى هذه المحتويات نفسها، والكتاب في أيّة حال لا يحتاج من قارئه إلى وقت طويل، ولا من مطالعه إلى زمن مديد، وأحسن الأشياء عندي أن أكل القارىء إلى الكتاب فأضعه بين يديه يجيل نظره فيه ويقلّب فكره في صفحاته، وأرجو أن يكون فيه من

الفوائد قدر مناسب يشفع لما قد يقع خلاله من الزّلّات والهنات، أو النقص والسهو، أو ما يشبه هذه الأمور، والله من وراء القصد.

المـؤلف

□ □ □

ضوء على المنطق

من أوضح ما قيل حديثاً في التعريف بالمنطق أنه «العلم الذي يبحث في صحيح الفكر وفاسده، وهو الذي يضع القوانين التي تعصم الذهن من الوقوع في الخطأ في الأحكام، فموضوعه هو الفكر الإنسانيّ من ناحية خاصة هي ناحية صحته وفساده، ويتمّ له ذلك عن طريق البحث في القوانين العقلية العامة التي يتّبعها العقل الإنساني في تفكيره فما كان من التفكير موافقاً لهذه القوانين كان صحيحاً، وما كان مخالفاً لها كان فاسداً»[1].

وقد نقل علم المنطق من اليونانية إلى العربية في أوائل الدولة العباسية مختلطاً بمسائل الفلسفة اليونانية فيما وراء الطبيعة، ومتأثراً بأسلوب اللغة اليونانية في طرق التعريف والقياس، ومكث ممتزجاً بمسائل الفلسفة إلى أن ظهر أبو حامد

---

(١) د. محمد علي أبو ريان، و د. علي عبد المعطي محمد: أسس المنطق الصوري ومشكلاته، ص ٤.

الغـزالي المتوفي سنـة ٥٠٥هـ صاحب «مقـاصـد الفـلاسفـة» و «تهافت الفلاسفة» و «عمدة المحققين وبرهان اليقين» المسمّى أيضاً «التبر المسبوك» فأخلاه من تلك المسائل وجعله خالصاً لغايته من عصمة العقل عن الخطأ في الفكر، لا وسيلة للفلسفة وفاتحة لها، ووضع فيه عندئذ كتابه «معيار العلم» الذي آنتصر فيه لعلم المنطق آنتصاراً قويّاً وأرسى من خلاله دعائم المقولة القاضية بأن من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه، ثم جاء العلماء بعد الغزالي فغيّروا في بعض ترتيب أقسام المنطق، ونظروا فيه من حيث أنّه فنّ برأسه لا من حيث أنّه آلة للعلوم، فطال لذلك الكلام فيه وآتسع، وكان أول من فعل ذلك فخر الدين الرازي المتوفي سنة ٦٠٦هـ صاحب «مفاتيح الغيب» في التفسير، ثم تبعه أفضل الدين الخُونَجِي في القرن السابع فوضع في علم المنطق كتابه «كشف الأسرار» ووضع أيضاً غيره من الكتب في هذا العلم، وقد تداولها طلاب المنطق مدة من الزمن، ثم تداولوا غيرها من المصنّفات التي جاءت بعدها وحذت حذوها وفيها من الشروح والحواشي ما خرج بهذا ألعلم عن وضعه عند الغزالي وذهب به بعيداً عن تحقيق غايته التي جعله خالصاً لها، حتى كاد كتابه وكتب غيره المماثلة التي صنّفها المتقدمون في المنطق تُنْسَى لفرط كثرة ما يخالفها من كتب المتأخرين الذين لم نعدم من بينهم في الوقت نفسه من يدعو إلى إبطال المنطق

اليوناني، فقد وضع ابن تيمية مثلاً، المتوفي سنة ٧٢٨هـ، في إبطال هذا المنطق كتاباً سمّاه «نصيحة أهل الايمان والردّ على منطق اليونان»، وقد لخّصه جلال الدين السيوطي في كتاب سمّاه «جهد القريحة في تجريد النصيحة»[١].

ولقد وقع الخلاف بين فقهاء المسلمين في شأن المنطق فذهب فريق منهم إلى أنّه يجب الاشتغال به وبالفلسفة على إطلاقهما لأنّه لا تناقض بينهما وبين الإسلام، وقد أخذ بهذا الرأي المشتغلون بالمنطق والفلسفة كالكندي المتوفي سنة ٢٤٦هـ الذي ألّف مائتين وخمسة وستين كتاباً ورسالة في المنطق والفلسفة، والفارابي المتوفي سنة ٣٩٩هـ الذي كان حجة في المنطق والعقليّات والذي آشتهر بتعريب مؤلفات أرسطو وبالتعويل عليه في فهم معاني مذهبه وإخراج هذه المعاني وعرضها، وابن سينا المتوفي سنة ٤٢٨هـ صاحب كتاب «الشفاء» المشهور في الطبيعيات والإلٰهيات والنكران على مذهب أرسطو، وكإخوان الصفا وهم جماعة من العلماء والفلاسفة كانوا يجتمعون معاً في البصرة وبغداد في أواخر القرن الثالث للهجرة، وقد أمعنوا في آستعمال العقل حين النظر في العقائد لحملها على حقائق

(١) طبع مع كتاب الجلال السيوطي «صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام».

الفلسفة وقوانين المنطق، ودوّنوا مذهبهم الفلسفي في خمسين مقالة تعرف بآسم «تحفة إخوان الصفا».

وذهب فريق آخر إلى أنّه لا يصحّ الاشتغال به ولا بالفلسفة، لأنّ أصولهما تخالف أصول الإسلام، ورأى فريق ثالث أنه لا بأس في الاشتغال بهما لمن لا تتأثر عقيدته من العلماء الراسخين في الدين، وآرتأى فريق رابع وجوب الاشتغال بالمنطق لأنّه لا غنى عنه في الدفاع عن عقائد الإسلام ولكن بعد أن يزال منه ما آختلط به من مسائل الفلسفة ويبقى فيه ما يؤدي إلى عصمة العقل عن الخطأ في الفكر[1].

---

(١) أنظر عبد المتعال الصعيدي: تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، ص ٥ ــ ٨.

أثر المنطق في النحو

عاش العرب في الجاهلية حياة بسيطة كانت معارفهم فيها فطرية مقصورة على شؤون حياتهم اليسيرة في بيئتهم البدوية، ولم تكن لهم آنذاك علوم مكتوبة أو آثار مسطورة، فضلاً عن أنْ تكون لهم علاقة علمية بفلسفة أو منطق، ومع هذا فقد ظهر في بعض أشعارهم وحكمهم وأمثالهم آنذاك لمحات عفوية لم تلبث أن أصبحت فيما بعد من قوانين المنطق العلمي وفي إطار رسومه العقلية المعروفة، من ذلك مثلاً قول زهير بن أبي سلمى:

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده
فلم يبق إلّا صورة اللحم والدم

ومعناه أنّه ذو بيان وذو فكر وقد آصطلح بعد ذلك في علم المنطق على أنّ هذا تعريف للإنسان، وأنّ كونه ذا بيان خاصة من خواصه، وأنّ الثاني فصل مقوّم له، ثم عيب عند المناطقة بأن التعريف السديد في قواعدهم ينبغي أن لا يجمع فيه بين الفصل

والخاصة، وإنّما يجمع فيه بين الجنس والفصل أو بين الجنس والخاصة.

ومن ذلك أيضاً قول آمرىء القيس:

ولــو أنّ مــا أسعى لأدنى معيشــة
كفـاني ولـم أطلب قليـل من المــال
ولـكنّـمــا أسـعى لـمـجــد مـؤثّــل
وقـد يـدرك المجـد المؤثّـل أمثــالي

وقد نظم المناطقة فيما بعد معنى هذين البيتين على النحو التالي «لو كنت أسعى لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال، لكنني لا أسعى لأدنى معيشة بل لمجد مؤثّل فلا يكفيني قليل من المال» على آعتباره قيـاساً آستثنـائياً، ولا بـدّ إن آمرأ القيس لم يخطر بباله أنّ هذا المعنى سيسمّيه هؤلاء المناطقة القياس الاستثنائي، وأنّهم سيتعرّضون لنقده بمنطق منطقي مـداره أنّ الشاعر آستثنى في قيـاسه هـذا نقيض المقدّم، وأنّ القيـاس الاستثنائي يستثنى فيه عين المقدّم لا نقيضه[1].

ولمّا جاء الإسلام آستجابوا لدعوته إلى تفهّم القرآن وفهم

---

(١) أنظر عبد المتعال الصعيدي: تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، ص ٥.

السنّة فخطوا بذلك خطوة محدّدة إلى ميدان الحياة العلمية المنظمة ظهر فيما بعد أنّ أبرز سماتها في المرحلة الأولى كان السرد والتسجيل العادي الذي لم يتأثر بأيّ منهج فلسفيّ أو طابع منطقيّ، ولكن خطوات العرب التالية في ميدان الثقافة العلمية لم تخل من هذا التأثّر، إذ لم تلبث أن أخذت تخرج عن طابعها الفطريّ السهل إلى طابع أكثر تعقيداً بسبب ما أدّى إليه درسهم لعلوم الأمم الأخرى التي سبقت العرب ولفلسفاتها كاليونان وغيرهم، وساعد على ذلك أيضاً أن أبناء بعض هذه الأمم دخلوا الإسلام، كما ساعد عليه بدء حركة الترجمة للفلسفة والمنطق ولغيرهما من العلوم ثم آنتشار هذه الحركة ولا سيّما في العصر العباسي وخاصة في عصر المأمون.

وقد أدّى هذا التطوّر إلى أن شرع العرب ينظرون في مترجمات ماسرجويه[1] وآبن المقفع[2] المتوفي سنة ١٤٢هـ وغيرهما من المترجمين الذين نهضوا بعبء الترجمة خير نهوض والذين أثروا العصر العباسي خاصة ثم ما لحقه من عصور

---

(١) هو أقدم المترجمين في البصرة وقد عهد إليه عمر بن عبد العزيز بترجمة كتيّب في الطب، أنظر د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٢١.

(٢) اتقن ابن المقفع الفارسية وترجم منها إلى العربية كثيراً من كنزها الأدبية والتاريخية والعلمية، وكان مما ترجمه منها كتاب «كليلة ودمنة»، أنظر الزركلي: الأعلام ٤: ٢٨٣.

بترجماتهم في المنطق والفلسفة وغيرهما، ولم يكن أمر البحث العلمي والحرص على الاطلاع على علوم الأمم الأخرى مقتصراً على العلماء وحدهم، فقد وجد الخلفاء متسعاً من الوقت في غمرة مسؤولياتهم يسمح لهم بتشجيع المترجمين على القيام بعملهم بحماس خدمة للعلم ودفعاً لعجلة المعرفة ولفتح آفاق البحث أمام العلماء والمفكرين وتسهيله عليهم، ويقال إنّ الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور مثلاً المتوفي سنة ١٥٨هـ أوعز إلى عبد الله بن المقفع أن يترجم له ما كان شائعاً من كتب اليونان في المنطق، فكان ممّا ترجم له كتاب «إيساغوجي»[١] لفُرْفُرْيُوس الصوري، وترجم له أيضاً أبرز كتب المنطق والفلسفة في هذه العصور المبكرة وهي كتب أرسطوطاليس المنطقية الثلاثة: كتاب «قاطيغورياس»، وكتاب «باري أرمينياس»، وكتاب «أنالوطيقا»[١]، وهكذا زادت حركة الترجمة للمنطق والعلوم الفلسفية ولغيرهما كذلك إلى العربية شيئاً فشيئاً ممّا أثّر في معارف أهلها وفي دراساتهم آنذاك، ثم في آثارهم التي تركوها فيما بعد تأثيراً مطرداً.

---

(١) إيساغوجي كلمة يونانية معناها المقدمة إلى المنطق أو المدخل إلى المقولات، وهي مقولات أرسطو أي كلياته الخمس، وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام. أنظر مقدمة د. أحمد فؤاد الأهواني على إيساغوجي لفُرْفُرْيُوس الصوري؛ نقل أبي عثمان الدمشقي، ص ٤٠، ٤٣، ٤٧؛ والزركلي: الأعلام ٤ : ٣٨٣.

ولم تكن قضية تأثير المنطق اليوناني في النحو العربي قضية مسلمة وما زالت كذلك حتى الآن على الرغم من آنتشار القول بهذا التأثير ورواجه حتى كاد يصبح من المسلمات، فقد آختلف الباحثون المعاصرون في مسألة تأثّر هذا النحو بذلك المنطق، فذهب الأستاذ أحمد أمين[1] إلى أنّ تأثير اليونان في العصر الأول لوضع النحو العربيّ كان ضئيلاً، ثم لمّا نقل المنطق اليوناني إلى العربية تأثّر النحو العربيّ به في قواعده وعلله، وذهب الدكتور مهدي[2] المخزومي إلى إنكار أيّ تأثير للمنطق اليوناني في النحو العربي، وكان فايل[3] قد ذكر قبل ذلك أنّ الرواية العربية حفظت لنا في مجموعات مختلفة من كتب التراجم وصفاً لمسلك نموّ علم النحو الذي هو أجدر العلوم أن يعدّ عربياً محضاً.

ويظهر لي أنّ النحو العربي قد بدأ يتأثّر بالمنطق اليوناني منذ بدأت ترجمة هذا المنطق إلى العربية، بدا ذلك بوضوح من قسمة أرسطو الكلمة إلى آسم وفعل ورباط، ثم قسمة النحويين العرب لها بعد ذلك على نحو مشابه في المصطلح والمدلول إلى آسم وفعل وحرف، ولكن هذا لا يعني أنّ التأثير كان آنذاك عميقاً

---

(١) أنظر أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢: ٢٩٣.

(٢) أنظر د. مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد، ص ٦٧، ٧٤.

(٣) أنظر د. عبد الرحمن السيّد: مدرسة البصرة النحوية، ص ١٠٤. نقلاً عن مقدمة الانصاف لجوتولد فايل، ترجمة د. عبد الحليم النجار، ص ٣.

ممتداً إلى أساس النحو العربيّ الأهم وأصله الأول، لأنّ هذا كان قد آستقر على قاعدة عربية صافية من السماع عن العرب الذي يحتجّ بقولهم في اللغة والنحو، وذلك قبل أن تزدهر حركة الترجمة من اليونانية وغيرها إلى لغة العرب، وقبل أن يصبح منطق اليونان الذي نقل إلى العربية مؤثراً في بعض أسس النحو وأصوله الحادثة كالقياس وعلله ونحو ذلك، وإنّما آقتصر هذا التأثير فيها على الأعم الأغلب على الشكل والمنهج والتنظيم والتهذيب وطرق الجدل ووسائل الحجاج، ثم على شيء من المصطلحات والأساليب والتقسيمات.

هذا ويعتقد جرجي زيدان أنّ النحو العربيّ قد تأثّر في البداية بمنهج النحو السرياني من حيث أنّ النحويين العرب قد نسجوا في تبويب نحوهم على منوال السريان الذين سبقوهم في تدوين النحو وتصنيف الكتب فيه منذ أواسط القرن الخامس للميلاد، بل لقد تأثّروا بهم فيما يرى في حقائق النحو وتقسيماته ـ التي لم تخل من روح المنطق وطابع الفلسفة ـ على نحو ما كان من التشابه التام بين أقسام الكلمة في العربية وفي السريانية، ومردّ هذا عنده مخالطة العرب للسريان في العراق وآطلاعهم على آدابهم وعلومهم ومنها النحو[١].

---

(١) أنظر جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية ١: ٢٢١.

وأيًّا ما كان الأمر، فإنّه من الثابت أنّ نحاة البصرة كانوا أوّل من تأثّر بالمعارف العقلية من المشتغلين بالنحو وأكثرهم، وذلك من فرط ما تعلّقوا بالكلام الذي ظهرت مدرسته في مدينتهم منذ وقت مبكّر على يد الحسن البصري المتوفي سنة ١١٠هـ، وقد سمّوا لذلك «أهل المنطق تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة»[١].

وقد بدأ أثر هذا التعلّق يظهر واضحاً في أقيسة آبن أبي اسحاق المتوفي سنة ١١٧هـ وعلله التي يقال إنّه أول من آستخدمها في الدرس النحويّ، وفي آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي رأس المدرسة البصرية المتوفي[٢] سنة ١٧٥هـ الذي يعدّ من المتكلمين وفي أوائل من ظهر تأثّرهم بالمنطق والكلام، والذي أصبح بذكائه النادر «الغاية في تصحيح القياس وآستخراج مسائل النحو وتعليله»[٣]، حيث ساعده على هذا أنّ «ابن المقفع الذي كان في أول الأمر صديقاً للخليل بن أحمد يسّر للعرب

(١) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٣٨.

(٢) اختار الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه «نشأة النحو» القول بوفاته سنة ١٧٥هـ وقال عنه إنه الأصح، ولكن المعلقَين على كتابه قالا: اضطربت الآراء في تاريخ وفاة الخليل ما بين سنة ١٣٠هـ وسنة ١٧٥هـ، وقال صاحب النجوم الزاهرة: والأصح أنه توفي بعد سنة ١٦٣هـ. أنظر محمد الطنطاوي: نشأة النحو. تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد الكردي، هامش ص ٦٥.

(٣) الأنباري: نزهة الألباء. ص ٤٥، ٤٦.

الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية»[1].

ثم ظهر التأثّر بالمنطق والكلام جليّاً في كتاب سيبويه المتوفي سنة ١٨٨هـ، فقد جعله معرضاً لآراء أستاذه الخليل المتأثرة بالفلسفة الكلامية، وكذلك لأفكاره الخاصة التي تبدو فيها النزعة الفلسفية والمصطلحات المنطقية، وبدا أيضاً في مصنفات تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفي سنة ٢١٥هـ التي كان ينشر فيها ضروباً من الغموض والعسر، ويعنى فيها أكثر من سابقيه بالحدود والتعريفات، وبالعوامل والمعمولات، وبالتعليلات حتى لما لم يقع في اللغة مثل تعليل آمتناع الفعل المضارع من الخفض، ونحو ذلك من المفاهيم الفلسفية والفرضيات غير العلمية، وفي آسم كتاب صغير مفقود ذُكِرَ أن المازني المتوفي سنة ٢٤٩هـ قد صنّفه هو كتاب «علل النحو»[2].

وظهر كذلك في مقتضب المبرد المتوفي سنة ٢٨٥هـ الذي مهر مصنّفه في فلسفة المسائل وتصريف الكلام وتشقيقه وآستكناه ما فيه من الاحتمالات العقلية، والذي آنطبع أسلوبه بسمات أساليب المتكلمين على النحو الذي بدا بوضوح من ردّه على

(١) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٣٩.
(٢) أنظر ياقوت: معجم الأدباء، ٧: ١٢٢.

ما ذهب إليه الكوفيون من جواز جمع ما ختم بالتاء من أسماء المذكّرين كطلحة بالواو والنون، فيقال طلحتون بأنّ ذلك لو جاز «للزمك أن تكون أنثته وذكّرته في حال وهذا هو المحال»[1].

وهكذا كان نحو البصرة منذ البداية متأثراً بالمنطق، وأصبح نحاتها شيئاً فشيئاً أهل فلسفة وجدل، وأصبحت أساليبهم في النهاية متّسمة بقدر من الغموض والتعقيد، وكل ذلك كان آنعكاساً لتأثّرهم بالمعارف العقلية التي سادت مدينتهم منذ عصر مبكّر بسبب ما تمّ فيها من آلتقاء العرب بالعناصر الأخرى التي آعتنقت الإسلام وأثّرت في علومه وفي علوم اللغة العربية تأثيراً فكريّاً عميقاً، وقد ساعد على هذا موقع المدينة الجغرافي على تخوم فارس كما ساعد عليه آنتشار أفكار الاعتزال الفلسفية بين نحاتها ومزجهم هذه الأفكار بالثقافة العربية وبالنحو مزجاً دعا إليه شعورهم بالحاجة إلى هذا الخليط الثقافي لمقارعة خصومهم بالبيان الرفيع المتسلّح بالمنطق والفلسفة بعد أن أتمّوا في الوقت نفسه آلته وأحكموا صناعته النحوية.

وقد حملهم هذا الذي ذكرناه في نهاية المطاف على الإفراط في التقنين والحماس في التقعيد، فآنشغلوا بهما عن

(١) المبرد: المقتضب ٤ : ٨.

البحث في المادة اللغوية نفسها، كما آل بهم الأمر إلى إخضاع هذه المادة لقواعدهم وقوانينهم النحوية التي وضعوها على أسس وطيدة من المنطق ووفق أصول فلسفية محضة وبناء على علل نظرية، فأصبح نحوهم بهذا كلّه ميداناً واسعاً ومعرضاً فسيحاً للمناهج الكلامية والاتجاهات المنطقية والمصطلحات الفلسفية لما آمتلأ به من الأسباب والمسببات والمقدمات والنتائج والعلل والمعلومات والتقسيم والتبويب والحدّ والمحدود والشروط والقيود والداخل والخارج ونحو ذلك، ولما خضعت له أحكامه من ضروب التقدير والتأويل الذي يقصد به إلى التوفيق بين النصوص اللغوية وبين ما يخالفها من أصولهم التي وضعوها ليثبتوا أنّ كل ما نطق به العرب إنما كان على طرق ثابتة لها أسبابها ونتائجها المنطقية وأصولها الفلسفية، معتبرين أصول اللغة كأصول المنطق، لتلك ما لهذه من عموم وشمول، ولما توسعوا فيه من القياس يطبقونه على قواعدهم حتى أصبح عامّاً ومسيطراً عليها بحيث صار ما يخرج على هذه القواعد شاذّاً، ولإكثارهم من قياس ما لم يسمع عن العرب وحمله على القواعد المبنية على المسموع بشكل متعسّف متكلّف أحياناً من جهة آبتناء هذا القياس في إجرائهم، ليس على العلة الأولى التي هي مدار الحكم آبتداء، بل على علل وراءها اعتبرت من العلل الثواني والثوالث مما خرج بالنحو عن فطرة اللغة إلى غموض الفلسفة وتعقيد المنطق في

كثير من مسائله البصرية.

ولكن هذا لا يمنع من العودة إلى الإقرار بأنّ علم النحو قد نبع في بداياته الأولى قبل أن يذهب فيه البصريون خاصة مذاهب أهل المنطق والفلسفة من نبع اللغة العربية الصافية نفسها، وآنبثق من طبيعتها ومقوّماتها على أيدي العرب أنفسهم الذين أبدعوا علم النحو آبتداء[1] على حدّ قول ليتمان، ثم إن هؤلاء النحاة آتجهوا في البصرة إلى التفكير في الأمور الفلسفية والقضايا المنطقية كالعلل والحدود والعوامل ونحو ذلك تبعاً للمؤثرات العامة التي أثّرت في العقلية العربية ووجّهت الثقافة العربية ونظام البحث فيها توجيهاً علميّاً فلسفيّاً[2]، ومن ثمّ أدخلوا الروح المنطقية رويداً رويداً في الدرس النحويّ حتى صبغوه أخيراً بهذه الصبغة وأضفوا عليه هذا الطابع، يظهر ذلك بوضوح شديد في الكثير من مسائلهم، ومنها على سبيل التمثيل ما دار بين المبرد البصري المتوفي سنة **٢٨٥هـ** وثعلب الكوفي المتوفي سنة **٢٩١هـ** في مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر، فقد سأل المبرد ثعلباً عن همزة بين بين أساكنة هي أم متحركة؟ فقال ثعلب: لا ساكنة ولا متحركة، يريد أنّ حركتها روم، فقال المبرد: قوله لا ساكنة قد

---

(١) أنظر أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢ : ٢٩٣.

(٢) أنظر عبد الحميد حسن: القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، ص ٢٥٧.

أقرّ أنّها متحركة، وقوله لا متحركة قد أقرّ أنّها ساكنة، فهي ساكنة لا ساكنة ومتحركة لا متحركة[1].

وربما كان من المقدّر لهذا التأثير المنطقي في النحو أن يبلغ مداه الواسع في زمن قصير، وأن يخطو المنطق على هذا الطريق خطوات أسرع، لولا أن نفرت جمهرة النحاة الكوفيين تقاوم هذا التيار، وتتصدى بجزم لاتجاه البصريين الفلسفي في درسهم النحوي، وتقف في سبيله وتحول جهد الطاقة دون أن يصطبغ النحو بالمنطق والفلسفة على هذا النحو القويّ، فقد كان أفراد هذا الجمهور بعيدين عن التأثّر بهما في درسهم للّغة وفي إقامتهم لقواعد النحو، وكانوا أقلّ آندفاعاً إلى الأخذ بأساليب الكلام، وآعتداداً بأحكام العقل في مسائل اللغة والنحو، وأكثر آعتماداً على المسموع وآهتماماً بالرواية، وتركاً للتأويلات البعيدة المخالفة للظاهر، وتعلقاً بالظواهر اللغوية، ودراسة لبنى الكلم، وتناولاً لصور تأليف الكلام ولوجوه الإعراب عن المعاني، وعناية بالقراءات القرآنية كلّها، وآلتزاماً بمنهج المحدثين والقرّاء بعيداً عن التعمّل الفلسفي والتكلّف المنطقي، وبالبساطة والفطرة كراهة للمقولات العقلية العسيرة، يبدو هذا مثلاً ممّا قاله الكسائي الكوفي المتوفي سنة ١٨٩هـ حين سئل عن شذوذ «أيّ» الموصولة

(١) أنظر د. عبد الفتاح شلبي: أبو علّي الفارسي، ص ٤٤٤.

في آستعمالاتها عن سائر أخواتها الموصولات وكثرة أحوالها[1] التي تتقلّب فيها «أيّ كذا خلقت»[2] مما يعني في وضوح «أنّ تلك الظواهر اللغوية تنقل ولا تمنطق وتروى ولا تفسّر بعمل عقليّ»[3] عند الكوفيين الذين يميلون إلى «التتبّع اللغوي وعدم آتّباع التأويلات البعيدة والإمعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة المقابلة»[3].

ويبدو أيضاً من آبتعاد ثعلب كنموذج للنحاة الكوفيين عن القياس في أكثر ما ذهب إليه، فهو كما يقول ياقوت لم يكن «مستخرجاً للقياس ولا طالباً له»[4]، ومن آبتعاده كذلك عمّا يؤدّي إليه القياس من بحث في العلة، لاعتمادها على المنطق، ورغبة ثعلب عنهما بسبب ميله إلى الإكثار من رواية اللغة ونقل شوارد

---

(١) عبّر ابن مالك في الألفية عن هذه الأحوال بقوله:

أيّ كما وأعربت ما لم تضف ... وصدر وصلها ضمير انحذف
وبعضهم أعربَ مطلقاً وفي ... ذا الحذفِ أيًّا غيرُ أيٍّ يقتفي
إن يستطل وصلٌ وإن لم يُستطل ... فالحذف نَزر وأبوا أن يختزل
إن صلح الباقي لوصل مكمل ... .

(٢) أنظر شرح الرضي على الكافية ٢: ٤١.

(٣) أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، مبحث الاجتهاد في النحو العربي، ص ٨١، أرسل لمؤتمر المستشرقين الدولي الثاني والعشرين المنعقد باستانبول سنة ١٩٥١م.

(٤) ياقوت: معجم الأدباء ٥: ١٢٠.

صيغها وألفاظها، مما جعل ما أورده من التعليلات والأقيسة القليلة لا يخلو من ضعف.

ولا بدّ أن نوضّح هنا أنّ هذا التيار النقليّ كان طابعاً لجمهرة نحاة الكوفة قاوموا به آتجاه البصريين العقلي في الدرس النحوي، إذ رأينا فريقاً من مقدّمي نحاة الكوفة قد تأثّر بالمنطق والفلسفة، فالفراء الكوفي مثلاً المتوفي سنة ٢٠٧هـ كان من المتكلمين، وكانت له ثقافة فلسفية وكلامية واسعة لا بدّ أن آتصاله القويّ بأستاذه يونس بن حبيب البصري وبمدرسة البصرة قد أسهم في تكوينها، وقد ظهر في تصانيفه التأثّر بالمنهج الفلسفيّ، وبدت فيها ألفاظ الفلاسفة وفلسفة المتكلمين مع التعليل الكثير للأحكام النحوية، كما بدا بوضوح في كتابه في الحدود الذي يدلّ مجرّد تسميته «على تأثّره بالمنطق»[1] والذي يدلّ محتواه من الحدود[2] الستين كحدّ المعرفة والنكرة، وحدّ النداء، وحدّ الترخيم وغيرها على التعاريف التي هي «أثر من آثار الفلسفة والمنطق»[1]، هذا فضلاً عن كثرة تفصيله وتمثيله وقياسه وتقليبه المسائل على وجوهها المختلفة مع آلتماس الأسباب في

---

(١) أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢: ٣٠٨.

(٢) كما يرجّح أحد الباحثين، على كل حال لقد اختلف في عدد الحدود في كتاب «الفراء» المذكور، أنظر في ذلك د. أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ١٨٠ ــ ١٨٣.

كل وجه منها، مما يعكس ما في آرائه النحوية وتفسيراته لوجوه الإعراب من أثر التفكير الفلسفيّ الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضاً متعددة ويجري تجاربه على كل فرض منها على حدة ليصل إلى الغرض الذي يقصد إليه[1].

أما نحاة الأندلس، والشيء بالشيء يذكر، فقد جعلتهم ثقافتهم الدينية واللغوية القوية في أوائل عهد العرب بتلك البلاد ينفرون بطبعهم من المنطق والفلسفة، وعمّق هذا النفور وزاده لديهم آضطهاد حكام الأندلس التقليدي في عصور الأمويين المبكرة هناك للفلاسفة وإحراقهم لكتبهم، ولكن هذا الجوّ ما لبث أن تغيّر في عهد ملوك الطوائف في القرن الخامس الهجري وآنعكست الآية تماماً فأصبح الاشتغال بالفلسفة محل التنويه والثناء بعد أن كان مناط الذمّ والعقاب، ولعبت الفلسفة دورها المباشر في جميع العلوم، فظهر فيها العلماء المتأثرون بالمنطق المشتهرون بالفلسفة، ويبدو أنّ الماضي قد ألقى بظلاله على فريق من العلماء في عصر الانفتاح الفكريّ على المنطق والفلسفة بأخرة في هذه البلاد، فمع أنّهم قطفوا ثمار ما هم فيه من حرّية على نحو جيّد، فإنّهم لم ينفكّوا في الوقت نفسه من أسار الماضي ووطأته، وقد جعل هذا بعضهم يلعبون دوراً مزدوجاً في

(١) أنظر د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ١٣٧.

دنيا الفكر رأيناه ماثلاً فيما تركوه من تواليف، ويعدّ عليّ بن حزم المتوفي سنة ٤٥٦هـ نموذجاً على ما نقول، فقد كان ملتزماً في الفقه بالمذهب الظاهريّ داعياً إلى إبطال الظواهر العقلية في الدين، مصنّفاً في علومه على هذا الأساس، وكان في الوقت نفسه شديد الاهتمام بالمنطق معتنياً بالمناظرة في مسائل الفلسفة وموضوعاتها، مؤلفاً فيهما على أصولهما الجارية وقواعدهما المألوفة، ومن أشهر ما كان له في بابهما «طوق الحمامة» في فلسفة الحب، و«التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه» و«الفِصَل في الملل والأهواء والنحل».

ويعدّ آبن سيدة المتوفي سنة ٤٥٨هـ من اللغويين الأندلسيين الذين أثّرت الفلسفة والمنطق في نشاطهم العلمي، وكما كانت له عناية طويلة بالمعاجم اللغوية، ودراية بالنحو والأشعار والنوادر حتى عدّه القاضي أبو القاسم صاعد[1] بن أحمد الأندلسي المتوفي سنة ٤٦٣هـ أعلم أهل الأندلس قاطبة بها وأحفظهم لها لأنّه «يستظهر كثيراً من المصنفات[1] فيها» كان له مثل هذه العناية والدراية بل أكثر ـ كما قال هو أيضاً عن نفسه ـ بموضوعات المنطق التي ألّف فيها «تأليفاً كبيراً مبسوطاً ذهب فيه إلى مذهب متّى بن يونس»[1]. ولكن آبن سيدة لم يفلت أيضاً من

(١) القاضي صاعد: طبقات الأمم، ص ١٠٣.

تأثير الماضي عليه، فحاول أن يستخفي قدر الإمكان بإنتاجه المنطقي وبآثاره في الفلسفة اللذين برّز بهما إنتاجه في اللغة، ووضعهما في صفّ واحد مع علمه الجمّ بالنحو والعروض والقافية، وأخّر كل ذلك وقدّم عليه غيره مما هو فيه أقلّ مستوى، والتمس لفعلته المعاذير بقوله «إنّي أجد علم اللغة أقلّ بضائعي وأيسر صنائعي إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو وحوشيّ العروض وخفيّ القافية وتصوير الأشكال المنطقية والنظر في سائر العلوم الجدلية التي يمنعني من الإخبار بها نبوٌّ طباع أهل الوقت، وما هم عليه من رداءة الأوضاع والمقت»[1].

ومن النحويين نختار ابن السّيد المتوفي سنة ٥٢١هـ نموذجاً لجمهرة النحاة الأندلسيين المتأخرين الذين اشتهروا بالثقافة الفلسفية إلى جانب الثقافة النحوية، وتركوا آثاراً في كليهما على حدّ سواء، فهو قد خلّف لنا إلى جانب تصانيفه النحوية المعروفة تواليف في الفلسفة منها كتاب «الحدائق في المطالب العالية الفلسفية»[2]، و«شرح الخمسة المقالات الفلسفية». وكان يدعو في الوقت نفسه في حماس شديد إلى إدخال المنطق والفلسفة في كل العلوم والفنون، وينعى على من

(١) ابن سيدة: المحكم ١: ١٦.
(٢) طبع بمصر سنة ١٩٤٦م.

ينزّهون فنّ الأدب عنهما ويستغرب صدور مثل ذلـك عنهم، وينتقدهم عليه، فقد صرّح بأنّه يستغرب كيف أنّ أديباً مثل آبن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦هـ كان يعيب على أدباء عصره دراسة الفلسفة والمنطق، في حين أنّهما عند آبن السّيد معدودان من لوازم فنّ الأدب وفي الصميم منه، وهما في النحو أكثر لزوماً وآلتصاقاً ممّا يوجب فيما يرى أن يقاس هذا على ذاك وأن يحمل عليه من باب أولى.

وكما هي العادة في كل قضية خرج على الغالب السائد بين نحاة عصول ملوك الطوائف نحاة رأوا أنّ النحو بحاجة إلى إصلاح ممّا أفسده من التمحّل وتنقية ممّا شابه من التكلف وتخليص مما آعتوره من التقدير والتأويل، وإلى آنتشال من وهـدة المنطق وعماية الفلسفة وسفسطائية الجدل، والإسراف في البعد عن الفطرة، فدعوا إلى سحب مبادىء المذهب الظاهريّ في الفقه على النحو، وتطبيق قواعده في مسائل الأول على مسائل الثاني، وهو مذهب تلقفه أهل المغرب من أهل المشرق بعد أن ظهر عندهم على يد أبي سليمان داود بن عليّ بن خلف الأصفهاني البغدادي الذي ترك التمذهب بمذهب الشافعي إلى الدعوة إلى تحكيم النصوص وحدها وآعتبارها المصادر الشرعية المتفردة، وأظهر ذلك على الملأ ودعا إليه بينهم في الفقه، وهي الدعوة التي لم تلبث أن آنتشرت في بلاد المشرق في القرنين الثالث

والرابع الهجريين وأصبحت لها السيادة المطلقة إلى أن آستطاع القاضي آبن أبي يعلى المتوفي سنة ٤٥٨هـ أن يجعل في القرن الخامس «للمذهب الحنبلي مكانة زحزحت المذهب الظاهريّ عن مكانه وحلّ محلّه»(١)، فكان هذا طبقاً لنواميس الحياة وسنن الطبيعة سبباً في آنتعاش المذهب الظاهريّ في أرض مسلمة مناظرة ومقابلة هي الأندلس، فقد تبنّاه شطر من علمائها في مقدمتهم آبن حزم الذي علا صوته في الدعوة إلى الأخذ بظاهر النصوص القرآنية والنبوية، وإلى إبطال القياس والعلل في أحكام الدين، وحذا حذوه وسار على خطاه تلاميذه ومتابعوه من بعده، فنشروا هذا المذهب وحكّموه في فروع الفقه وحملوا الحكام على الاقتناع به وتبنّيه بدلاً من مذهب مالك وغيره، فبلغ قمة الازدهار في أواخر القرن السادس وأوائل السابع في شمال أفريقية والأندلس على يد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ثم على يد خالفيه من أهل السلطان وعلى يد المؤمنين بما دعا إليه آبن حزم من العلماء، ولم يلبث أحد هؤلاء وهو آبن مضاء القرطبي المتوفي سنة ٥٩٢هـ أن أخذ يدعو إلى نقل هذا المذهب إلى النحو، وتحكيمه في درسه، وتطبيق أصوله على فروع هذا النحو ومسائله، وألّف على هذا الأساس ومن أجل هذه الدعوة كتابه

(١) محمد أبو زهرة، ابن حزم، ص ٢٦٧.

«الردّ على النحاة» الذي حمل فيه أيضاً على نحو البصريين ومن لفّ لفّهم وسار على نهجهم في الولع بالعوامل والعلل والأقيسة والتمارين الفرضية ونحو ذلك ممّا يمتّ إلى الفلسفة والمنطق بسبب قويّ، لمخالفة هذا كلّه لأصول المذهب الظاهريّ الذي يدعو إليه، ولقواعده وآتجاهاته التي يعتقد سدادها وينادي بتحكيمها.

وقد أحدثت دعوة آبن مضاء هذه هزّة عنيفة في حينها وصاحبتها ضجة كبيرة لما فيها من مخالفة المألوف الغالب في الدرس النحويّ الذي آنغمس في المنطق والفلسفة آنذاك آنغماساً كبيراً، وتبعه عليها خلق كثير من المشتغلين بالنحو، ثم لم تلبث قوة الدفع أن تلاشت مع الزمان الذي لم يمتدّ بها كثيراً، وأخذ النحاة يعودون أدراجهم إلى مألوف درسهم، وإلى ما كانوا عليه من خلط للنحو بالمنطق، ومن أخذ بالفكر العقليّ الموغل في التجريد، وتعلّقوا مرة أخرى بما كانوا قد آبتعدوا عنه فترة يسيرة من الزمان من مناهج أسلافهم وأساليبهم وطرائقهم وأفكارهم الفلسفية القديمة، وتركوا آثاراً وآراء تعكس ما عادوا إلى الانغماس به على نحو ما كان يفعل نحاة المشرق آنذاك، وهي آثار وآراء منسوبة إلى كبار النحاة الأندلسيين في ذلك الزمان كالشلوبين المتوفي سنة ٦٤٥هـ، وابن هشام الخضراوي المتوفي سنة ٦٤٦هـ وآبن الحاج المتوفي سنة ٦٤٧هـ وغيرهم، وما تزال

هذه الآثار والآراء ماثلة في كتب النحو بين أيدي الباحثين حتى الآن.

أما بغداد حاضرة الدولة العباسية، فكان شأن نحاتها شأن غيرهم في المدن الأخرى، فجمهورهم تأثّر بالمنطق والفلسفة تأثّراً كبيراً، نرى ذلك بوضوح عند آبن كيسان أول أئمة النحو في بغداد المتوفي سنة ٢٩٩هـ في عنايته بحدود النحو وآمتيازه بغرائب القياس ودقائق العلل، وعند آبن السرّاج المتوفي سنة ٣١٦هـ في كتابه «الأصول الكبير» الذي ملأه بالتقسيمات على طريقة المناطقة، وعقد فيه باباً لما سمّاه العلة وعلّة العلّة، وعند تلميذه أبي عليّ الفارسيّ قطب النحاة في بغداد وأشهرهم على الإطلاق المتوفي سنة ٣٧٧هـ في جمهرة تصانيفه التي آنتثرت فيها الأقيسة الدقيقة التي برع فيها براعة وصفها تلميذه آبن جني بقوله «للّه هو وعليه رحمته فما كان أقوى قياسه وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه فكأنّه إنّما كان مخلوقاً له»(١)، وتضمنت قضايا المنطق المتنوعة وأنواع العلل السديدة التي ساعده على الإبداع فيها كونه معتزليّاً متقناً لأساليب الحجاج وألوان الجدل اتّقاناً فاق الحدّ وحمل أبا طالب العبدي على أن يقول عنه «ما كان بين سيبويه وأبي عليّ أفضل منه»(٢)، وشمخت

(١) ابن جني: الخصائص ١: ٢٧٧.
(٢) الأنباري: نزهة الألباء، ص ٣١٥.

في الوقت نفسه بين مباحثها آراؤه النحوية الناضجة التي نالت الإعجاب وحازت التقدير حتى دان له بالعلم والفضل الخاصة قبل العامة كعضد الدولة الذي آفتخر لا بالمنصب بل بكونه «غلام أبي عليّ النحويّ في النحو»[1] الذي تلقّاه على يديه، وأهداه أبو عليّ فيه كتابه الشهير «الإيضاح العضدي» الذي آمتاز على سائر كتبه الأخرى بخلوّه خلوّاً يكاد يكون تاماً من المنطق وآثاره ومن الفلسفة وقضاياها.

ولكن أبا عليّ كان معتدلاً منصفاً في مزج النحو بالمنطق دون إفراط شديد، بل لقد كان يضيق ويتبرّم ممّن يبالغون في ذلك مبالغة شديدة، فقد وقف إزاء معاصره الرماني موقف اللائم على عمق تأثّره في نحوه بالمتكلمين والمناطقة حين «آستمع إليه مرّة يملي على أصحابه ما لم يألفه أبو عليّ فقال: إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[2]، وقد أثنى الجلال السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ على آعتدال الفارسي وآمتدح آثاره فقال «النحو ما يقوله الفارسيّ، ومتى عهد الناس أنّ النحو يمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما

---

(١) ياقوت: معجم الأدباء ٧: ٢٣٤.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة ٢: ١٨١.

بدهر لم يعهد فيه شيء من ذلك»[1] ولا بدّ أنّه يعني شيئاً من ذلك المزج الشديد الذي يفوق المقبول ويربو على المعقول.

وما دمنا نتحدث عن تأثير المنطق في الدرس النحويّ في بغداد وفي جمهرة النحاة القائمين على هذا الدرس هناك، فإنّه من المناسب أن نعرض لمدى هذا التأثير في أحد معاصري الفارسيّ المشهورين وهو الزجاجي أحد أعلام النحو في عاصمة الدولة، المتوفي سنة ٣٣٧هـ، لنرى هل بلغ هذا المدى الحدّ الذي بلغه عند غيره من النحاة البغداديين الذين تحدثنا عنهم، أم قصَّر عنه، أم زاد عليه.

إنّ موقف هذا النحويّ من المنطق والفلسفة جدير بالنظر والتأمّل، فلقد كان صاحب نزعة بصريّة من جهة، وكان يعيش في بيئة علمية سادتها آنذاك روح المنطق ونوازع الفلسفة، كما كان يزامل علماء العصر الذين آنغمس أكثرهم في آستخدامهما آستخداماً واسعاً وذلك من جهة أخرى، ومع هذا فإنّ تأثّره بهذه الاتجاهات لم يكن بالغاً ولا حادّاً، ولم يصل فيه إلى حدّ الإفراط، فقد كان سيله الكامن إلى السماع والرواية وتقديمه لهما يكبح جماحه ويحول دون تزيّده في المنطق ومبالغته في الفلسفة، من هنا رأينا المنطق والفلسفة ظاهرين في بعض كتبه ظهوراً بيّناً،

---

(١) السيوطي: بغية الوعاة ٢: ١٨١.

ورأيناهما في بعض كتبه الأخرى يبدوان برفق وعلى ما يشبه الاستحياء، ومن الأولى كتابه المشهور «الإيضاح في علل النحو» الذي يسرد أحد الباحثين أطرافاً من محتوياته فيقول «يلقاك المنطق وتطالعك الفلسفة في أول الكتاب، فإذا ما وصلت إلى الصلب منه رأيت حجاجاً وتعليلاً وقياساً وتدليلاً وإذاعة لاصطلاحات المناطقة كالحكم والتسليم بالصحة والبرهان والنظر والدليل القاطع والحجة ووضوح الدلائل وإقامة البراهين والدلائل العقلية والحقيقة ولزوم الحجة والمعارضة وبطلان الدعوى وتصحيحها وبديهة العقل والمشكل الملبس والغامض الخفيّ والساكن المتحرك، ولا ساكن ولا متحرك، والمحال، والاستدلال، والمعقول الظاهر، والأجسام والأعراض، وصحة المذهب، والتقليد، والبحث، والنقض، والشكوك التي لا تدفع الحقائق»[1].

ومن الثانية كتابه المشهور أيضاً «الجمل» الذي يذكر الباحث نفسه أنّ أسلوبه فيه كان «سهلاً سمحاً لا تعقيد فيه ولا آلتواء، ولا أثر للعلل النحوية أو التدليل المنطقي فيه... يعطيك القاعدة العامة في جمل بعيدة عن تأويلات المتأولين، وفي أسلوب سهل لا ترى فيه عوجاً ولا أمتاً من تعقيدات المعقدين وتفريعات النحاة

---

(١) د. عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٦٢١.

والتجويزات المشهورة عنهم في المسألة الواحدة حتى لتخفى الضوابط وتتشعّب المسالك»[1]، وأنّه قد أخلاه «من المنطق ومسائله وأقيسته وقضاياه وبراهينه وتعليله وتدليله خلوّاً يكاد يكون تامّاً»[2] مما يجعل بينه وبين إيضاح أبي عليّ الفارسي نسباً من حيث المنهج ومن حيث الابتعاد عن المنطق، والخلوّ من التعليلات الفلسفية والتدليلات المنطقية. ولا بدّ أن طبيعة الحديث عن العلل في الكتاب الأول فرضت عليه المنطق والفلسفة فيه، في حين أنّ طبيعة الحديث في الأحكام النحوية نفسها قد أسهمت في حمله على الابتعاد عنهما في «جمله» آبتعاداً كبيراً.

ومثل ما قلناه عن الزجاجي نقوله بشكل مختلف عن السيرافي المعاصر الآخر المشهور للفارسي المتوفي سنة ٣٦٨هـ وهو مثله نحويّ بغداديّ ولكنّه أوشك أن يعدّ في البصريين لشدّة ميله إليهم ولكونه معتزليّاً مثلهم، فقد كان من المدافعين عن النحو المنادين بتصفيته من المنطق والفلسفة على الرغم من شدّة صلته بهما ولكنّها صلة تميّزت بآستعمالهما لا في النحو، بل في الدفاع عنه ضدّ من أفرطوا في إقحامهما فيه، حتى ليصحّ فيه قول القائل:

---

(١) د. عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٦٢٩، ٦٣٠.

(٢) د. عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٦٣٥.

عـرفت الشـرّ لا للشـرّ لكن لتـوقّيـه
ومن لا يعرف الشرّ يوشك أن يقع فيه

يتّضح هذا في مسلكه في أهمّ مصنّفاته وهو شرحه لكتاب سيبويه، وفي المناظرة المشهورة بينه وبين متّى بن يونس رئيس المناطقة في عصره في مجلس الوزير آبن الفرات على ملأ من العلماء، فقد آلتزم فيها جانب النحو الخالص، وأفحم مناظره متّى وأفسد بالدليل مقولته بأن لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل، والصدق من الكذب، والخير من الشرّ، والحجة من الشبهة، والشكّ من اليقين، إلاّ بما حويناه من المنطق وملكناه من القيام به وآستفدناه من واضعه على مراتبه وحدوده فآطلعنا عليه من جهة آسمه على حقائقه، وخطّأ ما ذهب إليه متّى أيضاً من أنّ صحيح الكلام إنّما يعرف من سقيمه، وأنّ فاسد المعنى إنّما يعرف من صالحه بالمنطق، بالقول بأنّ ذلك كلّه إنما يعرف بالنظم المألوف والإعراب المعروف عند المتكلمين بالعربية، مبيّناً لمتّى نفسه وموضّحاً لسائـر المستمعين أنّ لكل لغـة أسلوبها وخصائصها، وأنّ المنطق اليوناني لا يستطيع بمقاييسه أن يوحّد بين هذه اللغات وأنّ قوانينه عاجزة عن أن تدمج لغة بأخرى، وأنّ النحو أدقّ من المنطق في معرفة صحيح الكلام من سقيمه، وسديده من مدخوله مما آثار آستحسان الحاضرين وتشجيعهم القويّ حتى قال له آبن الفرات «عين الله عليك أيّها الشيخ، فقد

نَدَّيْتَ أكباداً، وأقْرَرْتَ عيوناً، وبَيَّضْتَ وُجُوهاً، وحُكْتَ طِرازاً لا تبليه الأزمان ولا يتطرّقُهُ الحدثان»[1]. أمّا الرمّاني المعاصر أيضاً للفارسي المتوفي سنة ٣٨٤هـ، فقد آشتهر عنه التأثّر الشامل بالمنطق والفلسفة في جميع آثاره، فقد مزج فيها النحو بهما وبالكلام، وسادت في أبحاثه النحوية روح الاعتزال، وآنعكست خلالها روح أساتذته في بغداد من النحاة المناطقة كابن السرّاج، وآنطبعت فيها سمات المذهب البصري في الدرس النحويّ وهو المذهب الذي كان يميل إليه وذلك من خلال ما أولع به من التعليل والقياس ونحوهما، وقد ظهر هذا واضحاً جدّاً في شروحه لكتاب سيبويه ولمقتضب المبرّد ولأصول آبن السرّاج، وهي الشروح التي كانت معرضاً لأساليب الجدل والاحتجاج وصورة ناطقة بغلبة المنطق عليها وبشدّة تأثّر مصنّفها به ممّا حمل معاصره أبا عليّ الفارسي على آنتقاده بقوله «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[2]، وجعل بعض المشتغلين بالنحو يلومونه قائلين «كنّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمّا من لا نفهم من كلامهم شيئاً فأبو الحسن

---

(١) أنظر في هذه المناظرة ياقوت: معجم الأدباء ٨: ١٩٠ ــ ٢٢٨.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة ٢: ١٨١.

الرّماني، وأمّا من نفهم بعض كلامـه دون البعض فأبـو عليّ الفارسي، وأمّا من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»[١]، وحمل أبا حيّان التوحيدي على أن يصفه بأنه «عالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق وعيب به»[٢].

وقد آرتأى الباحثون قديماً، كما أوضحنا، وكذلك حديثاً فيما نعلم، على القول بشدّة تأثّر الرماني بالمنطق والفلسفة، وبإفراطه فيهما إفراطاً فاق الحدّ، وبإمعانه في تضمينهما لكتبه وأبحاثه النحوية إمعاناً أثار النقد، فأسهم بذلك بقسط كبير إن لم يكن بأكبر قسط في جعـل النحو يتحـوّل من الفطرة إلى الفطنة[٣]، بيد أنّ أحد الباحثين العرب المعاصرين هو الدكتور عبد الفتاح شلبي[٤] حاول صراحـة أو ضمناً أن يخـالف هذا أو يفسّره بكلام يشعر بخلاف المستقرّ عن الرمّاني في الأذهان، فقد ذهب إلى أنّ البحث في آثار الرماني النحوية بعيداً عمّا تقوله الـروايات وكتب التـراجم يقود إلى خـلاف الذي آستقـرّ في القناعات عنه، ويحمل أيضاً الردّ على قول أبي عليّ الشهير في

---

(١) الأنباري: نزهة الألباء، ص ٣١٩.

(٢) أبو حيان التوحيدي: الأمتاع والمؤانسة ١: ١٣٣.

(٣) أنظر أبا حيان التوحيدي: الأمتاع والمؤانسة ٢: ١٣٩.

(٤) أنـظر د. عبـد الفتـاح شلبي، أبـو عـلي الفـارسي، ص ٥٨٨ ـ ٥٩٦، ٦١٠ ـ ٦١٢ بتصرف.

الرمّاني، وعلى نحوه من أقوال غيره فيه، فمزج الرماني كلامه بالمنطق في كتابه «نكت القرآن» مثلاً وإيراده مصطلحاته كالقياس الفاسد، وإبطال الفاسد، ودلالة القياس، وقيام الحجة، وغير ذلك، لا يعني أنّه كان يمزج النحو نفسه بالمنطق لسبب بسيط هو أنّ هذا الكتاب لم يكن في النحو الخالص، كما أنّ تأليفه كتاب «الحروف» على مثال كتاب «الحروف» لأرسطوطاليس الذي يفترض أن يكون سبباً هاماً في القول بأن الرمّاني يمنطق كلامه على الرغم من أنّ عبارته في هذا الكتاب كانت يسيرة سمحة، هو في الحقيقة سبب غير كاف لأن يوصف نحوه بكلّ ما وصف به من الامتزاج القويّ بالمنطق والفلسفة حتى كاد أن يكون منطقاً صرفاً وفلسفة خالصة.

أما نقد أبي عليّ الفارسي للرمّاني فمردّه على حدّ قول الباحث نفسه إلى عدم الصفاء والودّ الذي ساد علاقتهما، ربّما لأنّ الرماني آستشهد في كتابه «الحروف» بتلاميذ أبي عليّ، وبالأئمة السابقين، وأغفل الاستشهاد بأبي عليّ مطلقاً، من هنا لم يرد أبو عليّ أن يعترف بالرماني نحوياً، وأراد من خلال ذلك أن يقول ملمّحاً أنّ نحوه هو النحو، وأنّه ليس عند الرماني من النحو شيء، فهو إذاً يريد أن يرمي الرماني في نحوه، ولا يقصد أنه كان يمزج نحوه بالمنطق، لأنّ أبا عليّ نفسه لم يكن ليحفل بالمزج كثيراً، فهو نفسه من أصحاب المنطق في النحو إلى حدّ كبير كان

يؤدّي في كثير من الأحيان إلى عسر عبارته وتعقيد أسلوبه وغموض مقاصده وبعد مراميه، والقارىء يمكنه أن يشاهد بصراحة ووضوح في أكثر مصنّفات أبي عليّ روح المناطقة تسود منهجه في عرض المسائل النحوية وشرحها والتدليل عليها وتعليلها ومناقشة الآراء فيها والاعتراض والردّ على الاعتراض، كما يمكنه أن يشاهد فيها أساليب المناطقة ومصطلحاتهم كالنوع والجنس والشيوع والقياس والحمل والدلالة والاختصاص ونحو ذلك.

ونتحدث الآن عن واحد من أشهر نحاة بغداد هو تلميذ الفارسي ابن جني المتوفي سنة ٣٩٢هـ في محاولة لبيان موقفه من المنطق في النحو أو من النحو الممنطق، ومن الممكن آبتداء أن نقول إنه قد وقف من هذه القضية موقفاً وسطاً، فلا هو ترك المنطق في النحو تماماً، ولا هو أخلى الطريق أمامه واسعاً ليؤثر في الدرس النحويّ عنده تأثيراً بالغاً، فقد ترك للّغة نفسها نصيباً وافياً لتلعب دورها الطبيعيّ في التعليل، وضمّن مصنّفاته أطرافاً من العلل اللغوية إلى جانب ما حوته من العلل المستمدة من المنطق والكلام، وحتى هذه كان المنطق والكلام فيها سمحاً سهلاً لا إمعان فيه ولا إيغال، وكان آبن جني يجري أقيسته في هوادة ولين لا يشقّ بهما على القارىء ولا يعنف به، وكان يأتي أيضاً بمقدماته التي تسلم إلى نتائجها في غير صعوبة أو عسر.

ومن الواضح في ضوء ما سبق أنّ آبن جني كان يرى المنطق شيئاً غير النحو، وأنّ من الخطأ والخطل مزج هذا بذاك أو إدخال أحدهما في الآخر على نحو مبالغ فيه، لأنّ لكل علم طريقاً لا يسوغ الخروج عنه، ولعلماء كلّ فنّ مذهباً لا يحسن مزجه بغيره، لأنّ ذلك يؤدّي بالمشتغل في علم من العلوم إلى ما ليس منه وإلى ما لا يفيد في اتقانه ولا يقود إلى حقائقه، ولا بدّ في كلّ فنّ من لزوم محجّته والالتزام بسمته والدوران مع قواعده ومقولاته مع إحسان الاستفادة عند الحاجة من غيره فيما يقوّي فيه وبالمقدار الذي لا يطغى عليه. من هنا آستعمل آبن جني المنطق والفلسفة في النحو كما يستعمل الملح في الطعام، وأعمل العقل إعمالاً رفيقاً شفّافاً فيما تعرّض له من درس الأصول النحوية وتعليل الظواهر اللغوية، وفيما أجراه وقام به من التحليل والتركيب وتقليب المسائل على وجوهها المختلفة وترتيب المقدمات والخلوص إلى النتائج على النحو الذي نراه في الخصائص وفي سرّ صناعة الإعراب على وجه الخصوص. ففي كتاب «الخصائص» مثلاً الذي أدار آبن جني معظم أبحاثه على أصول النحو تقريباً، وكذلك على العامل والعلة وعلة العلة وآجتماع العلتين وتخصيص العلل والعلل الموجبة والعلل المجوّزة والمعلول بعلتين، وإحكام العلة وفسادها ونحو ذلك، حرص في كلّ ما بحثه على أن يمزج العقل بالنقل بآعتدال، وأن

يركن إلى المنطق والفلسفة ركوناً هيّناً ليّناً غير مستسلم في ذلك كلّه لسلطان قوانين المنطق ولسطوة مفاهيم الفلسفة اللذين سادا القرن الرابع الذي صنّف فيه كتبه وحرّر آثاره، وغير متكثّر من التجاوب مع هذه القوانين والمفاهيم، ولا مستكثر منها في درسه النحويّ واللغويّ.

ولقد عاصر آبن جني نحويّ معروف ذو نزعة بغدادية كان يقيم في حلب هو آبن خالويه المتوفي سنة ٣٧٠هـ، وكان هذا النحويّ يحتفل بالرواية والأثر وبالسماع والنقل أكثر من آحتفاله بالقياس والعلة ونحوهما، وهو بهذا ينزع منزع الكوفيين الذين يؤمنون بأنّ اللغة تؤخذ سماعاً لا قياساً، ويعكس كتابه «ليس في كلام العرب» روحه هذه ويؤكد عنده هذا الاتجاه، فقد آلتزم فيه بالرواية والأثر، ونفى من اللغة ما كان مخالفاً للسماع ممّا جوّزه نحاة البصرة فلسفة.

أما الزمخشري النحويّ البغداديّ المعتزلي ذو الميول البصرية المتوفي سنة ٥٣٨هـ، فقد تخفف ــ خلافاً لما يُتَوَقَّع ممّن كانت هذه أوصافه ــ من الاتجاهات الفلسفية التجريدية والمناهج المنطقية النظرية في دراساته النحوية إلى حدّ كبير، ظهر هذا في كتابه «المفصّل» حيث تمثّلت في جمهرة أبوابه وفصوله المادة النحوية العملية الخالصة في عبارة موجزة سهلة التناول ممّا

أحدث تأثيراً واضحاً في معاصريه وخالفيه من النحاة حمل كثيراً منهم على الاقتداء به في الإقلال من الفرضيات والاختصار من التفصيلات، ودفعهم إلى متابعته في الإحجام عن الاسترسال في النحو النظري بعلله وعوامله وأقيسته وإيثار النحو العمليّ الذي تقوم أحكامه على قواعد السماع الموثوق والنقل الموثّق.

ومع أنّ الزمخشري يعدّ نقطة تحوّل في هذا الاتجاه أثّرت في الجوّ العام للدرس النحويّ وفي كثير من الدارسين أنفسهم من معاصريه وخالفيه، كما ذكرنا، فإنّه لم يزل فريق من علية النحاة ورؤوسهم آنذاك وفيما بعد منصرفين إلى المنطق متزيدين في إدخاله في النحو ومزجه به مزجاً قويّاً مثل أبي البركات الأنباري من مشاهير النحويين البغداديين المتوفي سنة ٥٧٧هـ الذي كان واضح التأثّر في تآليفه بأصول الجدل وبقواعد علم الكلام وبالخلافات الفقهية والأصولية، كما كان متقناً لفنّ المناظرة والمحاورة شغوفاً به بارعاً فيه، وقد ظهرت نزعاته المنطقية الجدلية واتجاهاته الفلسفية العقلية في أشهر كتبه في المسائل الخلافية «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»، كما ظهرت فيه مناهج الفقهاء في التأليف، فقد حذا فيه حذوهم وصنّف فروعه الخلافية على النحو الذي صنّفوا فيه فروعهم الخلافية في كتب الفقه، وظهرت فيه كذلك ألفاظ المناطقة ومصطلحات المتكلمين والفلاسفة مثل: عدم

آجتماع الضدّين، والجوهر والعرض، والجوهر له أصالة الوجود وسبقه، ومثل: لا يصحّ أن يسبق الشيء نفسه لأنّ ذلك يستلزم الدور وهو محال، وغير ذلك.

وقد بلغ إعجابه بالقياس في هذا الكتاب، وفي سائر كتبه أيضاً حدّاً حمله على أن يحشد فيها جميعاً ألواناً منه وأن يعتدّ به إلى مدى بعيد، وأن يقول فيه «أعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من آستقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[1]، وهو وإن كان يُلمع إلى أهمية الرواية والنقل وإلى أنّهما يتقدّمان ما سواهما من أدلّة النحو وأصوله فإنّه يؤكّد في الوقت نفسه على مرتبة القياس العالية والتالية التي لا يسبقه فيها سابق ولا يلحقه فيها لاحق من بقية أدلة النحو وأصوله، فهو يقول «إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً»[1]، وقد حمله أيضاً إعجابه بالعقل وتحكيمه له في الدرس النحويّ على أن يصنّف كتابه «أسرار العربية» ليجعله معرضاً للعلل النحوية، وليشرح فيه هذه العلل بأسلوب قائم على المناظرة والجدل، وليحشد فيه الأقيسة المنطقية والمصطلحات

---

(١) أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة، ص ٩٥، ٩٩.

الكلامية، ولينهج في أبوابه نهج الاستجواب عن طريق السؤال والجواب.

كما حمله هذا الإعجاب على تسطير رسالتين هامتين هما «لمع الأدلة» و«الإغراب في جدل الإعراب»، وقد سجّل في أولاهما أصول النحو في ضوء ما يعرفه من أصول الفقه وقوانين الكلام، وظهرت في الثاني روح التقنيين عنده من خلال القوانين العلمية التي وضعها للنحاة ليسيروا عليها في مجادلاتهم ومناظراتهم، وهي قوانين تدور حول السؤال ووصف السائل والمسؤول به والمسؤول منه والمسؤول عنه، وحول الجواب والاستدلال والاعتراض وترتيب الأسئلة وترجيح الأدلة ونحو ذلك[١]، وقد رآها كفيلة بصيانة هذه المجادلات والمناظرات عن الأوهام والترّهات والأباطيل، مانعة للمتناظرين من الوقوع في الخطأ والتردّي في الغلط.

---

(١) أنظر السيوطي: الاقتراح، ص ٣، ٤.

من أهم عوامل تطوّر التأثير المنطقي ونموّه في النحو

نستطيع أن نقول في ضوء ما سبق من الكلام عن بدء تأثّر النحو واللغة بالمنطق والفلسفة منذ القرن الثالث الهجريّ تأثّراً واضحاً، وكذلك عن بدء تأثير هذين في مختلف علوم الثقافة الإسلامية الأخرى على نحو ظاهر جليّ منذ هذا القرن، ثم عن نموّ هذا التأثير في جميع هذه العلوم بإطراد خلال القرون التي وليت هذا القرن على يد العلماء عامة والنحويين وأهل اللغة منهم خاصة، والبصريين منهم بوجه أخصّ الذين أخذوا كلّهم يطبّقون مناهج المنطق وأفكار الفلسفة على معارفهم ودراساتهم المتنوعة حتى أضحى الارتباط بين المنطق والفلسفة من جهة وبين علوم اللغة والدين من جهة أخرى وثيقاً والالتحام قويّاً، وأصبحت «مباحث الألفاظ في المنطق هي المدخل لسائر أبوابه يبحث فيها المنطقي من جهة أنّها دالّة على المعاني ليتوصّل بها إلى حال المعاني أنفسها من حيث يتألّف عنها شيء يفيد علماً بمجهول»[1].

(١) د. لطفي عبد البديع: عبقرية العربية، ص ٢٣.

نستطيع أن نقول في ضوء هـذا كلّه أنّ العوامـل التي أسهمت في تطوّر هذا التأثير ونموّه في النحو خاصة قد تعدّدت وتنوّعت وتفاوتت مستوياتها قوة وضعفاً، وقد مرّ ذكر بعض هذه العوامل بإيجاز في أكثر من موضع من كلامنا السابق، كالاعتزال، وكنحاة العربية من غير العرب، كذلك مرّ الحديث بآختصار عن دورهما في منطقة النحو والتفلسف فيه، ولمّا كان لهذين العاملين بالذات أهمية خاصة على هذا الصعيد، وجدت أنّه لا بدّ من وقفة فيها شيء من التفصيل أخصّهما به لخطورة دورهما في نمو التأثير المنطقي والفلسفيّ وتطوّره في النحو على ما هو ثابت مقرّر عند الجميع.

١ ـ نحاة العربية من غير العرب:

من أهمّ العوامل التي أسهمت على نحو أو آخر في جعل المنطق يؤثّر في فلسفة النحو العربيّ منذ وقت مبكّر وجود طائفة كبيرة من المشتغلين بهذا النحو ليس أفرادها من الأصل العربيّ، فبآستثناء فريق صغير من النحاة العرب الخلّص كأبي عمرو بن العلاء المتوفي سنة ١٥٤هـ والخليل بن أحمد الفرهودي المتوفي سنة ١٧٥هـ كان العدد الأكبر من النحويين إلى أوائل القـرن الثالث للهجرة من عناصر غير عربية من الموالي والأعاجم، ولا سيّما من الفرس الذين دخلوا في الإسلام، من أمثال آبن

أبي اسحاق المتوفي سنة ١١٧هـ وعيسى بن عمر المتوفي سنة ١٤٩هـ وسيبويه المتوفي سنة ١٨٨هـ والكسائي المتوفي سنة ١٨٩هـ والفراء المتوفي سنة ٢٠٧هـ والأخفش الأوسط المتوفي سنة ٢١٥هـ.

ويبدو أن سبب كثرة النحاة ممّن ليسوا من أصل عربيّ يعود إلى إحساس الأجنبيّ بخصائص اللغة التي يريد تعلّمها لرغبة أو مصلحة، ومحاولة كشف هذه الخصائص وتقنينها والانصراف بكل جهده في هذا السبيل بشكل يفوق رغبة أهلها الأصيلين الخصيصين بها نسباً في القيام بهذه المهمّة، يضاف إلى هذا ما يمكن أن أسمّيه بعملية التعويض المتمثّلة بالحرص على إتقان لغة الدين الجديد بغية احتلال المراكز العلمية الأولى في المجتمع بعد أن أصبحت هذه المراكز في الولاية والحكم والنفوذ للعرب الفاتحين.

ولقد أقبل هذا الجمهور من النحاة على النحو وتفرّغوا لدرسه لمّا رأوا آنصراف جمهرة علماء العرب عنه وآستصغارهم لشأنه حتى أضحى أمراً من أمور الأعاجم والموالي وعملاً مقصوراً عليهم لا يكاد يتعدّاهم إلى غيرهم، بل لقد رمى بعض العرب بعض النحاة الموالي بإفساد اللغة بنحوهم، فقد روي أنّ الشعبي سمير الخليفة عبد الملك بن مروان مرّ بقوم من الموالي يتذاكرون

النحو فقال لهم «لئن أصلحتموه إنّكم لأول من أفسده»[1]، وروي أنّ إعرابيّاً وقف على مجلس الأخفش البصري، فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه، فحار وعجب وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا[2].

وقال أعرابيّ آخر:

ما زال أخذُهُمُ في النحو يعجمني[3]
حتى سمعتُ كلامَ الزِّنْج والرُّوم
بِمَفْعَلِ فَعِلٍ[4] لا طَابَ مِنْ كَلِمٍ
كأنّه زَجَلُ الغِرْبَانِ والبُوم[5]

وقال أبو سليمان: نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة، فلو كان إلى الكمال سبيل لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا، أو كانت فطنتنا لهم مع فطرتهم[5].

---

(١) الرافعي: تاريخ آداب العرب ١: ٢٤٢.
(٢) أنظر أبا حيان التوحيدي: الأمتاع والمؤانسة ٢: ١٣٩.
(٣) وفي رواية يعجبني، أنظر ياقوت: معجم الأدباء ١٣: ١٩٣ ـ ١٩٤.
(٤) يريد بمثل هذه الألفاظ من الموزون بأحرف الميزان الصرفي.
(٥) أنظر أبا حيان التوحيدي: الأمتاع والمؤانسة ٢: ١٣٩.

على كل حال لقد أفاد هؤلاء النحاة من علوم الأمم السابقة وآدابهم في وضع قواعد النحو العربيّ وعلله ومصطلحاته، وفي تقسيمه وتفريعه وتبويبه وتنظيمه، وفي إيجاد طرق الجدل ووسائل الحجاج فيه، وفي تضمينه لمحات من المنطق وشذرات من الفلسفة ونحوها من المعارف العقلية المتنوعة، وأصبح هذا بمثابة اللبنة الأساسية التي أدّت شيئاً فشيئاً إلى أن يصبح النحو فيما بعد أكثر تعقيداً وأشدّ بعداً عن الفطرة والبساطة، بل لقد رأينا روايات تفيد أنّ بعض النحاة كانوا يغمضون نحوهم عامدين لأسباب خاصة، فقد ذكر الجاحظ أنّه سأل الأخفش الأوسط قائلاً: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟ فيجيبه قائلاً: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الـذي تدعوني إليه قلّت حاجاتهم إليّ فيها، وإنّما كانت غايتي المَنَالة، فأنا أضعُ بعضَها هذا الوضع المفهومَ لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى آلتماس فهم ما لم يفهموا، وإنّما قد كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسّب قد ذهبت[1].

ولكن تأثّر النحو بالمنطق ونحوه من المعارف الفلسفية

---

(١) أنظر الجاحظ: الحيوان ١: ٩١ ـ ٩٢.

لم يكن في هذا الوقت المبكّر قد آمتد على أيدي هؤلاء النحاة القدامى حتى شمل أصل النحو وأساسه لما سبق أن ذكرنا من أنّ هذا الأصل كان قد آستقرّ على قاعدة السماع العربيّ الصافي في زمن الاحتجاج، وبني على القرآن على ما في قراءاته من تفصيل، وعلى الحديث على ما في الاحتجاج بألفاظه من خلاف في وجهات النظر، فصفا بهذا الأصل الأول من أصول النحو وآنتفت من أسسه شوائب العجمة وخلص للنقل المجرد بعيداً عن المنطق والفلسفة، وآنسجم بذلك النحويون مع أهل البادية الذين كانوا يأخذون عنهم اللغة ويقيمون قواعدهم على ما يأخذون، فقد كان هؤلاء العرب الأوائل لا يحبّون أن تعكّر عليهم النظريات الفلسفية العامة صفاءَ اللّذة التي يجدونها في دقائق لغتهم، بل لقد كان بعض أساتذة اللغة المتشددين من المتقدمين أنفسهم ينفرون من الصيغ اللغوية التي كان يأتي بها مترجمو الكتب الأجنبية[١].

ولكن الأمر لم يستمرّ على هذا المنوال إذ آستحدثت بعض الأصول والأسس إلى جانب السماع، وأخذت جميعاً تتأثّر شيئاً فشيئاً بالمنطق ونحوه، وآشتدّ تأثّرها أثناء القرن الثالث للهجرة، وبلغ الذروة في القرن الرابع الذي وليه، وعمّ في القرون التالية

---

(١) أنظر دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٤١.

حتى لفّ النحو موضوعاً ومنهجاً وأسلوباً وذلك حين آستحكمت بالنحاة وسائر العلماء ثقافة الفرس وحكمة الهند وفلسفة اليونان، وأصبح المنطق والفلسفة معياراً لمكانة النحويّ ومنزلته، بهما يرتفع وبالإقلال منهما تهبط منزلته ويقلّ شأنه، وحين صار أكثر حملة العلم عامة والنحو خاصة من العجم كما يقول آبن خلدون، فقد أصبح الزجاج المتوفي سنة ٣١٠هـ وأبو عليّ الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧هـ وأضرابهما أعلامَ النحو ونجومَه في هذه القرون، وكلّهم عجم في أنسابهم «وإنّما ربّوا في اللسان العربيّ فآكتسبوه بالمربي ومخالطة العرب وصيّروه قوانين وفنّاً لمن بعدهم»[١].

وللدلالة على ما آل إليه الدرس النحويّ آنذاك نستعير قول آبن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦هـ «ولو أنّ مؤلف حدّ المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه والفرائض والنحو لعدّ نفسه من البكم»[٢]، وقول أبي حيّان التوحيدي المتوفي نحو سنة ٤٠٠هـ «البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق،

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، ص ٥١١.

(٢) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥ ـ ٦.

ولولا أنّ الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحويّاً والنحويّ منطقياً»[1].

ومن نماذج تأثير المنطق الواضح في النحو خلال هذه القرون ما ألف النحاة ترديده من مقولات المتكلمين من نحو: عدم جمع الفعل لأنّه عرض، والجمع أيضاً عرض، والعرض لا يحلّ في عرض، وواضح ما في هذا من المعنى الفلسفيّ والتوجيه المنطقيّ.

ومن هذه النماذج أيضاً حديث آبن جني المتوفي سنة ٣٩٢هـ عن الحكم في النحو يكون بين الحكمين، وهو الذي يشبه ما سمّي عند أهل المنطق والفلسفة بالمنزلة بين المنزلتين، وقد ساق على هذا مثالاً هو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي، فهي عنده ليست حركة إعراب لأنّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه نحو: هذا غلامي ورأيت صاحبي، وليست حركة بناء لأنّ الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة إذاً في آخرها ببناء»[2].

ومنها كذلك تقسيم ابن الطراوة الأندلسي المتوفي سنة ٥٢٨هـ الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز وتعريفها والتمثيل

(١) أبو حيان التوحيدي: المقابسات، ص ١٧٧.
(٢) أنظر ابن جني: الخصائص ٢: ٣٥٦.

لها بقوله «فالواجب رجل وقائم ونحوهما ممّا يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك الوجود عنه، والممتنع لا قائم ولا رجل إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم، والجائز زيد وعمرو، لأنّه جائز أن يكون وأن لا يكون»(١)، وهو في هذا متأثّر بما آستقرّ عند المناطقة في الواجب والمستحيل والممكن.

ولقد آستغرقت النحويين في هذه القرون أبحاثُهم في العدم والوجود والجوهر والعرض والساكن والمتحرك والتناقض والإحالة(٢) ونحو ذلك من القضايا المنطقية، وآنعكس هذا كلّه على عللهم التي آعتلوا بها وأقيستهم التي أجروها، وعواملهم التي أعملوها، ووجوه جدلهم وحجاجهم وفرضياتهم التي قالوا بها وساقوها، فآبتعدوا بهذا عن النحو وحده وأمعنوا فيما هو عقليّ خالص حتى آل الأمر في خاتمة المطاف على أيدي المتأخرين من النحاة في عصور المماليك ثم العثمانيين وهم حكام من غير العرب إلى أن أصبح النحو فلسفة وقواعده منطقاً وأدلّته عقلاً أكثر منها نقلاً.

٢ ــ الاعتزال:

يعدّ الاعتزال منذ نشأ أحد أهم العوامل التي أسهمت في فلسفة النحو وجعل المنطق مؤثراً فيه خاصة وفي الدرس اللغويّ

---

(١) السيوطي: الاقتراح، ص ١٤.
(٢) أنظر د. فاضل السامرائي، ابن جني النحوي، ص ١٩٢.

عامة، ولقد سادت حياة المسلمين الفكرية في العصر العباسي عدة آتجاهات بين كل واحد منها والآخر فرق كليّ جوهريّ، وقد تمثّلت هذه الاتجاهات بأهل السنة والجماعة والمعتزلة والشيعة، ومن تسمّوا بأهل العقل والنظر.

أما المعتزلة فقد أسس مذهبهم واصل بن عطاء المتوفي سنة ١٣١هـ، وسمّي أتباع مذهبه بالمعتزلة لاعتزالهم، فكر الحسن البصريّ المتوفي سنة ١١٠هـ في الكلام، ونشأ الاعتزال في البصرة ثم آنتشر منها إلى سائر أنحاء العراق، وانقسم أهله فيما بعد إلى نحو عشرين طائفة بلغت أوج السطوة والإكرام في خلافة المأمون والمعتصم والواثق من سنة ١٩٨هـ إلى سنة ٢٢٨هـ.

والسمة الأولى للمعتزلة تتمثّل في أنّهم ينتصرون لاختيار العقل الإنساني، ويعتقدون أنّ القدر الإلهي لا ينفي حرّية التصرف عن كل مخلوق ذي عقل سليم، وأنّ هذا العقل إنّما خلق ليعلم كلّ شيء أو ليحاول أن يعلمه حتى لو كان ممّا وراء الطبيعة أو ممّا وراء المادة.

من هذا المنطلق كان المعتزلة أسرع الفرق للاستفادة من الفلسفة اليونانية وقوانينها في المباحث الإسلامية، وللاستعانة بها على نظرياتهم وجدلهم في علم الكلام الذي أسّسوه[1] في

(١) أنظر أحمد أمين: فجر الإسلام، ص ٢٩٩.

الإسلام، والذي سمّي بهذا الاسم لأنّ أبوابه عنونت في أولها بالكلام في كذا، أو لأنّ مسألة الكلام تعدّ أشهر أجزائه، أو لأنّه يورث القدرة على الكلام في الشرعيات ومجادلة الخصم فيها.

وقد أدّى نشوء الاعتزال وآعتماد المعتزلة على العقل وتقديمهم له وافساح المجال أمامه إلى آخر الحدود إلى تأثّر النحويين البصريين خاصة به، هذا بالإضافة إلى أنه نشأ بين ظهرانيهم في البصرة، من هنا آنصرف نحاة البصرة أكثر من غيرهم إلى تحكيم المقولات العقلية في دراساتهم النحوية من وجوه كثيرة حتى وجدنا طابعها سائداً في أساليب حجاجهم وطرق جدالهم وفي مناهجهم وقواعدهم ومصطلحاتهم، وأصبح نحوهم لذلك نحواً عقلياً نظرياً جدليّاً أكثر مما هو نحو عمليّ مستمدّ من واقع اللغة، نرى صوراً من هذا في آستعمال سيبويه مثلاً لمصطلح الجوهر والعرض في كتابه، ونرى نحوه فيما نطقت به ألسنة غيره من نحاة البصرة وجرت به أقلامهم من مثل «لا يجتمع عاملان على معمول واحد» مستضيئين بقول المناطقة وأهل الفلسفة «لا يجتمع مؤثران على أثر واحد» ونرى ذلك شديد الوضوح فيما ذهب النحاة البصريون إليه من أنّ العامل إمّا موجود أو مقدّر مع عدم وجوده، فهو إمّا موجود بالفعل أو بالقوة، وأنّ مرجع الضمير يكون متقدماً حقيقة أو حكماً، فإن تقدّم في الواقع فهو متقدّم بالفعل، وإن كان متأخراً في اللفظ فهو متقدّم بالقوة،

ومن المؤكد أن هؤلاء النحاة قد تأثّروا فيما ذهبوا إليه بنظرية الظهور والكمون التي قال بها المناطقة والمتكلمون من المعتزلة، ومقتضاها أنّ النار مثلاً كامنة في العود وإنّما تظهر عند الاشتعال، فهي موجودة في العود إمّا بالفعل أو بالقوة، فهي عند آشتعاله موجودة بالفعل وقبل الاشتعال موجودة بالقوة[1].

وهكذا كان تأثّر النحو بالكلام عميقاً، فتشابهت طرق البحث وأساليب النقاش فيهما، وآعتنق النحاة كثيراً من الأصول التي قال بها المتكلمون وذهبوا إلى القول بها في النحو واللغة، فقد ذهب آبن جني المتوفي سنة ٣٩٢هـ مثلاً إلى أنّ التضاد عند ذوي اللغة كالتضاد عند أصحاب الكلام[2]، كذلك آعتمدوا طريقتهم في التعليل ووسائلهم في القياس وساقوا من أنواع الأقيسة وألوان العلل النحوية التي رأوا أنّها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين الكثير[3]، وأمعنوا في الجدل النظريّ وفي المقولات الفلسفية حتى طغى ذلك في كثير من الأحيان على الأحكام النحوية نفسها، فآلتقوا بذلك المتكلمين عموماً والمعتزلة على وجه الخصوص، وخرجوا بهذا كلّه عن أن يخلصوا للنحو وحده إلى أن يصبحوا متكلمين نحاة، أي نحاة

---

(١) أنظر د. عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة، ص ٣٦٥.

(٢) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ٢٠٠.

(٣) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ٤٨.

يخلطون نحوهم بفنون الكلام، وقد رأينا على هذا الطريق أعلام النحو من كبار المعتزلة الذي أسهموا في النحو كما أسهموا في الكلام أكبر إسهام كأبي عليّ الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧هـ والزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨هـ وغيرهم، بل لقد جمع بعضهم بين النحو والكلام والفقه في آن واحد كالسيرافي المتوفي سنة ٣٦٨هـ فهو العالم النحويّ المتكلم الفقيه المتقن لهذه العلوم جميعاً، نرى صوراً من إتقانه النحو في شرحه المشهور لكتاب سيبويه، والفقه فيما أثر من أنّه ظلّ يفتي الناس خمسين سنة[١] على مذهب أبي حنيفة فما عثر له على خطأ، كذلك صنّفه أهل التراجم[٢] معتزليّاً من أكابر المتكلمين.

ولا غرابة في الجمع بين الفقه والكلام، فالصلة بينهما وثيقة تماماً كما هي وثيقة بين الكلام والنحو، فقد كان النظر في أحكام الدين العملية، والنظر في عقائده يسمّى في بداية الأمر فقهاً، ثم خصّت الاعتقاديات بآسم الفقه الأكبر، وخصّت الأحكام العملية بآسم الفقه، وآل الأمر في النهاية إلى تسمية مباحث الاعتقاديات بعلم الكلام[٣]. لذلك سنخصّ قضية الصلة الوطيدة بين علوم الشريعة والنحو والمنطق بالحديث التالي.

---

(١) أنظر ياقوت: معجم الأدباء ٨: ١٥٠.

(٢) أنظر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ١١٩.

(٣) أنظر دي بور، تاريخ الفلسفة الاسلامية، هامش ص ٥٠.

علوم الشريعة
تأثيرها في النحو وتأثّرها بالمنطق

اقتحم علم المنطق وأفكار الفلسفة علوم الدين على النحو الذي حدث في النحو واللغة، وأخذ تأثيرهما يظهر في تلك كما ظهر في هذه، ودخلت في علوم الدين مفاهيم وأشياء ما كان لها أن تدخل، وخرجت هذه العلوم عمّا يجب أن لا تخرج عنه إلى ما لا يجب أن تخرج إليه، تماماً كما حدث للنحو من تأثّر بالمقولات العقلية والماهيات المنطقية إلى حدٍّ كبير أحاله عملاً ذهنياً جلّه عمليات عقلية مركبة غامضة، لا نقولُ يصار إلى تفسيرها تفاسير فطرية يسيرة واضحة، وأضحى النحو بذلك ممتلئاً بالعلل والأقيسة والعوامل والحدود والفرضيات ونحوها من آثار التفكير العقلي والاتجاه المنطقي والفلسفي في الدرس اللغوي والنحوي. وقد ساعد على كل هذا تلك الحياة العلمية الصاخبة في العصر العباسي التي صاحبها آنتعاش حركة الترجمة وآنتشارها من اليونانية وغيرها إلى العربية، ولم تكن العلوم الدينية بمعزل عن هذا النشاط وبمنأى عن تلك التأثيرات، بل كانت في

صميمهما تتفاعل مع ما تتفاعل معه علوم اللغة وتتأثّر بما تتأثّر به ولا سيّما بالمنطق والفلسفة.

ولقد رأينا على صعيد العلوم الدينية من المشتغلين بها منذ زمن مبكّر حتى وقت قريب فرقاً شتّى في مقدمتها أهل السنّة والجماعة الذين يخضعون العقل وأحكامه للنصوص التي وردت في القرآن وثبتت عن صاحب الشريعة وأصحابه، ويرون أنّها لا غلط فيها ولا خطأ، وأنّ العقل معرّض للخطأ في كل حين، ومن هذه الفرق المعتزلة والشيعة وأهل العقل والنظر، وكانت هذه الفرق جميعاً تنقسم إلى جماعات متعددة، وقد رأينا من هذه الجماعات الأشاعرة نسبة إلى أبي الحسن الأشعري البصري المتوفي سنة ٣٢٤هـ صاحب «الإبانة عن أصول الديانة»، ومن هؤلاء الأشاعرة القاضي أبو بكر محمد الباقلاني المتوفي سنة ٤٠٣هـ صاحب «إعجاز القرآن» و «تمهيد الدلائل»، وأبو المعالي عبد الملك الجويني إمام الحرمين وشيخ الغزالي المتوفي سنة ٤٧٨هـ صاحب «العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية»، والغزالي نفسه المتوفي سنة ٥٠٥هـ صاحب «المنقذ من الضلال» في التوحيد، و «إحياء علوم الدين»، والفخر الرازي المتوفي سنة ٦٠٦هـ صاحب «الأربعين في أصول الدين» المشتمل على أربعين مسألة في دقائق علم الكلام، والبيضاوي

المتوفي سنة ٦٨٥هـ صاحب «طوالع الأنوار» في التوحيد و «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» في التفسير، والعضد الايجي المتوفي سنة ٧٥٦هـ صاحب «المواقف»[١] في التوحيد و «رسالة العضدية» في العقائد، ومحمد بن يوسف السنوسي المتوفي سنة ٨٩٥هـ صاحب «عقيدة أهل التوحيد والتسديد المخرج من ظلمات الجهل وربقة التقليد» المشهورة بكبرى السنوسي، ورسالة «أم البراهين والعقائد» المشهورة بالسنوسية الصغرى، وعبد الوهاب الشعراني المتوفي سنة ٩٧٤هـ صاحب «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر»، وابراهيم اللقاني المتوفي سنة ١٠٤١هـ صاحب أرجوزة «الجوهرة في علم الكلام».

ورأينا أيضاً الماتريدية نسبة إلى أبي منصور الماتريدي، وهم ينسبون مع الأشاعرة إلى أهل السنّة، ومن الماتريدية أبو القاسم اسحاق السمرقندي المتوفي سنة ٣٤٢هـ وله أسئلة وأجوبة في أصول الدين اسمها «السواد الأعظم»، ونجم الدين أبو حفص النسفي المتوفي سنة ٥٣٧هـ وله مختصر في التوحيد

---

(١) شرحها السيد الشريف الجرجاني صاحب التعريفات المتوفي سنة ٨١٦هـ وطبع شرحه هذا في القسطنطينية سنة ١٢٨٦هـ.

يعرف «بالعقائد النسفية»[1]، وعلي الأوشي الفرغاني من علماء القرن السادس للهجرة وله أرجوزة «بدء الأمالي» في تلخيص العقائد الإسلامية.

ورأينا كذلك الفلاسفة والحكماء من أهل العقل والنظر الذين لا يؤثرون الاستدلال بالمسموعات، ويعوّلون تماماً على العقل البشريّ وأحكامه، ويعتمدون على المعارف المسلّم ثبوتها لدى العقل السليم والمحققة صحّتها لدى الاختبار، ويعتقدون أنّ هذه المعارف لا تناقض عقائد الدين، وأنّه إذا ظهر بين الحكمة الإنسانية والنصوص الدينية تناقض فهو ظاهريّ فقط، ويجب عند ذلك تأويل النصوص على طريقة يقبلها العقل ويرتاح إليها، ومن هؤلاء الفلاسفة والحكماء الكندي المتوفي سنة ٢٤٦هـ، والفارابي المتوفي سنة ٣٣٩هـ، والحكيم المجريطي المتوفي سنة ٣٩٥هـ صاحب «الرسالة الجامعة ذات الفوائد النافعة» المعروفة بآسم «رسائل إخوان الصفا وخلّان الوفا» وهي على نمط رسائل إخوان الصفا المشهورة، وأبو حيّان التوحيدي المتوفي

(١) واسمه «ركن الايمان أو ركن الدين على مذهب أهل السنة» وهو مطبوع، وقيل إن العقائد النسفية هذه لحافظ الدين أبي البركات عبد الله النسفي المتوفي سنة ٧١٠هـ وتعرف أيضاً باسم «عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة» وللسعد التفتازاني المتوفي سنة ٧٩٢هـ شرح على العقائد النسفية وهو مطبوع.

حوالي سنة ٤٠٣هـ صاحب «المقابسات» في تاريخ الفلسفة، ومنهم أيضاً إخوان الصفا.

ورأينا إلى جانب هؤلاء جميعاً المتصوفة أهل آستغراق النفس في الروحيّات المجرّدة للوصول إلى مايتصورونه كمالاً، ولبلوغ ما يعتقدون أنّه صلاح، ومنهم أبو طالب المكّي المتوفي سنة ٣٨٦هـ صاحب «قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد» وأبو القاسم القشيري المتوفي سنة ٤٦٥هـ صاحب «الرسالة القشيرية» في التصوف، ومحي الدين بن العربي المتوفي سنة ٦٣٨هـ صاحب «تحفة السفرة إلى حضرة البررة» و «القول النفيس في تفليس إبليس»، وآبن عطاء السكندري المتوفي سنة ٧٠٩هـ صاحب «الحكم» في التصوف.

وكان من الطبيعي أن يؤدّي وجود الأعداد الضخمة من العلماء والباحثين في علوم الشريعة من تفسير وحديث وفقه وأصول فقه وتوحيد وغير ذلك، وهم في الوقت نفسه من المشتغلين بالمنطق والفلسفة والكلام أو من العارفين بها، إلى الاهتمام باللغة والنحو لكون اللغة أداة الدرس الأولى، ولكون النحو من علوم الآلة المساعدة، يتوقف فهم كثير من الحقائق العلمية، وآختلاف وجهات النظر فيها على التصرف بهما وعلى تطبيق قواعد النحو خاصة على نصوص الدين ومحاولة فهمها تبعاً

لأحكامه، وقد أثّرت على كل هذه العمليات المترابطة ثقافة هؤلاء العلماء المنطقية ومعارفهم الكلامية ومفاهيمهم الفلسفية التي سيطرت على مناحي تفكيرهم ووسمت آتجاهات بحثهم وتقريرهم، من هنا تداخل هذا التأثير وعمّ وآشتدّ حتى شمل شقي العلوم الإسلامية من علوم الدين وعلوم اللغة معاً ولفّها جميعاً برداء المنطق وطبعها بطابع الفلسفة والكلام، ولم يتمكن هؤلاء العلماء إزاء هذا من الانفكاك من أسار هذا المزيج العلمي ومن الإفلات من تأثيره المتبادل، فالزمخشري البغدادي مثلاً المتوفي سنة ٥٣٨هـ على الرغم من آبتعاده الكبير عن المنطق والفلسفة في جلّ أبواب مفصّلة وفصوله، عاد وآلتزم بهما آلتزاماً قويّاً في سائر الأبواب والفصول، بل لقد حكّمهما تحكيماً شديداً في مقدّمة هذا الكتاب، فعل ذلك بحكم نوازعه الاعتزالية وميوله البصرية، فقد بين بسببهما في هذه المقدمة الصلة بين العربية والعلوم الإسلامية، وشرح فيها وجوه آفتقار علم أصول الفقه إلى علم الإعراب، ونحو ذلك من الأمور.

ولكن شدّة هذا التأثير دفعت في الوقت نفسه فريقاً من جلّة العلماء المتقدمين والمقدّمين فقهاء ونحويين ولغويين، وشطراً من النقاد والأدباء شعراء وكاتبين إلى النفور من المنطق والفلسفة والكلام ومن تأثيرها البالغ في علوم اللغة والدين، فقد رأينا مثلاً أبا حنيفة النعمان المتوفي سنة ١٥٠هـ الذي آشتهر بالرأي ووسم

مذهبه الفقهي بكثرة القياس والتعليل للفروع يذمّ الدور الذي تلعبه الفلسفة في علوم الدين ويدعو إلى متابعة السلف ونبذ كل محدثه، ولو أتيح له أن يعيش زمن ظهور الخلاف في العقائد لما كان أشعريّاً ولا ماتريديّاً ولا غير ذلك، بل لبقي ملتزماً بمنهج أهل السنة الصافي الذي يدلّ عليه قوله حين سئل «ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السّلف، وإيّاك وكل محدثة فإنّها بدعة»[1].

ورأينا أيضاً مالكاً المتوفي سنة ١٧٩هـ يذمّ الكلام ويرى أنّه بدعة، وأنّه «لو كان الكلام علماً لتكلّم فيه الصحابة والتابعون كما تكلّموا في الأحكام والشرائع»[1]، وهذا النصّ من مالك يصرّح على حدّ قول الجلال السيوطي «بالعلة في تحريم الكلام»[1] ونقل السيوطي أنّ هذه العلة نفسها قد آعتمدها آبن الصّلاح في تحريم المنطق أيضاً «لوجودها فيه»[1].

ورأينا كذلك الشافعي المتوفي سنة ٢٠٤هـ يذمّ إقحام المنطق اليوناني في علوم الدين ويقول «ما جهل الناس ولا آختلفوا إلّا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس»[1] ويقول في الكلام «إذا سمعت الرجل يقول

(١) السيوطي: صون المنطق والكلام عن فنيّ المنطق والكلام ١: ٤٨، ٦٥، ٦٦، ٦٧.

الاسم غير المسمّى[1] والشيء غير المشيء فآشهد عليه بالزندقة»[2] ويحكم على أهله بأن «يضربوا بالجريد ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم، هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام»[2]، وقد آستند الشافعي إلى نحو العلة التي آستند إليها مالك في تحريم النظر في علم الكلام، وهي «كونه أسلوباً مخالفاً لأسلوب الكتاب والسنة أو كونه سبباً لترك الكتاب والسنة ونسيانهما»[2]، ثم آعتبر أنّ «ذلك جار في المنطق أيضاً»[2]. وقد تبرّأ نُصَيْب[3] بن رباح الشاعر المتوفي[4] سنة ١٠٨هـ من مسلك النحويين المناطقة ورماهم بنقيض ما وصف به نفسه فقال:

---

(١) وهذا يتفق مع ما نادى به فيما بعد الأستاذ أبو اسحاق الأسفراييني وتابعته فيه الدراسات الحديثة من أن الاسم هو المسمّى وأن الشيء هو المشيء بلا انفصال بين اللفظ والمعنى على مقتضى الدلالة الذاتية للّغة على معانيها، وتبعاً لمطابقة التعبير اللفظي للمعرفة الفطرية بشكل متحد، فالفضل إذن في هذه النظرية التي يفتخر المحدثون عموماً والأوروبيون منهم على وجه الخصوص بها يعود إلى العرب، بل إلى قداماهم من علماء اللغة والشريعة كالشافعي، بصرف النظر عن أنّ حكمه بالزندقة على القائلين بأن الاسم غير المسمى والشيء غير المشيء هو حكم شرعي.

(٢) السيوطي: صون المنطق والكلام عن فنيّ المنطق والكلام ١: ٤٨، ٦٥، ٦٦، ٦٧.

(٣) أنظر عبد السلام هارون: معجم شواهد العربية ١: ٣٧.

(٤) وقيل سنة ١١١هـ وقيل سنة ١١٣هـ، أنظر الزركلي: الأعلام ٨: ٣٥٥.

ولست بنحويّ يلوك لسانه
ولكن سليقيّ أقول فأعرب

وتهكّم البحتريّ الشاعر المتوفي سنة ٢٨٤هـ[١] بعلم المنطق وبأصحابه وأنشد:

كلّفتمونا حدودَ منطقكمْ
في الشعر يُلْغَى عن صِدْقِهِ كذبُهْ

ولم يكن ذو[٢] القروح يلهج بالمنط
ـق ما نوعُه وما سببُه؟

والشعر لَمْحٌ تكفي إشارته
وليس بالهَذْر طُوِّلَتْ خُطَبُه[٣]

وناظر أبو سعيد السيرافي النحوي اللغوي المتوفي سنة ٣٦٨هـ متّى بن يونس القنائي الفيلسوف المتوفي سنة ٣٢٧هـ مناظرة مشهورة أبان له فيها فساد المنطق وأثره السيِّىء في النحو، ودعا ابن مضاء الأندلسي المتوفي سنة ٥٩٢هـ دعوة معروفة إلى تحرير النحو من أثر الفلسفة والمنطق والكلام وإعادته

---

(١) وقيل سنة ٢٨٥هـ، أنظر الزركلي: الأعلام ٩: ١٤٢.
(٢) هو امرؤ القيس، أنظر ديوان البحتري ١: ٢٠٩.
(٣) أنظر الآمدي: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ١: ٤٠١؛ وديوان البحتري ١: ٢٠٩.

إلى جادة الفطرة اللغوية السليمة والحسّ اللغوي الصافي. وأنكر آبن الأثير المتوفي سنة ٦٣٧هـ منهج الأدباء المناطقة، وما ذكروه من أنّ معوّلهم في الكلام الخطابي «أنّه يورد على مقدمتين ونتيجة»[١]، وذهب إلى «أنّ اليونان أنفسهم لمّا نظموا ما نظموه من أشعارهم لم ينظموه في وقت نظمه وعندهم فكرة في مقدمتين ولا نتيجة»[١] ورأى أنّ هذا الرأي وأمثاله إنّما هي أوضاع من أصحابها «توضع وتُطَوَّلُ بها مصَنَّفاتُ كتبهم في الخطابة والشعر، وهي كما يقال فَقَاقِع ليس لها طائل»[١].

ويبدو أنّ الجلال السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ قد حمل في زمانه عبء الهجوم على المنطق والكلام، وعلى آستعمالهما ليس في علوم الدين فحسب، بل في النحو أيضاً، وقد تقدّم غيره في هذا المضمار وقال في ذلك أقوالاً كثيرة مدارها أنّ منطق أرسطو في حيّز وأنّ لسان العرب في حيّز آخر، فهو يقول مثلاً «لم ينزل القرآن ولا أتت السنّة إلّا على مصطلح العرب ومذاهبهم في المحاورة والتخاطب والاحتجاج والاستدلال، لا على مصطلح يونان، ولكل قوم لغة وآصطلاح»[٢]، وهو يزيد ما ذهب إليه مالك

(١) ابن الأثير: المثل السائر ٢ : ٦.

(٢) السيوطي: صون المنطق والكلام عن فنّي المنطق والكلام، ١ : ٤٨، ٦٤، ٢٥٥، ٢٥٦.

ـ من حكم النظر في علم الكلام وعلّة هذا الحكم وسحبه عند بعض الفقهاء لاتحاد العلة على المنطق أيضاً ـ إيضاحاً فيقول «إن من العلّة في تحريم النظر في علم الكلام كونه لم يرد الأمر به في كتاب ولا سنّة، ولا وجد عن السلف البحث فيه، وهذا بعينه موجود في المنطق، فإنّه لم يرد الأمر به في كتاب ولا سنّة ولا يوجد عن السلف البحث فيه، بخلاف العربية، فإنّه ورد الأمر بها في الحديث ووجد عن السلف البحث فيها، وهذه العلة هي التي آعتمدها آبن الصلاح، حيث أفتى بتحريم المنطق، حيث قال: وليس الاشتغال بتعلّمه وتعليمه ممّا أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين»[1].

وتحت عنوان «ذكر الإنكار على من أدخل المنطق في علم النحو» يقول أيضاً «قال الإمام أبو محمد عبد الله بن السيِّد البطليموسي[2] في كتابه الموسوم بكتاب المسائل[2]: وقع البحث بينه وبين رجل من أهل الأدب في مسائل نحوية، فجعل يكثر من ذكر المحمول والموضوع والألفاظ المنطقية، فقلت له: صناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل

(١) السيوطي: صون المنطق والكلام عن فنيّ المنطق والكلام ١: ٤٨، ٦٤، ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) نحوي أندلسي مشهور توفي سنة ٥٣١هـ واسم كتابه هذا «المسائل المنثورة في النحو»، أنظر السيوطي: بغية الوعاة ٢: ٥٥، ٥٦.

المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون أنّ إدخال صناعة في أخرى إنّما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم»[١].

هذا وقد تعلّق كثير من الباحثين في هذا الزمان بالمعاني نفسها التي قال بها هؤلاء السابقون، وداروا في نطاقها، وكرّروا ما ذهبوا إليه من نقود للمنطق والفلسفة ولدورهما في الدرس النحويّ والبلاغيّ واللغويّ بصورة أو بأخرى، فقد وجدناهم مثلاً يرثون لحال النحو، لأنّ أحكامه ومعانيه «سبيلها في الأغلب والأعم سبيل المنطق ومعانيه، فالنحو يستهلّ حياته بأن يعزّز الاستعمال بالصواب المنطقيّ، يجري المعاني المنطقية على الصورة اللغوية، ثم لا يلبث بعد ذلك أن يقع أسيراً للمنطق وأحكامه»[٢] وهم يقولون أيضاً «هذا المنطق الذي لا يخفى ماله من تعلّق بالكلام والفلسفة الإلهية هو الذي غلب على عبد القاهر في أكثر المسائل التي تناولها، وقد بلغ من آعتداده بأحكام العقل أن أسقط فاعلية اللغة بذاتها، فهو يذهب إلى أنّ كلّ حكم يجب

---

(١) السيوطي: صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، ١: ٤٨، ٦٤، ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) د. لطفي عبد البديع: التركيب اللغوي للأدب ص ١١، ١٥.

في العقل وجوباً حتى لا يجوز خلافه، فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطاً بها محال لأنّ اللغة تجري مجرى العلامات والسمات ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه»[1].

ولكن جمهرة هؤلاء الباحثين اكتفوا بترديد نقودهم، ولم يحاولوا أن يبيّنوا لنا الطريق الذي يتصورونه وسيلة للخلاص مما لا يريدون لا بالإجمال غالباً ولا بالتفصيل دائماً، ومنهم من حاول ولكنّه لم يستطع أن يقترح علينا منهجاً عمليّاً متكاملاً لإصلاح النحو وتخليصه ممّا رمي به من شوائب المنطق والفلسفة وإن أوفى بالغاية نظريّاً، وقنع هؤلاء وأولٰئك من الغنيمة بالضجيج، وقلّة هي التي آكتمل تصوّرها لهذا الموضوع وآقترحت له بعض الحلول التفصيلية العملية، ولكن لم يكتب لهذه الحلول الرواج أو التنفيذ، ولم يستطع أحد في الحقيقة وواقع الأمر أن يزحزح النحو التقليديّ عن مكانه الذي يحتلّه ومكانته التي نالها.

وعندي أنّ المنطق والفلسفة ليسا ممّا يعيب دائماً، بل يبدو لي أنّ آستعمالهما بآعتدال ووفق الغرض الحقيقي المقصود بهما دون تزيّد أو مبالغة أو إفراط أمر مرغوب فيه، لأنّهما على الإجمال

---

(١) د. لطفي عبد البديع: التركيب اللغوي للأدب، ص ١١، ١٥.

ومن حيث المبدأ دليلان ناطقان على تطوّر الفكر ورقيّه وخروجه عن البداهة التي تقتضيها الفطرة الأولى، وآستعمالهما في النحو ونحوه من علوم الآلة فحسب علامة على مرحلة متقدّمة من النظر، وأمارة على آتّساع الأفق وشمول المعرفة ودقّة الفحص والقدرة على الاستنتاج وآستخلاص الكوامن من أصدافها مما لا يتاح لمن لم يتسلّح بأدواتهما ولم يفهم أمورهما ولم يهضم ماهيتهما ولم يدرك إدراكاً دقيقاً الغرض الحقيقي منهما، والمنطق والفلسفة يعدّان قاعدتي التجريد وأصله وأساسه وهو التجريد الذي أمعنت فيه العلوم الإسلامية في الأزمنة المتتالية بحكم ما آقتضاه التطور الداخلي المتنامي لمسائلها وفروعها، وبحكم تأثير العوامل الخارجية المتفاعلة على أيدي العلماء المتأثرين بالمنطق والفلسفة في هذه المسائل والفروع.

من هنا أعجبني كلام رأيته للشيخ عبد المتعال الصعيدي في هذا الأمر لاعتداله وحسن تأتّيه وكونه وسطاً لا إفراط فيه بالهجوم على المنطق والفلسفة بالكلية على إطلاقهما، ولا تفريط فيه بحقّهما كعلمين يعود آستخدامهما على الوجه السليم بالفائدة على الناظر في مختلف العلوم الممتحن لحقائقها المحصّل لفوائدها، يقول الشيخ «علم المنطق يقوم على أصول يقصد منها عصمة العقل من الخطأ في الفكر، وهي أصول عقلية لا تختلف في لغة من اللغات، وفي كل لغة أسلوبان: أسلوب أدبيّ يقصد

في الشعر ونحوه من الكلام البليغ، وهذا الأسلوب في العربية وغيرها لا يجري على الأسلوب المنطقي، وأسلوب علميّ يقصد في تحقيق مسائل العلوم ونحوها، وهذا الأسلوب يجري على أسلوب المنطق في العربية وغيرها»[1].

وأنا فيما رأيت من آستحسان المنطق في اللغة والنحو ونحوه من علوم الآلة فقط، وفي آستكراهه الشديد في علوم الدين وشرائعه مستضيء بما كان بعض العلماء القدامى يذهبون إليه من الحرص على الأثر والرواية وتفضيلهما على الرأي والقياس في مسائل الدين، ومن وجود المناسبة بين النحو والمنطق، والرضا عن تأثير المنطق في النحو، فهذا أبو حيان التوحيدي المتوفي نحو سنة ٤٠٣هـ يتفق مع شيخه أبي سليمان المنطقي محمد بن طاهر بن بهرام السجستاني عالم الحكمة والفلسفة والمنطق وشارح كتاب أرسطو المتوفي سنة ٣٨٠هـ في «أنّ الدين موضوع على القبول والتسليم والمبالغة في التعظيم، وليس فيه لم ولا كيف إلّا بقدر ما يؤكّد أصله ويشدّ أزره وينفي عارض السوء عنه، لأنّ ما زاد على هذا يوهن الأصل بالشكّ ويقدح في الفرع بالتهمة»[2]. ويرى أبو حيّان أنّ «البحث عن

(١) عبد المتعال الصعيدي: تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، ص ٦، ٧.

(٢) أبو حيان: الامتاع والمؤانسة ٣: ١٨٧.

المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق، ولولا أنّ الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقيّ نحويّاً والنحويّ منطقياً»[1].

وفي حوار بينه وبين شيخه يسأل التلميذ أستاذه: إنّي أجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبة ومشابهة قريبة، وعلى ذلك فما الفرق بينهما؟ وهل يتعاونان بالمناسبة؟ وهل يتفاوتان بالقرب منه؟ فيجيب الأستاذ: النحو منطق عربيّ والمنطق نحو عقليّ، وجلّ نظر المنطقيّ في المعاني، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض، وجلّ نظر النحويّ في الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر[1].

ثم يعود أبو حيّان فيسأل شيخه: هل يعين أحدهما صاحبه؟ فيردّ الشيخ: نعم وأيّ معونة، إذا آجتمع المنطق العقليّ والمنطق الحسّيّ فهو الغاية والكمال، ويردف الشيخ قائلاً: وبالجملة النحو يرتّب اللفظ ترتيباً يؤدّي إلى الحقّ المعروف أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتّب المعنى ترتيباً يؤدّي إلى الحقّ المعترف به من غير عادة سابقة، والخطأ في النحو يسمّى لحناً، والخطأ في المنطق يسمّى إحالة، والنحو يدخل المنطق ولكن مرتباً له،

---

(١) أنظر أبو حيان: المقابسات، ص ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧ بتصرف.

والمنطق يدخل النحو ولكن محققاً له، وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوّم أكثر ممّا يستعار من النحو للمنطق حتى يصحّ ويستحكم(١).

ولقد أثّرت علوم الشريعة في علوم اللغة ومنها النحو تأثيراً قوياً حين بدأت العلاقة تتوطّد بينها جميعاً منذ وقت مبكّر خلال المائة الثانية للهجرة، وقد تمثّل هذا التأثير في محاولة النحاة القدماء أن يجعلوا لنحوهم قواعد وأصولاً كقواعد العلوم الدينية وأصولها، فشرعوا لتحقيق ذلك في محاكاة أهل الحديث ومصطلحه في التثبّت من الرواية اللغوية، والتدقيق في المرويات وفي الرواة، والعناية بالأسانيد على النحو الذي يفعله المحدّثون في متون أحاديثهم وفي رواتها، وأخذوا كذلك في تعليل الأحكام النحوية وإجراء الأقيسة مثلما كان يفعل الفقهاء والأصوليون والمتكلمون من أصحاب مدرسة الرأي في الفقه وأصوله والكلام وعلومه، وأكثروا من العناية بالفروع الخلافية في النحو واللغة تشبّهاً بعناية الفقهاء والأصوليين والمتكلمين بفروعهم الخلافية، وقد ساعدهم على ذلك الوحدة القائمة آنذاك بين علوم الثقافة الإسلامية، وآطلاع علماء الشريعة على علوم اللغة، وعلماء اللغة على علوم الشريعة، وآشتغالهم جميعاً بجميع هذه العلوم على حدّ سواء،

(١) انظر أبو حيان: المقابسات، ص ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧. بتصرف.

وإن فاقوا في أحدها أنفسهم في سواه، فالناظر في أصول النحو يرى أنّ النحويين قد ربطوا منذ البداية أصولهم بأصول الفقه، بل حملوها عليها، وآعتبروا أنّ علم أصول النحو كعلم أصول الفقه الذي هو «طرقة على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها»[1] أو الذي هو «النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف»[2] مع ملاحظة الفارق بين ميداني العلمين المتشابهين. فهذا أبو البركات الأنباري المتوفي سنة ٥٧٧هـ يرى أنّ النحو معقول من منقول كما أنّ الفقه[3] معقول من منقول، وأرباب المعرفة بهما يعلمون حقيقة هذا، وهذا السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ يزعم أنّ صنيعه في كتابه الاقتراح في أصول النحو صنيع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع، ولكنه لا يلبث أن يقول هو بنفسه عن هذا الاختراع إنه رتّبه على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم، كما يقول: هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة[4]، ويوضّح الشيخ أمين الخولي هذا الأمر بقوله «وليست المسألة بنت

---

(١) هذا تعريف الأصولي إمام الحرمين عبد الملك الجويني المتوفي سنة ٤٧٨هـ، أنظر إمام الحرمين: الورقات، ص ٩.

(٢) ابن خلدون: المقدمة، ص ٤١٨.

(٣) أنظر السيوطي: الاقتراح، ص ٣.

(٤) أنظر السيوطي: الاقتراح، ص ٢، ٣٨.

القرن العاشر أو السادس بل هي أسبق من ذلك وأقدم، فآبن جني في القرن الرابع ـ توفي سنة ٣٩٢هـ ـ قد زاول أصول النحو كما يقول السيوطي المخترع بنفسه: أنّ آبن جني وضع كتابه «الخصائص» في هذا المعنى وسمّاه أصول النحو، وقول آبن جني هذا في صلة النحو وأصوله بالفقه وأصوله أكثر ممّا روينا وأوضح إذ ينقل عنه أنّه قال في الخصائص: أعلم أنّ أصحابنا آنتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن، جمعوها منها بالملاطفة والرفق، وفي كل حال، فإنّ الصلة بين الأصلين وحمل أصول النحو على أصول الفقه ممّا آستقرّ أمره في نظر الأقدمين على ما نقلنا، وإن زاد آبن جني على ذلك أصول المتكلمين وضمّها إلى أصول الفقهاء، ورأى أنّ علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وجعل عللهم في منزلةٍ بين التعليلين الكلامي والفقهي فهي متأخرة عن علل المتكلمين متقدمة على علل المتفقهين»[1].

ولم يكن الأمر أمر أصول فحسب، بل آنتقل أمر التأثير والتأثّر إلى الفروع أيضاً كما تقضي بذلك طبيعة الأشياء، فنحن «نقدّر أنّ النحاة تحرّوا تأليف كتبهم في النحو على غرار ما ألّف الفقهاء في فقههم»[1] وذلك بسبب ما آلتزموه وقرّروه من حمل

---

(١) أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص ٢١ ـ ٢٣.

أصول اللغة على أصول الشريعة حملاً وأخذها منها أخذاً، ومن فعل مثل هذا في الأصول لزمه أن يحذو الحذو نفسه في الفروع.

وهكذا تبادلت العلوم الشرعية وعلوم اللغة التأثير، وآزداد هذا التأثير المتبادل يوماً بعد يوم حتى أصبح الترابط وثيقاً بين النحو واللغة وبين العلوم الشرعية، فوجدنا لذلك التفاوت في الأحكام الفقهية في المسائل الفرعية يقوم على آختلاف الفقهاء في فهم قواعد النحويين وأساليب اللغويين، ولم يبق علم النحو في نظر الفقهاء مقصوراً على الإعراب والبناء ونحوهما، بل أضحى شاملاً للفروق في الأساليب العربية، فآختلفت أحكامهم الفقهية بآختلاف هذه الفروق، وبتعدّد الدلالة اللغوية في اللفظة الواحدة، ومن نماذج هذا التأثير:

ـ سئل الفراء المتوفي سنة ٢٠٧هـ عن رجل سها في سجدتي السهو فأجاب لا شيء عليه، فسئل من أين لك ذلك؟ فقال: قسته على مذاهبنا في العربية، وذلك أنّ المصغّر لا يصغّر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو[١].

ـ قال الجرمي المتوفي سنة ٢٢٥هـ «أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»[٢].

---

(١) أنظر الأنباري: نزهة الألباء، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٧٥.

ـ نقل الأشموني المتوفي حوالي سنة ٩٢٩هـ عن تسهيل آبن مالك المتوفي سنة ٦٧٢هـ أنّ كذا التي هي كناية عن العدد «يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرّه بمن آتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين، فإنّهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب، وكذا أثواب، قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم إنّه يلزمه بقوله: عندي كذا درهم مائة، وبقوله: كذا دراهم ثلاثة، وبقوله: كذا كذا درهماً أحد عشر، وبقوله: كذا درهماً عشرون، وبقوله: كذا وكذا درهماً أحد وعشرون حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح»[1].

ـ سأل الرشيد الفقيه أبا يوسف في رجل قال لامرأته انت طالق طالق طالق، فأجاب واحدة، فسأله فإن قال لها أنت طالق أو طالق أو طالق فقال واحدة، فعاود السؤال، فإن قال لها أنت طالق ثم طالق ثم طالق، أو أنت طالق وطالق وطالق فأجاب واحدة، فآعترض الكسائي وكان يحضر المجلس عند الرشيد وقال يا أمير المؤمنين أخطأ يعقوب في آثنتين وأصاب في آثنتين، أما قوله أنت طالق طالق طالق فواحدة لأنّ الثنتين الباقيتين تأكيد كما تقول أنت قائم قائم قائم، وأما قوله أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شكّ فوقعت الأولى التي تتيقّن، وأما قوله أنت طالق

(١) الأشموني: شرحه على ألفية ابن مالك ٤: ٨٦، ٨٧.

ثم طالق ثم طالق فثلاث لأنه عطف نسق، وكذلك قوله أنت طالق وطالق وطالق[1].

ـ إذا قال الرجل لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق، طلقت إن دخلت الدار، وإن تكرّر دخولها لم يتكـرّر الطلاق فلا تقع إلّا واحدة، وإن قال لها كلّما دخلت الدار فأنت طالق يتكرّر الطلاق بتكرّر دخول الدار، فلو دخلت الدار ثلاث مرات وقعت ثلاث تطليقات، وهذا الذي قال به الفقهاء إنّما بني على ما قرّره النحاة من أنّ كلّما تقتضي التكرار، وأنّ إن لا تقتضي التكرار[2].

ـ قيل لو أنّ قارئاً قرأ هو الأول والآخر بفتح الخاء لكان قد كفر وأشرك، وإذا كسر الخاء آمن ووحّد، فليس بين الايمان والكفر غير حركة.

وقد ردّ ابن السيِّد البطليوسي النحوي الأندلسي المتوفي سنة **٥٣١هـ** في كتابه «الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختـلاف بين المسلمين في آرائهم» الاختـلاف بين الفقهاء إلى أسباب لغوية، وقرّر أنّ الطريقة الفقهية مفتقرة إلى

(١) أنظر الأنباري: نزهة الألباء، ص ٧٣ ـ ٧٤.
(٢) أنظر محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص ٥٧.

علم الأدب، مؤسسة على أصول كلام العرب، فمثلها ومثله قول أبي الأسود الدؤلي:

فــإن لا يــكنـهـــا أو تكنـــه فــإنّــه
أخـــوهـــا غـــذتـــه أمّـــه بلبـــانهـــا[1]

ومع هذا التأثير القويّ المتبادل بين علوم اللغـة وعلوم الشريعة منذ البداية، فإنّه لم يظهر لي أنّ أحداً من النحاة آنذاك قد تمكّن من وضع فنّ أصوليّ محكم ومتكامل في النحو كتكامل فنّ أصول الفقه وإحكامه عند علماء الدين، فقد كان فنّ أصول الفقه محكماً ومتكاملاً إلى حدّ كبير عند الأصوليين منذ وقت مبكّر، في حين كان فنّ أصول النحو قد شرع يحذو حذوه ويسير على منواله، ولم يكن البون بين الأصولين على ما يظهر مقصوراً على أوائل الزمان، بل كان هذا البون قائماً أيضاً بينهما في كل الأزمنة التالية إلى عصور المتأخرين، وهكذا آزدهر علم أصول الفقه وكثر المشتغلون به والمصنّفون فيه، وفاق هذا كلّه ما كان منه في علم أصول النحو في جميع العصور.

ويبدو أنّ مردّ ما حدث آبتداء لأصول الفقه من آكتمال أكبر في أركانه وتمام أسرع لبنيانه وآستحكام أشدّ لقضاياه قبل أن

---

(١) أنظر د. لطفي عبد البديع: عبقرية العربية، ص ٢٠.

يحصل مثل هذا كلّه لأصول النحو هو أنّ أكثر المشتغلين بعلوم الشريعة ومنها أصول الفقه وأهمّهم كانوا من الأعاجم والموالي الذين آتخذوا في البداية درس العربية وعلومها مجرد مدخل لدرس الدين وعلومه، فالدين جديد واللغة قديمة، وهي وسيلة وهو هدف، ثم لم يلبث أن أصبح التوسع في درس علوم الدين مستلزماً بالضرورة توسّعاً مماثلاً في درس اللغة وعلومها، على أنّ الوسيلة نفسها أصبحت بعد ذلك ميداناً فسيحاً ومجالاً خصباً اختصّ بها وآنصرف إليها وبرع فيها وترك أجلّ الآثار في أصولها وفروعها العديد من هؤلاء الموالي والأعاجم، وأصبحت بذلك دراساتها وآثارها مستقلّة عن دراسات الدين وآثاره إلى حدّ كبير.

ويمكننا أيضاً أن ندخل في باب أسباب ذلك ما كان لعلوم الشريعة عامة من أفضلية على غيرها من سائر العلوم، بالإضافة إلى ما تميّز به أصول الفقه خاصة من أهمية بين العلوم الشرعية الأخرى، وما آتّسم به من عظم المنزلة وجلال القدر وكثرة الفائدة على الرغم من أنّه كفنّ يعدّ من الفنون المستحدثة في الملّة لأنّ أهل الصدر الأول كانوا في غنية عنه لما كان عندهم من الملكة اللسانية التي لا يحتاجون إلى أزيد منها في آستفادة المعاني من الألفاظ، فلمّا آنقرضوا وتحوّلت العلوم كلها إلى صناعة احتاج العلماء إلى تحصيل الأصول والقوانين والقواعد المعينة على آستفادة الأحكام من الأدلة فكتبوها فنّاً قائماً برأسه سمّوه أصول

الفقه وآنصرف الفقهاء والمتكلمون منذ وقت مبكّر إلى التصنيف فيه وآنطبعت مصنّفات كل فريق منهم بسماته، فكتابة الفقهاء كانت أمسّ بفروع الفقه في حين كان المتكلّمون يجرّدون كلامهم ويمعنون في الاستدلال العقلي[1].

ولعلّ هذا الذي ذكرناه يتأكّد بما لاحظناه من أنّ الأمر بالنسبة إلى إقامة فنّ محكم ومتكامل لأصول النحو قد آقتصر في بداياته على محاولات جزئية يمكن آعتبارها أساساً لما آل إليه الأمر فيما بعد حين قام بناء علم أصول النحو ثم تمَّ وآستحكم، وقد قام بهذه المحاولات آبن جني المتوفي سنة **٣٩٢هـ** لما آستقرّ في ذهنه من قناعة صحيحة بأنّ علوم اللغة يجب أن تستمدّ من علوم الشريعة قوانينها الكلية وأصولها العامة كما آستمدّت هذه منها وآعتمدت عليها فيما وصلت إليه من الأحكام في المسائل الفرعية، وأنّ على النحاة أن يحتذوا في فروعهم وأصولهم حذو علماء الدين في مسائل الفقه وأصوله وكذلك في غيرهما من علوم الشريعة، لهذا نهج آبن جني في تأليف كتابه «الخصائص» منذ البداية منهج الفقهاء والأصوليين[2] والمتكلمين وعلماء رجال الحديث ومصطلحه، وسار على نسقهم في القول على أوائل

---

(١) أنظر ابن خلدون: المقدمة، ص ٤٢٠.

(٢) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ٦٧، ١٦٣.

أصول الكلام وكيف بدىء وإلام نُحِي، ولم يفعل ما يفعله النحاة من بناء تواليفهم على حديث وجوه الإعراب، والاقتصار فيها على ذلك، أو تغليبه على ما سواه، ولا بدّ أنّه آطّلع على تصانيف الفقيه محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة المتوفي سنة ١٨٩هـ المشهورة في ذلك الزمان كالمبسوط والزيادات والجامع الكبير والجامع الصغير، وعلى رسالة الإمام الشافعي[١] المتوفي سنة ٢٠٤هـ المعروفة في أصول الفقه، ويبدو أنّه تأثّر بمحتوياتهما من أصول الفقه وفروعه.

ومن معالم منهج آبن جني في خصائصه، ومن سمات أصوله الأولى التي أرسى دعائمها في هذا الكتاب أنّه ردّ الفضل في علل النحو إلى أصحابه[٢] الفقهاء، فذكر[٣] أنّ النحويين وأهل اللغة آنتزعوا هذه العلل وجمعوها بالملاطفة والرفق من كتب محمد بن الحسن مولى بني شيبان الذي كان إماماً في الفقه والأصول.

---

(١) يعدّ الشافعيّ أول من كتب رسالة مستقلة في أصول الفقه، وقد تكلّم في رسالته هذه في الأوامر والنواهي والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة المنصوصة من القياس، أنظر ابن خلدون: المقدمة، ص ٤٢٠. وقد طبعت هذه الرسالة في القاهرة سنة ١٩٤٠م بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.

(٢) المراد بأصحابه الحنفية وكان ابن جني حنفياً وكان ينصر الحنفية على الشافعية، أنظر الخصائص ١ : ١٦٣، الهامش.

(٣) أنظر ابن جني: الخصائص ١ : ١٦٣.

ومن هذه المعالم أيضاً أنّ القياس إذا أدّاك «إلى شيء ما ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[1] وهذا يشبه في أصول الفقه «نقض الاجتهاد إذا بان النصّ بخلافه»[2]، وأنّه إذا كان لا بدّ من آرتكاب إحدى ضرورتين فينبغي حينئذ أن تَحْمِلَ الأمرَ على أقربهما وأقلّهما فحشاً[3]، أي على أحسن القبيحين، وهذا يشبه القاعدة الفقهية المعروفة القاضية بآرتكاب أخفّ الضررين.

ومن هذه المعالم تناوله ما يرد عن العربيّ[4] مخالفاً لما عليه الجمهور وسمّاه شاذّاً متشبّهاً في ذلك بعلماء المصطلح ورجال الأثر الذين شذّذوا حديث النبيّ الذي يرد على لسان الراوي مخالفاً لأحاديث أخرى له موثوق بها. وما يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره وآعتبره غريباً مقتدياً فيه بتعريف المحدّثين للحديث الغريب الذي يرويه ثقة ولا يرويه غيره[5]. وما يجب من صدق النقلة وثقة الرواة والحَمَلَة في اللغة على

---

(١) ابن جني: الخصائص ١: ١٢٥.
(٢) السيوطي: الاقتراح، ص ٨٦.
(٣) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ٢١٢.
(٤) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ٣٨٥.
(٥) أنظر ابن جني: الخصائص ٢: ٢١.

النحو الذي ذكره رجال الأثر في الجرح والتعديل[1]. وغير هذا كثير في طول «الخصائص» وعرضها.

ويعدّ أبو البركات كمال الدين الأنباري المتوفي سنة ٥٧٧هـ أوّل من صنّف كتاباً مستقلاً في أصول النحو على نسق أصول الفقه هو كتاب «لمع الأدلة» وقد بحث فيه أدلة النحو مفصّلاً القول في النقل وشروطه وأنواعه، وفي القياس وأشكاله، وفي العلة وضروبها وشروط الاستدلال بها، وفي الاستحسان وآستصحاب الحال ومعارضة الأدلة ونحو ذلك من القضايا التي تداولها الدرس في أصول الفقه.

وقد ظهر في هذا الكتاب أيضاً تأثّره بمصطلح الحديث وبقواعد الأخذ عن رجال الأثر، ومن مظاهر هذا التأثّر إقامته الدليل على جواز نقل أهل الأهواء في اللغة والنحو قياساً على قبوله في الحديث «لأنّ الأمة أجمعت على قبول صحيح مسلم والبخاري، وقد رويا فيهما عن قتادة وكان قدريّاً وعن عمران بن حطان وكان خارجيّاً وعن عبد الرزاق وكان رافضيّاً»[2]، وتعريفه المرسل في الرواية اللغوية بأنّه «الذي آنقطع سنده»[3] وهو عند

---

(١) أنظر ابن جني: الخصائص ٣: ٣٠٩.
(٢) الأنباري: لمع الأدلة، ص ٨٦، ٨٧، ٨٨.
(٣) الأنباري: لمع الأدلة، ص ٩٠.

أهل مصطلح الحديث: ما يرويه التابعيّ عن الرسول من غير ذكر للصحابي، وغير ذلك.

وللأنباري أيضاً في أصول النحو وقوانينه كتاب «الإغراب في جدل الإعراب» وهو على حدّ قوله «أول ما صنّف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب ويتأدّبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب»[1]. ثم أنّ الأنباري على ما يبدو أراد أن يطبّق أصوله وقوانينه على الفروع النحوية أسوة بتطبيق الأصوليين لأصولهم وقوانينهم على الفروع الفقهية، فعمد إلى تصنيف كتابه الشهير «الإنصاف في مسائل الخلاف» في فروع النحو ومسائله الخلافية بين البصريين والكوفيين مستخدماً أصول النحو وقوانينه في عرض آرائهم المتقابلة على النحو الذي كان يحدث من الفقهاء في عرض فروعهم الفقهية وخلافات الفقهاء فيها على ضوء أصول الفقه وقوانينه المقررة، وقد أشار الأنباري إلى هذا في مقدمة هذا الكتاب، وذكر أنّه جمع فيه مسائل الخلاف البارزة بين الفريقين ورتّبها على نسق الترتيب الجاري في نظيراتها الخلافية المشهورة بين أبي حنيفة والشافعي[2].

---

(١) الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص ٣٥ ــ ٣٦.

(٢) أنظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٥.

أما ٱبن مضاء القرطبي المتوفي سنة ٥٩٢هـ، فقد وضع بكتابه المشهور «الردّ على النحاة» لبنة جديدة مستقلّة ومتكاملة في صرح الأبحاث التي دارت في أصول النحو وأدلّته، وهي أيضاً لبنة متميّزة بالدعوة إلى الإصلاح عن طريق تخليص النحو من المنطق والفلسفة ثم بنائه على نحو مشابه للفقه الظاهري مما يعني إنكار بعض الأصول كالقياس مثلاً، والتخلّص في الوقت نفسه، من كثرة الفروع، كما يعني ترك التأويل في المسائل عند توجيهها، وٱتباع الظاهر في النحو، وإسقاط كل ما لا يفيد النطق، وإلغاء العوامل والتقديرات والعلل الثواني والثوالث والتمارين الفرضية مما ٱعتاد النحاة على القول به، كما ألغيت جميعاً من الفقه الظاهري الذي يؤخذ بالظاهر من أحكامه فحسب.

ومن أبرز المعالم على طريق التصنيف في أصول النحو وقوانينه كتاب «الاقتراح في أصول النحو» للجلال السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ، وهو وإن كان جمعاً لآراء السابقين في هذا الموضوع أكثر منه ٱبتكاراً وتجديداً، فإنّه على أيّة حال يعكس للقارىء ما وصل إليه تأثّر أصول النحو بأصول الفقه، كما يعكس عناية السيوطي فيه بالتعليقات على النقول الكثيرة ولا سيّما من لمع الأنباري التي لم يكن يحرص دائماً على نسبتها صراحة إلى صاحبها، والكتاب في الوقت نفسه معرض لتقسيمات السيوطي وكذلك تنظيراته الكثيرة، فهو مثلاً يقسّم الحكم النحويّ إلى

رخصة[1] وغيرها حملاً على نظيره الحكم الشرعيّ الذي قسّمه علماء الأصول إلى رخصة وعزيمة، وهو يرى أيضاً أنّ بين أدلّة النحو ما هو ضعيف يستقوي بغيره لا بذاته كالإجماع والقياس، فكلّ منهما «لا بدّ له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك»[2] وهو يقول كذلك منظّراً «إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبّدي، وإذا عجز النحويّ عنه قال هذا مسموع»[3] وهو يورد أصولاً نحوية هامة مثل «إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع»[4] مستهدياً فيه بما ماثله من الأصل الفقهيّ المشهور «درء المفاسد مقدّم على جلب المنافع».

وأخيراً فإنّ ما ذكرناه يدلّ بما لا يقبل الشكّ على الصلات الوثيقة بين علوم الشريعة وعلوم اللغة، وهي صلات تنامت وتطوّرت عبر العصور المتعاقبة كما تقضي بذلك سنن الحياة.

---

(١) أنظر السيوطي: الاقتراح، ص ١١.
(٢) السيوطي: الاقتراح، ص ٤.
(٣) السيوطي: الاقتراح، ص ٤٧.
(٤) السيوطي: الاقتراح، ص ٨١.

نماذج وصور
للمنطق في النحو

فيما يلي نماذج وصور تُظهر ما وصل إليه الدرس النحويّ من الانغماس الشديد في المنطق ونحوه، وهو انغماس تجلى أكثر ما تجلى في التعريفات والعوامل والعلل والأقيسة والمصطلحات.

١ ـــ التعريفات أو الحدود:

تعدّ قضية الحدّ من أهمّ ما عني به أهل المنطق من القضايا منذ أيّام اليونان الذين حدّد فيلسوفهم أرسطو الهدف منه بأنّه تحديد الشيء أو وصف جوهر المعرّف بالعبارة الكلامية، وهذا هو ما يسمّى بالتعريف الشيئي الذي يراد به معرفة طبيعة الشيء المعرَّف وماهيته والعناصر الجوهرية الباطنية الأساسية التي يتألّف منها، ولا يهدف إلى مجرّد فهم المعنى اللغويّ لِلَفْظِ المعرّف، أو إلى البحث عن اللفظ المساوي للفظ المعرّف في التعبير الكلامي.

ومشى على منوال فلاسفة اليونان القدماء في تحديد

التعريف الشيئي فلاسفة العرب القدامى كابن سينا المتوفي سنة ٣٧٠هـ وكثير من علماء المنطق الأوروبيين مثل سبينوزا وكوك من مناطقة أواخر القرن التاسع عشر، فقد حدّ ابن سينا مثلاً الحدّ فقال هو «ما ذكره الحكيم في كتاب طونيقا أنه القول الدال على ماهية الشيء، أي على كمال وجوده الذاتي وهو ما يتحصّل له من جنسه القريب وفصله»[١] وحدّ الرسم فقال «الرسم التام قول مؤلف من جنس شيء وأعراضه اللازمة له حتى يساويه، والرسم مطلقاً هو قول يعرّف الشيء تعريفاً غير ذاتي ولكنه خاص، أو قول مميّز للشيء عمّا سواه لا بالذات»[١]، ورأى علماء المنطق الأوروبيون مثل رأي فلاسفة اليونان القدماء أنّ الحدّ الشيئي لا بدّ أن يكون مؤلّفاً من صفتين: صفة يشترك فيها النوع مع أفراد جنسه، وهو ما سمّي في اصطلاحهم جميعاً بالجنس، وذلك كوصف الإنسان بأنه حيوان، وصفة ينفرد بها النوع عن سائر الأنواع التي تدخل معه في الجنس، وهو ما سمّوه آصطلاحاً بالفصل، وذلك كوصف الإنسان بأنه ناطق.

وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم آستعمال أرسطو لمصطلح الجامع المانع، ولمصطلح الموضوع والمحمول، فقد أراد بذلك أنّ التعريف المؤلّف من الجنس والفصل الذي هو بمثابة

---

(١) ابن سينا: تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات، الرسالة الرابعة، ص ٧٨.

المحمول لا بدّ أن يساوي الموضوع الذي نعرّفه، أي يجب أن ينطبق على كل فرد من أفراد الموضوع، وأن لا ينطبق على غير هؤلاء الأفراد، ولذا يقال في وصف التعريف الذي توافر فيه هذا الشرط إنه جامع مانع، أي يجمع كل أفراد الموضوع أي المعرّف، ويمنع أيّ فرد آخر من أيّ نوع آخر من الدخول فيه.

وقد آستعمل أرسطو أيضاً مصطلح الخاصة وأراد به الصفة التي يتّصف بها جميع أفراد الموضوع، ولا يتّصف بها أفراد أيّ نوع آخر، كمثل وصف الإنسان بأنه ضاحك، والخاصة ليست جزءاً من جوهر المعرّف أي الموضوع، ولذلك فهي لا تعدّ جزءاً من التعريف أي المحمول.

كذلك آستعمل أرسطو مصطلح العرض العام وأراد به الصفة العرضية التي ليست جزءاً من جوهر المعرّف وليست خاصة من خواصه، ويمكن أن يوصف بها هذا المعرّف وغيره من الموضوعات، أي يمكن أن يشترك فيها أفراد المعرَّف مع غيرهم من أفراد أنواع أخرى، فهو تعريف بصفة ليست أساسية ولا خاصة، وإنّما هي صفة عارضة كمثل وصف الإنسان مثلاً بأنّه يأكل الفاكهة أو بأنّه ذو أظافر.

هذا هو التعريف الشيئي عند فلاسفة اليونان، الذي لا يكون إلّا بذكر جوهر الشيء، والجوهر هو الجنس والفصل،

والشيء هو النوع المعرّف كإنسان، وليس الفرد الجزئي الواحد كمحمد، لأنّ النوع أمر كلّي بتعريفه نكون قد عرّفنا كل فرد من أفراده لا بآعتباره فرداً مستقلاً ولكن بآعتباره عضواً في ذلـك النوع، وأرسطو وغيره من فلاسفة اليونان عندما يعرّفون الشيء يحلّلونه تحليلاً عقلياً إلى عنصريه اللذين لا ينفصلان في الواقع وهما الجنس والفصل، من هنا يمكن القول بأنّ الشيء الذي لا جنس له لا تعريف له عندهم، وكذلك لا تعريف للشيء الذي لا تفصل الفواصل الجوهرية بين أفراده عن طريق الفصل، من هنا قال آبن سينا «الباري عزّ وجلّ لا حدّ له ولا رسم لأنه لا جنس له ولا فصل له ولا تركّب فيه ولا عوارض تلحقه ولكن له قول يشرح آسمه وهو أنّه الموجود الواجب الوجود الذي لا يمكن أن يكون وجوده من غيره أو يكون وجود لسواه إلاّ فائضاً عن وجوده، فهذا شرح آسمه ونتبع هذا الشرح أنه الموجود الذي لا يتكثّر لا بالعدد ولا بالمقدار ولا بأجزاء القوام ولا بأجزاء الحدّ ولا بأجزاء الإضافة ولا يتغيّر لا بالذات ولا في لواحق الذات غير مضافة ولا في لواحق الذات مضافة»[١].

إنّ هذا النوع من الحدود وهو التعريفات الشيئية القائمة

---

(١) ابن سينا: تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات، الرسالة الرابعة، ص ٧٨ ــ ٧٩.

على الجنس المدخل والفصل المخرج والعرض الخاص والعرض العام هي السائدة في الدراسات النحوية المتأثرة بالمنطق وأفكاره ومفاهيمه، وهي إحدى المعالم الهامة والأجزاء الرئيسية في المنطق الصوري[1].

وأحسن التعريفات الشيئية ما كان مشتملاً على العلل الأربع كتعريف أهل الفنّ علم الصرف في الصناعة بأنه «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلّا بها» فهذا التعريف مشتمل على العلل الأربع وهي المادية والصورية والفاعلية والغائية، فالأصل الواحد إشارة إلى العلة المادية، وتحويله إلى أمثلة مختلفة إشارة إلى العلة الصورية، ولا بدّ

---

(١) نعت هذا المنطق بهذه الصفة نسبة إلى فُرْفُرْيوس الصوري المولود سنة ٢٣٢م أو سنة ٢٣٣م، أما وفاته، فقد ذهب بعض المؤرخين إلى أنه توفي بعد عام ٢٩٨م، أما السنة التي توفي فيها فمجهولة، وقيل أنه مات سنة ٣٠٥م، وقد أمضى فرفريوس شبابه في مدينة صور ونسب إليها، درس الفلسفة في اليونان وتابع أرسطو في منطقه بحماس شديد، وكان صاحب الأثر العظيم في إذاعة هذا المنطق حتى نسب المنطق الأرسطي إليه فيل المنطق الصوري، وقد ألّف فرفريوس المقدمة أو المدخل إلى مقولات أرسطو المعروف باسم إيساغوجي، شرح فيه الكليات الخمس وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، وقد نقل هذا الكتاب إلى العربية مراراً في مختلف العصور. أنظر فرفريوس الصوري، إيساغوجي: مقدمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، ص ١٠، ١١، ٢٣، ٤٢، ٤٣؛ ود. زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي، هامش ٥٤.

للتحويل من محوّل وهو الفاعل، ولمعان مقصودة إشارة إلى العلّة الغائية(١)

وهناك نوع آخر من التعريفات هو التعريف الإسمي، قال به أصحاب المذهب الوضعي الحديث في المنطق، وهدفه عندهم تحديد الطريقة التي تستعمل بها كلمة من كلمات اللغة، أي تحديد ما يجعل الشيء حقيقاً بأن يطلق عليه آسم من الأسماء، وبعبارة أخرى تحديد الصفات التي هي أساس للتسمية والتي بغيرها يبطل آستعمال الكلمة التي نريد حدّها بتحديد معناها، وهذا يعني البحث عن معنى اللفظ بحكم ما تواضعنا عليه في طريقة آستعمالنا للّغة في التفاهم بعيداً عن البحث في جوهر الشيء الذي بغيره يبطل وجوده، إذ لا شأن لنا في هذا النوع من التعريفات بطبيعة الشيء ذاته، ولكن باللفظة التي يتداولها الناس ونريد أن نضمن أنّهم يتداولونها بمعنى واحد.

ويسمّى هؤلاء الوضعيّون بالاسميين لأنّهم يحصرون أنفسهم في الصفات الظاهرة للمعرَّف ويهدفون إلى تحديد معنى الكلمة في الاستعمال بدون أن يحاولوا تحليل عناصر المعرّف إلى جنس وفصل، بل يستبدلون لفظ المعرّف بلفظ يؤدّي معناه ويساويه في الاستعمال ولا يحتاج إلى مزيد إيضاح. من هنا نجد

---

(١) أنظر شرح السيد الشريف الجرجاني للتصريف العزّي، ص ١٤.

التعريف الشيئي ينصرف إلى الأنواع كالشجرة والكتاب والإنسان فيعرّفها وحدها فهو أخصّ، في حين يمتدّ التعريف الإسمي حتى يتّسع مع الأنواع لغيرها من كلّ أنواع الكلمات فهو أعمّ.

وللتعريف الإسمي طرائق عدّة من أهمّها:

ـ طريقة المعجمات اللغوية التي تفسّر اللفظ بمرادفه أو مساويه في المعنى.

ـ طريقة التعريف بالتمثيل ونجدها كثيراً في كتب النحاة والصرفيين.

وعلى العموم، فإنّ الغرض العام من كل أنواع التعريف هو أن يصبح المعرَّف معروفاً لمن لم يكن يعرفه، ولقد وجهت نقود متعددة لمنطق أرسطو الصوري في التعريف الشيئي مبناها ومدارها أنّ هذا التعريف قاصر عن الكمال لأنه يهدف إلى معرفة جوهر المعرَّف الثابت الذي لا يتغيّر ولا يتطوّر مما يعني التفرقة بين الإطار والمضمون، أي التفريق بين وجهين متّحدين للمعرفة، في حين أنّ المعرفة حقيقة واحدة وثيقة الارتباط بجانبيها، وأنّ هذا التعريف يهتمّ بذاتيات الأشياء وجواهرها ويهمل العلاقات الخارجية بينها فيغفل بذلك جانباً هاماً من جوانب الحقيقة، بخلاف التعريف الإسمي الذي يعنى أصحابه من دعاة المذهب الوضعي الحديث بتعريف اللفظ نفسه وبمعرفة كيفية حدوث

العوارض والظواهر المتغيّرة والمتطوّرة وعلاقاتها ببعضها بعيداً عن دراسة كنه الأشياء وجواهرها[1].

على كل حال إنّ للتعريفين الإسمي والشيئي معاً مواصفات لا بدّ من توافرها ليكون كل منهما سليماً، أهمّها أن يكون التعريف في كل منهما مساوياً للمعرَّف، وهو ما سمّيناه في التعريف الشيئي بمقتضى مصطلح المنطق اليوناني الصوري «الجامع المانع»، وأن لا يكون التعريف فيهما سالب العبارة إلّا إذا كان المعرّف كذلك، أو بعبارة أخرى أن لا يكون التعريف بألفاظ سالبة إذا أمكن أن يكون بألفاظ موجبة، وأن لا يجيء التعريف في عبارة مجازية أو غامضة، وأن لا يعرّف الشيء بنفسه بطريق مباشر أو غير مباشر، وأن يذكر في التعريف الشيئي الجنس والفصل اللذان يوضّحان جوهر الشيء المعرّف.

وهناك أشياء لا يمكن تعريفها عند المناطقة ويسمّونها اللامعرّفات، ومنها:

ـ الأجناس العليا التي لا أجناس فوقها مثل: موجود، وجوهر، وكائن، ونحوها.

---

(١) أنظر د. زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي، ص ٤٩ ـ ٧٦؛ والواثق بالله عبد المنعم أحمد: المنطق ومناهج البحث العلمي، ص ٣٢ ـ ٤٠.

ـ الفرد الجزئي الواحد، وهو لا يعرّف بسبب تغيّر صفاته وعلاقاته بغيره على الدوام.

ـ الشيء الذي لا جنس له.

ـ الشيء الذي لا تفصل الفواصل الجوهرية بين أفراده، أي ليس له فصل يستعمل في تعريفه.

والتعريف الشيئي الذي قال به أرسطو ومشايعوه هو ما آمتلأت به كتب النحويين منذ بدأ تأثّرهم بالمنطق اليوناني الصوري كما ذكرنا وهو التعريف الذي ذهب آبن تيمية في كتابه «نصيحة أهل الايمان والردّ على منطق اليونان» إلى إبطاله بسبب تعذّر الوصول عنده عن طريقه إلى ذاتيات الأشياء وعلاقاتها على وجه التمام والكمال(١).

وهذا التعريف الشيئي نوعان: تعريف بالحدّ، وتعريف بالرسم، والأول قسمان: تعريف بالحدّ التام وهو التعريف بالجنس القريب والفصل مثل: المعدن: مادة صلبة قابلة للسحب والطرق، وتعريف بالحدّ الناقص وهو التعريف بالجنس البعيد والفصل، أو بالفصل فقط مثل: المعدن: مادة قابلة للسحب والطرق، أو المعدن: قابل للسحب والطرق.

---

(١) أنظر عبد المتعال الصعيدي: تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، ص ٨.

وقد صوّر الغزالي الفرق بين الحد التام والحدّ الناقص بقوله «إذا سئل عن حدّ الحيوان فقال جسم ذو نفس حسّاس له بعد متحرك بالإرادة، فقد أتى بجميع الفصول، ولو ترك ما بعد الحساس لكان التمييز حاصلاً به ولكن لا يكون قد تصوّر الحيوان بكمال ذاتياته، والحد عنوان المحدود فينبغي أن يكون مساوياً له في المعنى، فإن نقص بعض هذه الفصول سمّي حداً ناقصاً وإن كان التمييز حاصلاً به وكان مطرداً منعكساً في طريق الحمل، ومهما ذكر الجنس القريب وأتى بجميع الفصول الذاتية فلا ينبغي أن يزيد عليه»[1].

أما النوع الثاني، فهو قسمان أيضاً: تعريف بالرسم التام وهو التعريف بالجنس القريب والخاصة مثل: الإنسان: حيوان ضاحك، وتعريف بالرسم الناقص وهو التعريف بالجنس البعيد والخاصة، أو بالخاصة فقط مثل: الإنسان: حيّ ضاحك، أو الإنسان: ضاحك.

والتعريف بالحدّ التام الذي يذكر فيه الجنس القريب والفصل لا بدّ أن يكون جامعاً مانعاً عند المناطقة وهو لذلك أكمل أنواع التعريف عندهم، ويسمّي المتكلمون جزأي الحدّ التام،

---

(١) الغزالي: معيار العلم في فنّ المنطق، ص ٢٣٥ ــ ٢٣٦.

المادة بدلاً من تسمية المناطقة له بالجنس، والصورة بدلاً من تسميتهم له بالفصل[1].

ويقودنا هذا الحديث إلى الكلام في القضية التي هي وحدة التفكير عند المناطقة لأنّها ذات معنى من جهة، ولأنّ هذا المعنى يحتمل الصدق والكذب لذاته بصرف النظر عن القائل من ناحية أخرى، وعلى هذا المنهج المنطقي في تفسير القضية سار النحاة والبلاغيون المناطقة أيضاً حين عرّفوا في دراساتهم النحوية والبلاغية هذه القضية، وآعتبر الجميع مناطقة ونحويين وبلاغيين أنّ ما سمّي إنشاء لا يعدّ قضية لأنّ معناه لا يحتمل الصدق والكذب، تماماً كما لا يعدّ من قبيل القضايا كلّ عبارة مختلّة المعنى أو لا معنى لها.

ولأنّ المعنى عند هؤلاء جميعاً هو الحكم الذي تفيده القضية، فلا بدّ عندهم من وجود علاقة بين جزأي القضية وطرفيها، أي بين الموضوع المحكوم عليه والمحمول المحكوم به فيها.

ويرى المناطقة أنّ كلّ قضية لا بدّ فيها كذلك من رابطة ظاهرة أو مقدّرة تصل بين الموضوع والمحمول، فإذا أردنا مثلاً أن

---

(١) أنظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦، ٥٠، ٥٥.

نعبّر عن ذكاء محمد، فإننا نقول محمد ذكيّ، والرابطة حينئذ هي لفظ «هو» الموجب المقدّر، وإذا أردنا أن نعبّر عن عدم ذكائه، فإننا نقول محمد ليس ذكياً، أو محمد لا يكون ذكيّاً، فلفظ «ليس» أو لفظ «لا يكون» هو الرابطة السالبة الظاهرة، فإذا كانت الرابطة موجبة تقرّر الاتصال الإيجابي بين الموضوع والمحمول فالقضية موجبة، وإذا كانت الرابطة سالبة تقرّر الانفصال بينهما فالقضية سالبة.

على ضوء ما سبق، نذهب الآن إلى النظر في تعريفات النحاة العرب في كتبهم لنرى كيف كانوا يقيمونها، ويجرون في أكثرها مجرى أهل المنطق اليوناني الصوري القديم في تعريفاتهم الشيئية، وفي أقلّها مجرى أهل المنطق الوضعي الحديث في تعريفاتهم الإسمية.

عرّف الزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧هـ الحدّ نفسه بأنّه «الدالّ على حقيقة الشيء»[١] وهذا بعينه ما قصده فلاسفة اليونان بالتعريف الشيئي الذي يكشف عن جوهر المعرّف، وانتقد الزجاجي تعريف بعض النحاة للحرف بأنه «ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها»[١]، وللإسم بأنّه «ما دلّ على مسمّى»[١] بأنّ الأول «وصف للحرف صحيح ليس بحدّ له»[١] وبأن الثاني

---

(١) انظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦، ٥٠، ٥٥.

«وصف له لا حدّ»[1] وهذا الذي آنتقد الزجاجي آعتباره حدّاً عند بعض النحاة هو ما سمّاه أهل المنطق الوضعيّ الحديث التعريف الإسمي.

وقد آلتزم النحاة بقواعد المناطقة في التعريف السليم، فحرصوا على أن لا يكون غامضاً، وعلى أن يكون خالياً من المجاز والترديد كما يشترط المناطقة في الحدود، لذلك رفض أبو حيّان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ حدّ آبن مالك للكلمة بأنّها لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويّ معه كذلك[2]. لأنّ الحدود السليمة عنده لا يجوز أن تدخلها «أو» المفاد بها الترديد كما يقول المناطقة.

وقد توسّع النحاة ولا سيّما المتأخرون منهم في موضوع الحدود، فجعلوا لكل معرَّف تعريفين أحدهما لغويّ والثاني آصطلاحي، والأول تعريف اسميّ قاموسيّ يعرّف الكلمة بمرادفها أو بمساويها على مذهب الوضعيين المحدثين، والثاني تعريف شيئي يهدف إلى بيان جوهر المعرّف وماهيته على مذهب أهل المنطق اليوناني الصوري القديم.

وبسبب هذا التوسع وقع الاختلاف أيضاً بين النحاة في

(١) انظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦، ٥٠، ٥٥.
(٢) أنظر د. خديجة الحديثي، أبو حيان، ص ٣٣٨.

حدودهم للمحدود الواحد، تبعاً لاختلافهم في الغرض من هذه الحدود، قال الزجاجي «كأنّ لكل فريق منهم غرضاً في تحديده وقصده، فمنهم من أراد التقريب على المبتدىء فحدّها من جهة تقرّب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحدّ على الحقيقة فحدّها على الحقيقة، وليس في شيء ممّا أتوا به ما يخرج عمّا ذكرناه، وذلك بيّن في كلامهم لمن تدبّره»[1].

ولكن هذا الاختلاف بينهم في الحدود لم يكن جذريّاً لأنّ الحدّ كما يقول الزجاجي نفسه «لا يجوز أن يختلف آختلاف تضادّ وتنافر، لأنّ ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه»[1]. ولقد خلّف لنا النحاة على الزمان فيضاً من الحدود النحوية المتّصفة بالصبغة المنطقية، وآستقلّ كثير منهم بحدوده الخاصة، وقد ضرب أبو البركات الأنباري لذلك مثلاً هو الاسم الذي «ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين آسماً»[2]، كما يعدّ كتاب «الحدود»[3] للرماني المتوفي سنة ٣٨٤هـ مثلاً آخر على ما نقول.

---

(١) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦، ٤٧.
(٢) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، ص ٩ ــ ١٠.
(٣) طبع في بغداد سنة ١٩٦٨م بتحقيق مصطفى جواد وزميله.

وقد مرّت فكرة الحدّ المنطقيّ في الدرس النحويّ بتطورات متعددة نجمل أهم ملامحها فيما يلي:

١ ــ في البداية لم يعن[1] سيبويه المتوفي سنة ١٨٨هـ في «كتابه» كثيراً بالحدود، على الرغم من أنّه إمام البصريين النزّاعيين بمسلكهم إلى إدخال المنطق في النحو، وعلى الرغم من أنّه ضمّن الكتاب أطرافاً من مصطلحات المنطق ومقاييسه، لذلك أغفل ذكر الحدود في كثير من أبوابه في النحو والصرف، وآستعاض عنها بالتمثيل، مثال ذلك تعريفه للاسم بقوله «الاسم رجل وفرس وحائط»[2] وهذا بعينه هو التعريف الإسمي على قال به حديثاً أصحاب المذهب الوضعي.

٢ ــ حرص بعض النحاة المتقدمين في الوقت نفسه على أن يضعوا حدودهم أحياناً في إطار التقريب على المبتدئين، فأتوا بها من جهة تقرّب عليهم، مثال ذلك قول الكسائي الكوفي المتوفي سنة ١٨٩هـ «حدّ الفاعل الرفع أبداً، وحدّ المفعول به النصب أبداً»[3]، بل لقد آبتعدوا أحياناً عن الاهتمام بالحدود وآمتنعوا عن الجري وراءها ومحاولة معرفتها بالكلية، فقد قال

(١) أنظر أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢: ٣٠٨.
(٢) سيبويه: الكتاب ١: ٢.
(٣) أنظر ياقوت: معجم الأدباء ١٣: ١٩٥؛ ود. أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ١٨٥.

الفراء عن الكسائي إنه مات «ولم يكن يعرف حدّ نعم وبئس»[1]، وليس الأمر منطوياً على عجزه عن ذلك بكل تأكيد.

٣ ـ عني الفراء الكوفي المتوفي سنة ٢٠٧هـ وهو من النحاة القدامى بالحدود المنطقية بالذات، وأكثر من إيرادها في مصنّفاته، على الرغم من أنه كسائر الكوفيين كانوا يميلون بعامة عن المنطق ولا يؤثرون مزجه بدرسهم النحويّ، فقد بلغت في كتاب له آسمه «الحدود» أيضاً ستيْن حدّاً أو ستّة وأربعين أو خمسة وأربعين على خلاف في ذلك[2].

٤ ـ تابع المازني البصري المتوفي سنة **٢٤٩**هـ في «تصريفه» سيبويه في «كتابه» فلم يعن مثله كثيراً بالحدود، وأغفل لذلك ذكرها في كثير من أبواب كتابه «التصريف» وآستعاض عنها بالتمثيل الذي هو أدخل في باب التعريف الإسمي وأليق به.

٥ ـ التزم المبرد البصري المتوفي سنة **٢٨٥**هـ بإيراد التعريفات في جميع أبواب «مقتضبه» تقريباً.

٦ ـ على الرغم من أنّ الزجاجي النحويّ البغدادي المتوفي سنة **٣٣٧**هـ قد خصّ علل النحو بتصنيف مستقلّ

---

(١) أنظر ياقوت: معجم الأدباء، ١٣ : ١٩٥؛ ود. أحمد مكي الانصاري: أبو زكريا الفراء، ص ١٨٥.

(٢) أنظر د. أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ١٨٠ ـ ١٨٣.

هو كتابه «الإيضاح في علل النحو»، فإنّه لم يتوان عن إظهار سخطه في هذا الكتاب نفسه على الذين فرضوا على النحو حدوداً منطقية، وكان كلامه يهدف إلى آعتبار دخول المنطق إلى هذه الحدود عبثاً في أدقّ أمور العلم وهي حدوده، لأن الحدود هي الأسس التي قام عليها العلم، وتفرّعت وفق مفهومها مسائله، فإذا آختلف العلماء على حدّ الشيء صعب أن يتّفقوا على شيء بعده، لأنّ حدّ الشيء تعريف بطبيعته، فإذا آختلفت نظرتهم وآراؤهم في طبيعته آختلفت نظرياتهم فيه[1]، ولعل هذا هو ما حمله على أن يخلي كتابه «الجمل» تقريباً من الحدود المنطقية.

٧ ــ يبدو أنّ الرماني المتوفي سنة ٣٨٤هـ وهو من النحاة القدامى أيضاً قد قلّد الفراء في التصنيف في الحدود، فقد ألّف كتاباً فيها سمّاه «الحدود» وأحاطها فيه بعنايته الشديدة، وجعله خالصاً لها تقريباً.

٨ ــ لم يلبث النحاة بعد هؤلاء الرواد وأمثالهم أن آلتزموا في درسهم النحويّ بفكرة الحدّ المنطقيّ الجامع المانع، وقد وجدنا هذا عند الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨هـ، وآبن مالك المتوفي سنة ٦٧٢هـ، وآبن هشام الأنصاري المتوفي

---

(١) أنظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦ ــ ٤٧.

سنة ٧٦١هـ، وآبن عقيل المتوفي سنة ٧٦٩هـ، والأشموني المتوفي نحو سنة ٩٢٩هـ وغيرهم، بل لقد استحكم هذا الاتجاه في بعضهم بشكل قويّ كابن الناظم المتوفي سنة ٦٨٦هـ الذي يبدو إيغال المنطق شديداً في حدوده كما في غيرها، فقد حدّ الكلمة مثلاً بأنّها «لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقلّ دالّ بجملته على معنى مفرد بالوضع»[1]، وكأبي حيّان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ الذي بلغ من إفراطه في التعلّق بالحدود المنطقية وفي متابعة النحاة البصريين الشغوفين بالمنطق والتعصب لهم أنه كان يرمي آبن مالك بعدم آستحكام شرائط المنطق في حدوده، وبأنّه لم يحسن التحدث في هذه الحدود[2].

٩ ــ مما يستغرب أنّ أحد أهم المشتغلين بالنحو من المتأخرين وهو الجلال السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ كان قد صنّف كتاباً سمّاه «صون المنطق والكلام عن فنّي المنطق والكلام» جمع فيه أقوال العلماء في إبطال المنطق اليوناني وآنتقاده، وأفاد بميله إليهم، ولكنه نهج في الوقت نفسه نهج النحاة المناطقة في تواليفه النحوية وسلك مسلكهم في ترك مسائل النحو كما نقلها ممتزجة بمفاهيم المنطق ومصطلحاته،

---

(١) شرح ابن الناظم للألفية، ص ٣.
(٢) أنظر د. خديجة الحديثي، أبو حيان، ص ٣٣٧.

وفي حشد الكثير من الحدود المنطقية التي ردّدها النحاة من قبله، ونقلها عنهم دون أن يظهر التذمّر منها على الأقل، ونحن نجد في مصنّفاته النحوية المتعدّدة الكثير مما يفوق تعريفه للفاعل بأنّه «ما أسند إليه عامل مفرّغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به»[1] تأثّراً بالمنطق.

١٠ ــ أما نحاة العصر العثماني، فقد تلقفوا النحو الممنطق وأقاموا أنفسهم حرّاساً عليه، بل أمعنوا في ذلك إمعاناً وزادوا فيه زيادة كبيرة بفعل ما جدّ من التوسّع في علم المنطق نفسه وفي درسه والاختصاص فيه على حساب تراجع اللغة نفسها، فوجدنا كتبهم مملوءة بالحدود المنطقية على النحو الذي نراه مثلاً في حاشية الصبّان المتوفي سنة ١٢٠٦هـ على شرح الأشموني لألفية آبن مالك، وفي حاشية الخضري المتوفي سنة ١٢٨٧هـ على شرح آبن عقيل لهذه الألفية، وعند أضرابهما من أصحاب الحواشي ونحوها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، فقد وجدنا في هذا العصر مصنّفات موجزة خصّصت للحدود وحدها ككتاب «الحدود النحوية» لشهاب الدين أحمد الأُبّدي[2] المتوفي

(١) أنظر السيوطي: همع الهوامع ١: ١٥٩.

(٢) نحويّ أندلسي: انتقل إلى القاهرة ودرّس في الأزهر وغيره، وقد روي اسمه بالدال المعجمة أيضاً. أنظر الزركلي: الأعلام ١: ٢١٨.

سنة ٨٦٠هـ، وككتاب «حدود النحو» لجمال الدين عبد الله الفاكهي المتوفي سنة ٩٧٢هـ، وكشرح هذا الكتاب له نفسه.

١١ ــ تطوّرت الحدود في الدرس النحويّ في العصر الحديث متأثرة بدعاة إصلاح النحو وتيسيره وتخليصه ممّا داخله من المنطق، فأصبح أكثر هذه الحدود اسميّاً، وإن بقي أقلّها شيئيّاً منطقياً تقليدياً، ومن النماذج الدّالة على هذه الأكثرية تعريف ابراهيم مصطفى للنحو بأنه «قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها... والقوانين التي تمثّل هذا النظام وتحدّده تستقرّ في نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كُشِفَت ووضعت ودوّنت فهي علم النحو»[١].

* * *

وفيما يلي نماذج لحدود النحاة التي آمتلأت بها كتبهم ولبعض تعليقاتهم وآستشكالاتهم عليها، والتي ظهرت فيها جميعاً شارات المنطق وعلاماته وألفاظه بوضوح، وبعضها يعدّ في باب الغريب العجيب.

---

(١) ابراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ١، ٢.

١ ــ تعريفهم «لو» بقولهم «هي حرف يدلّ على الامتناع في الماضي لما يليه وآستلزام ثبوته لثبوت تالية»[١].

٢ ــ تعريفهم «العدد» بأنّه «ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين، فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة آثنان وهو المطلوب، ومن ثمّ قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضمّ مع العليا»[٢]، وهذا التعريف أشبه بالنظرية الهندسية التي يقام لها البرهان، وأسهل من ذلك كلّه وأخصر فيه أن يقال في تعريف العدد أنّه «الألفاظ الدالّة على المعدود»[٢].

٣ ــ تعريفهم «البناء» بأنّه «ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلّصاً من سكونين فعلى هذا هو لفظيّ، وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو آعتلال، وعلى هذا هو معنوي»[٣].

٤ ــ تعريف آبن مالك «الصفة المشبهة بآسم الفاعل» بقوله:

---

(١) حاشية الصبان ٤ : ٣٦.

(٢) خالد الأزهري: التصريح على التوضيح ٢ : ٢٦٩.

(٣) ابن مالك: التسهيل، ص ١٠؛ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ : ٤٩ ــ ٥٠.

صفة آستُحْسِنَ جرُّ فاعِلِ
معنًى بها المشبهةُ آسمَ الفاعل

وقد علّق الصبان على هذا التعريف بأنه «تعريف بالخاصة فهو رسم»[1].

٥ ــ تعريف آبن مالك أيضاً «البدل» بقوله:

التابعُ المقصودُ بالحكم بلا
واسطة هو المسمّى بدلا

وقد نقل الصبان آستشكالاً على هذا التعريف فقال «قال بعضهم: كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحدّ جامع مانع مع قوله في عطف البيان: وصالحاً لبدلية يرى؟»[2] ثم نقل الإجابة عليه فقال «أجيب بأنّ جواز الأمرين بآعتبار قصدين، فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان، وإن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل»[2] وأردف قائلاً «وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كلّ منهما»[2].

٦ ــ تعريف آبن مالك «ما لا ينصرف» بقوله:

الصرفُ تنوين أتى مُبَيِّنا
معنًى به يكون الاسمُ أمكنا

---

(١) حاشية الصبان ٣: ٢.
(٢) حاشية الصبان ٣: ١٢٣.

وقد حدّد الأشموني العناصر المنطقية فيه فقال «قوله تنوين: جنس يشمل أنواع التنوين، وقوله أتى مبيّناً معنى به يكون الاسم أمكنا مخرج لما سوى المعبّر عنه بالصرف»[1]، ثم بيّن مراد الناظم بالمعنى الذي يكون بـه الاسم أمكن، أي زائداً في التمكّن، وهو «بقاؤه على أصله، أي أنّه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف»[1].

وقد نقل الصبان آستشكالاً على هذا بقوله «يرد عليه أنّه حينئذ يلزم الدور، لأنّ معرفة هذا المعنى تتوقّف على معرفة أنّه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه في تفسيره، ومعرفة ذلك تتوقّف على معرفة الصرف، لا يقال هذا تعريف لفظيّ خوطب به من يعلم المعرَّف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرّف للتعريف، لأنّا نقول: لو كان المخاطب هنا عالماً بهذا التعريف لكان عالماً بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له، وقد يقال إنه ليس لفظيّاً ويمنع لزوم الدور بأن يقـال المعتبر في التعـريف عدم مشـابهة الفعـل ويمكن ذلك بـدون مـلاحـظة الانصراف وعدمه، وأمّا قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أنّ ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي»[2].

---

(١) شرح الأشموني ٣: ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) حاشية الصبان ٣: ٢٢٨.

٧ ــ تعريف ابن مالك «النسب» بقوله:

يــاءً كـيــا الكــرسـيّ زادوا للنـسب
وكــلُّ مــا تــليــه كَـسْــرُهُ وَجَــب

وقد أورد عليه أنّ قول الناظم ياءً كيا الكرسيّ زادوا للنسب «يتضمّن تعريف النسب بأنّه زيادة ياء مثل ياء الكرسيّ للنسب، فيكون أخذ النسب في تعريف النسب، وأَخْذُ المعرَّف في التعريف يوجب الدور، وأجاب سم بأنّ قوادح التعريف إنّما ترد على التعريف الصريح دون المضمَّن لغيره، والغزّي بأن النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي»[1].

٨ ــ تعريف ابن مالك «الإعراب» بقوله:

«ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[2].

وقد فسّر الصبان المقتضى بالمطلوب، والعامل بنحو جاء ورأى والباء، والمقتضي بالفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبيّن هذا المقتضي بالرفع والنصب والجر[3].

---

(١) حاشية الصبان ٤ : ١٧٧.

(٢) ابن مالك: التسهيل، ص ٧.

(٣) أنظر حاشية الصبان ١ : ٤٧، ٤٨.

ولكنه عاب هذا التعريف بأنه يقتضي آطراد وجود الثلاثة، أي المقتضي والإعراب والعامل مع كل معرَب، وليس كذلك بل هو أغلبيّ فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو لم يضرب زيد[1].

٩ ـ تعريف ابن الحاجب «العامل» بقوله:

«هو ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»[1].

وقد نقل الصبان الاعتراض عليه بلزوم الدور لأخذ الإعراب في تعريف العامل، وأخذ العامل في تعريف الإعراب، إلّا أن يجعل التعريف لفظيّاً، وبلزوم القصور أيضاً لعدم دخول نحو لم ، إذ لم يتقوّم بها معنى يقتضي الجزم[2].

ثم تعريف الصبان للعامل تعريفاً لا دور فيه ولا قصور وهو «الطالب لأثر مخصوص»[2].

١٠ ـ اختلاف النحاة في تعريف إسم المصدر، فقد قال قوم: هو الدّال على الحدث الذي يدلّ عليه المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر وآسم المصدر واحداً، وقال قوم: إسم المصدر يدلّ على لفظ المصدر، والمصدر يدلّ على الحدث، فيكون آسم المصدر دالًّا على الحدث بواسطة دلالته على لفظ

(١) شرح الرضي على الكافية ١ :٢٥.
(٢) انظر حاشية الصبان ١ : ٤٧، ٤٨.

المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى إسم المصدر مختلفاً[1]. وهذه صورة من صور التفكير المنطقي في التعريف، جاءت في إطار من كلام متفلسف لا طائل وراءه في الدرس النحويّ، وهو لا يعدو أن يكون رياضة للفكر ودربة للذهن وعملاً عقليّاً صرفا.

٢ ــ العوامل:

تعدّ فكرة العامل من مظاهر تأثّر النحو بالمنطق والكلام وسائر العلوم الفلسفية، وأساس هذه الفكرة قائم على أنّه لا بدّ من محدث لكل حدث، ومن مؤثّر لكل أثر، وبالتالي فإنّه لا بدّ من عامل لكلّ معمول في كل عمل، وأنّ العوامل جميعاً تجري مجرى المؤثرات الحقيقية، من هنا جرى جمهور النحاة على القول بالعامل ظاهراً ومقدّراً وأجروا عليه أبحاثهم، وأقاموا عليه آراءهم، وأكّدوا أثره في آختلاف الحركات الإعرابية، وآحتلّت قضية العامل المنزلة الأولى في الدرس النحويّ التقليدي حتى أوشك أن يطلق ويراد به النحو كلّه، بل لقد ألّفت في عصور متعاقبة كتب لم تقتصر عليه بل شملت معه غيره من مسائل النحو وقضاياه، ولكنّها سميت بآسمه تغليباً مثل كتاب «العوامل المائة» للفارسي المتوفي سنة ٣٧٧هـ وكتاب «العوامل المائة في النحو»

---

(١) انظر محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢ : ٧٩ ــ ٨٠.

لعبد القاهر المتوفي سنة ٤٧٤هـ، وكتاب «عوامل البيركلي» لمحمد بن بير علي الشهير ببيركلي المتوفي سنة ٩٨١هـ.

ولقد أسرف النحاة في آستعمال العامل وفيما أحاطوه به من الأبحاث الكثيرة التي أداروها على ظهوره وتقديره، وعلى تعداد العوامل وأنواعها، وعلى ذكر ما قد يعرض لها من العلل أو يحدث لها من الخلل، وعلى الإعمال والالغاء والتأويل وتبادل العامل والمعمول للعمل، وتعدّوا في كل ذلك ونحوه قواعدهم وقنّنوا قوانينهم فقالوا على سبيل المثال «لا يجتمع عاملان على معمول واحد» فأدّى هذا القانون إلى وجود ما أسموه في النحو باب التنازع، وقالوا أيضاً «للعامل الصدارة والتقدم إلّا إذا كان قويّاً فإنه يعمل متقدماً ومتأخراً» وقالوا كذلك «قد يعمل العامل في المحلّ ولا أثر لعمله في اللفظ» وقد ترتّب على هاتين القاعدتين أحكام نحوية متشعّبة في أكثر مسائل النحو.

وقد آرتبطت فكرة العامل في الأساس بقضية الإعراب على آعتبار أنّ الحركات الإعرابية آثار وأنّ العوامل مؤثّرات، ثم تشعّبت الأبحاث الدائرة حول هذه وتلك، فذهب النحاة إلى القول بوجود عوامل لفظية هي تلك التي تحدث النصب والجرّ والجزم، وعوامل معنوية تحدث الرفع، وأنّه قد يحدث الرفع بعوامل لفظية أيضاً، وأمعنوا في إقامة العامل في كل شيء ولكل شيء حتى أنهم وضعوا لأبحاثهم عناوين تؤكّد مقولة العامل ودوره

الأسـاسي في كل أبحـاثهم النحويـة فقالـوا مثلاً: بـاب كان وأخواتها، وباب نواصب الفعل المضارع، وغير ذلك، وظهر ذهابهم في الأمر بعيداً فيما نراه في أبحاثهم من الأقوال الكثيرة التي تتردّد فيها ألفاظ الإضمار الجائز والإضمار الواجب والحذف والتقدير ونحو ذلك مما أبعد الشقة بينهم وبين الفطرة اللغوية الأولى التي ظهرت في كلام العرب الخلّص الذين يحتجّ بأقوالهم والذين أخذ النحاة عنهم هذه الأقوال وأقاموا عليها قواعدهم وأصولهم، وهي أقوال سليقية لم يكن يعرف أصحابها شيئاً عن الرافع والنـاصب والجارّ والجـازم، ولا عن العوامـل اللفظيـة أو المعنوية التي تحدث الآثار الإعرابية على أواخر الكلمات على حدّ قول أهل الصناعة النحوية.

بل لقد أفرط متأخرو النحاة في قضية العامل كما أفرطوا في غيرها من القضايا المصطبغة بصبغـة المنطق والفلسفـة، وخرجوا بهذا الإفراط عن خطّ فـريق كبير من أوائـل النحاة ومقدّميهم من الروّاد الذين آعتبروا النحو بالدرجة الأولى وسيلة لحفظ الكلام العربيّ من الفساد باللحن، ولصيانة مبنـاه من الخلل، وليس معرضاً للمقولات العقلية المجردة ونحوها، فضلاً عن خروجهم عن السليقة العربية لأهل الفطرة الأولى ممّن يحتجّ بأقوالهم على ما ذكرنا.

لقد كان هذا الفريق من النحاة الرواد يرى أنّ آختلاف

حركات أواخر الكلمات ليس بسبب العوامل وإنّما هو بفعل المتكلم، ويذهب إلى أنّ الإعراب ليس بمعزل عن المعنى وإنما هو على سمته، وأنّ حركاته أدلّة على المعاني المختلفة وليست آثاراً للعوامل، فقد جعل الزجاج مثلاً المتوفي سنة ٣١١هـ العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه[١]، وصوّر تلميذه الزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧هـ هذه المعاني بقوله «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني»[٢] وبقوله «الإعراب إنّما يدخل في الكلام ليفرّق به بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني»[٣]، وقرّر السيرافي المتوفي سنة ٣٦٨هـ أنّ المعنى هو الذي يملي ترتيب الألفاظ ترتيبها النحوي[٤]، وقال ابن جني المتوفي

---

(١) أنظر ابراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ٥٢.

(٢) الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٩.

(٣) الزجاجي: الجمل، ص ٢٦٠، أما الأفعال والحروف فليس فيها شيء من ذلك ولا يعرب من الكلام كلّه إلّا الاسم المتمكن والفعل المضارع وسائر الكلام مبنيّ غير معرب. أنظر الزجاجي: الجمل، ص ٢٦٠.

(٤) أنظر مناظرته المشهورة مع متىّ بن يونس في معجم الأدباء لياقوت ٨: ١٩٠ ـ ٢٢٨.

سنة ٣٩٢هـ « إنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى آعتورا كلاماً مّا أمسكت بعُرْوة المعنى وآرتحت لتصحيح الإعراب»[١]، وقال أيضاً «إنّما قال النحويون عامل لفظيّ وعامل معنويّ ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للّفظ أو بآشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح»[٢]. وذهب آبن فارس المتوفي سنة ٣٩٥هـ إلى أنّه بالإعراب «تُمَيَّز المعاني ويوقَفُ على أغراض المتكلمين، وذلك أنّ قائلاً لو قال: ما أحسنْ زيد، غير معرب، أو ضَرَبَ عمرْ زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسنَ زيداً، أو ما أحسنُ زيدٍ، أو ما أحسنَ زيدُ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده»[٣] وإلى أنّ «للعرب في ذلك ما ليس لغيرها: فهم يفْرُقون بالحركات وغيرها بين المعاني . . .

(١) ابن جني: الخصائص ٣: ٢٥٥.
(٢) ابن جني: الخصائص ١: ١٠٩ ـ ١١٠.

يقولون: هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً، يريدون الحالَ في شخص واحد، ويقولون: هذا غلام أحسنُ منه رجلٌ، فهما إذاً شخصان، وتقول: كم رجلاً رأيتَ؟ في الاستخبار، وكم رجلٍ رأيتُ، في الخبر، يراد به التكثير، وهنّ حواجُّ بيتِ الله، إذا كنّ قد حَجَجْنَ، وحَوَاجُّ بيتَ الله، إذا أردن الحجّ، ومن ذلك: جاء الشتاءُ والحَطَبَ، لم يرد أنّ الحطب جاء، وإنّما أراد الحاجة إليه، فإن أراد مجيئهما قال والحطبُ، وهذا دليل يدلّ على ما وراءه»[1]. ورفض آبن مضاء القرطبي المتوفي سنة ٥٩٢هـ بحماس شديد آعتبار الحركات الإعرابية آثاراً للعوامل المعنوية، أو العوامل اللفظية الظاهرة أو المقدّرة، وذهب إلى أنّها من فعل المتكلم، وأنّها ما وجدت لتدلّ على عوامل معينة، بل جاءت لمجرد الدلالة على المعاني القائمة في نفسه، وأنّ تأويل الكلام، وتقدير ما يظنّ محذوفاً منه ليس مقبولاً، وإن عجبنا في الوقت نفسه من ترجيحه إعمال الفعل الثاني بين المتنازعين لقربه، مما يعني إقراره بوجود العامل في باب التنازع[2].

على كل حال، لقد أنتجت نظرية العامل النحويّ قوانين وقواعد كثيرة وتأويلات متعددة، ومسائل وفروعاً غامضة في أسلوبها ومحتواها، وأبواباً شديدة العسر بالغة الدقة كبابي

---

(١) ابن فارس: الصاحبي، ص ٣٠٩ ــ ٣١٠.

(٢) ابن مضاء: الرد على النحاة، ص ١١٧.

الاشتغال والتنازع مثلاً، وهذا كلّه ماثل فيما بين أيدينا من كتب النحو ومصنّفاته.

ومن أهمّ معالم فكرة العامل في النحو، هو أنّه موجود فعلاً في آعتبار النحاة المتأخرين، وذو كيان عندهم، بل لقد ذهب إلى الإقرار به فريق من الرواد، نرى ذلك عند سيبويه البصري الذي كان نحوه مبنيّاً على نظرية العامل والذي كان يذهب إلى أنّ للألفاظ قوة في إحداث الإعراب، وأنّ حركات الإعراب تتغيّر بتغيّر العامل، فلا يرفع فاعل إلّا بعامل، ولا تنصب كلمة إلّا بعامل، ولا تجرّ إلّا بعامل، وأنّ من العامل ما هو ظاهر وما هو مؤول[1].

ونراه بوضوح أيضاً عند الفراء الكوفي الذي يقول بصراحة «لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل»[2] ونحن نستغرب أن يذهب الدكتور الأنصاري إزاء هذا القول[3] الصريح إلى آعتبار الفراء رائداً متقدماً في الدعوة إلى إلغاء العوامل آنتفع به فيما بعد آبن مضاء القرطبي حين دعا إلى إلغائها وإلى أن يأخذ على آبن مضاء أيضاً أنّه لم يشر إليه في ذلك. ولقد رأينا فريقاً من النحاة المتأخرين يمسك العصا من

(١) أنظر أحمد أمين: ظهر الإسلام ٣: ٩٦.
(٢) شرح الرضي على الكافية ١: ١٠٤.
(٣) أنظر د. أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ٥١٤ ــ ٥١٦.

الوسط، فهو من جهة يصرّح بأن المتكلم هو محدث الإعراب، وهو من جهة أخرى يقول صراحة أوضمناً بالعامل على أنّه آلة يستخدمها المتكلم فحسب لإحداث الأثر الإعرابي، فقد ذهب آبن مالك المتوفي سنة ٦٧٢هـ إلى هذا فقال:

وبعد ما آستفهام أو كيف نصب
بفعل كون مضمر بعض العرب[١]

وقال كذلك:

إياك والشرّ ونحوه نصب
محذّرٍ بما آستتاره وجب[٢]

وعرّف الإعراب فقال «ما جيء به لبيان مقتضى العاملْ من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[٣] وقد وقع هذا من آبن مالك أحياناً ولم يكن دائماً، إذ قد سار في الوقت نفسه مسيرة غيره من النحاة في الإقرار بالعوامل وحدها وإغفال دور المتكلم في إحداث الحركة الإعرابية على أواخر المعربات على ما رأيناه في جمهرة مسائله فهو يقول مثلاً:

ترفع كان المبتدا آسماً والخبر
تنصبه ككان سيّداً عمر[٤]

---

(١) ابن مالك: الألفية، باب المفعول معه.
(٢) ابن مالك: الألفية، باب التحذير والإغراء.
(٣) ابن مالك: التسهيل، ص ٧.
(٤) ابن مالك: الألفية، باب كان وأخواتها.

وهو يقول أيضاً:

لإنّ أنّ ليت لكن لعلّ
كأنّ عكس ما لكان من عمل[1]

وهو يذهب إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء[٧]، وأنّ الفعل المضارع مرفوع بالتجرّد والتعرّي من النّاصب والجازم[٢]، وكلاهما عامل معنوي كما لا يخفى، ويذهب كذلك إلى أنّ الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة[٣]، وهذا عامل لفظيّ مقدّر، ويذهب إيضاً إلى أنّ المستثنى بإلاّ منصوب بها لا بما قبلها معدّى بها، ولا به [٤] مستقلاً، ولا استثني مضمراً، وهذا عامل لفظيّ مذكور. وقد حذا الرضي الاستراباذي المتوفي سنة ٦٨٨هـ حذو آبن مالك فرأى أنّ «الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها فلهذا سمّيت الآلات [٥] عوامل». ومع هذا فقد جرى في جمهرة مسائله مجرى غيره من المتأخرين المتأثرين بفكرة العامل. ومثلهما فعل

(١) ابن مالك: الألفية، باب إنّ وأخواتها.
(٢) أنظر شرح الأشموني ١: ١٩٣.
(٣) أنظر شرح الأشموني ٣: ٢٧٧.
(٤) أنظر شرح الأشموني ٣: ٢٩٣.
(٥) أنظر شرح الأشموني ٢: ١٤٣.
شرح الرضي على الكافية ١: ٢٥.

أبو حيّان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ، فقد علّق على قول آبن مالك «ما آستثنت إلاّ مع تمام ينتصب» بقوله «فيه تجوّز، لأنّ إلاّ ليست التي تستثنى، إنّما يُستثنى بها والمستثنى هو المتكلم، لكنه لمّا كان الاستثناء يقع بها نُسب الاستثناء إليها مجازاً»(١).

وفعل نحو ذلك أيضاً آبن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦هـ حين عرّف العامل بأنّه ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب(٢).

ويعدّ عجيباً أن نرى أبا حيّان الأندلسي هذا وهو من هو في متابعة البصريين بل في التعصب لهم وهم ذروة أهل الرأي والنظر والقياس والتأويل والتقدير والتوجيه ونحو ذلك في مسائل النحو على الرغم من تشدّدهم في المسموع والرواية، أقول يعدّ عجيباً أن نراه ينهج منهج الكوفيين، وأن يأخذ على مخالفيهم غلوّهم في الخلافات الذهنية والمناهج المنطقية والاتجاهات الفلسفية في دراساتهم النحوية، فهو يقول منتقداً خلافات النحويين الكثيرة في العامل مع أنّه قال به في فروعه ونقله في مصنّفاته «في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال. . . ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي»(٣).

ثم إنّا نعود إلى الوراء فنتوقف عند النحويّ القديم قطرب

---

(١) أبو حيان: منهج السالك، ص ١٦٠.

(٢) أنظر حاشية الصبان ١: ٤٨.

(٣) أنظر السيوطي: الهمع ١: ١٦٤ ــ ١٦٥.

المتوفي سنة ٢٠٦هـ لننظر في موقف متميّز له من حركات الإعراب آنفرد به بين القدامى لم يشاركه فيه أحد منهم على ما أعلم، فهو يرى أنّ هذه الحركات لم يؤت بها لكي تدلّ على المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها كما قال بذلك غيره من قدامى النحاة، وإنّما جيء بها للسرعة في الكلام وللتخلّص من آلتقاء الساكنين عند آتصاله، يقول قطرب «إنما أعربت العرب كلامها، لأنّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الأدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بَنَوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»[1].

وقد نقل الزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧هـ ردّ المخالفين لقطرب عليه فقال «قالوا: لو كان كما زعم، لجاز خفض الفاعل مرّة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنّ القصد

---

(١) أنظر السيوطي: الأشباه والنظائر ١: ٧٩.

في هذا إنّما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم»[1].

ومع هذا فإنّه يبدو أنّ رأي قطرب قد راق بعض الدارسين المحدثين على النحو الذي وجدناه مثلاً في الفصل الذي عقده الدكتور ابراهيم أنيس بآسم «قصة الإعراب» في كتابه «من أسرار اللغة»[2].

ولقد آعتمد النحاة المتأخرون ولا سيّما في عصور المماليك والعثمانيين بالكلية الأخذ بالعوامل النحوية وآعتبروها الموجدة لحركات الإعراب مع إلغاء دور المتكلم نفسه، وأدّى بهم ذلك إلى تداول التخريج والتأويل والحذف والتقدير بكثرة بالغة، فآتسعت لذلك خلافاتهم وتزايدت، وعقّدوا دراساتهم وأغربوا في مسائلهم وملأوها بالعوامل الظاهرة والمقدّرة، والعوامل اللفظية والمعنوية، والعوامل الفعلية والعوامل الإسمية الجامدة والمشتقّة وغير ذلك.

ومن نماذج أخذ النحاة عموماً بفكرة العامل وآلتزامهم بها في فروعهم النحوية:

---

(١) الزجاجي: الإيضاح، ص ٧١.

(٢) أنظر د. ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ١٩٨ ــ ٢٧٤.

١ ــ قول الشلوبين لا خلاف في أنّ لا النافية للجنس هي الرافعة لخبرها عند عدم تركيبها، فأن ركّبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنّها أيضاً هي الرافعة له، ومذهب سيبويه أنّه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ولم تعمل إلّا في الاسم[١].

٢ ــ اتّفاقهم على أنّ أداة الشرط جازمة للشـرط، وأمّا الجزاء ففي جازمه أقوال: قيل الأداة هي الجازمة له، وقيل الجزم بفعل الشرط، وقيل بالأداة والفعل معاً، وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين[٢].

٣ ــ ذهاب الكسائي إلى أنّ أو تنصب الفعل المضارع بعدها بنفسها، وذهاب الفراء إلى أنّ الفعل انتصب بالمخالفة، وذهاب البصريين إلى أنّ النصب بأن مضمرة بعد أو[٣].

٤ ــ انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنّه مفعول به وناصبه الفعل المقدّر أدعو أو نحوه، وإجازة المبرد نصبه بحرف النداء نفسه لسدّه مسدّ الفعل[٤].

---

(١) أنظر شرح الأشموني ٢ : ٦.
(٢) أنظر شرح الأشموني ٤ : ١٥ ــ ١٦.
(٣) أنظر شرح الأشموني ٣ : ٢٩٦.
(٤) أنظر شرح الأشموني ٣ : ١٤١.

٥ ــ اتفاقهم على أنّ ناصب تمييز المفرد كشبر أرضاً ونحوه مميّزه، وذهاب سيبويه والمبرد والمازني إلى أنّ ناصب تمييز الجملة المحوّل عن فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفساً، وفجّرنا الأرض عيوناً هو العامل الذي تضمنته الجملة لا «نفس الجملة»، وذهاب آبن عصفور إلى أنّ الناصب له «نفس الجملة»[١].

٦ ــ ذهابهم إلى أنّ أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول وهو العامل نصباً أو رفعاً، ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله، ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلّط عليه، ومشغول به ويشترط أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو من تتمة معموله[٢].

٧ ــ إقرارهم بأنّ المفعول به يعمل فيه الفعل المتعدّي، أمّا بقيّة المفاعيل فيعمل فيها الفعل المتعدّي والفعل اللازم[٣].

٨ ــ قول آبن مالك:

بفعله المصدرَ أَلْحِق في العمل
مضافاً أو مجرّداً أو مَعَ أَلْ[٤]

(١) أنظر شرح الأشموني ٢: ١٩٥ ــ ١٩٦.
(٢) أنظر حاشية الصبان ٢: ٧١.
(٣) أنظر حاشية الصبان ٢: ٨٧.
(٤) ألفية ابن مالك، باب إعمال المصدر.

وقوله أيضاً:

كفعـله آسمُ فـاعـلٍ فـي العـمـل
إن كـان عـن مضيّـه بـمـعـزل[1]

٩ ــ ذهاب المبرد وآبن السّراج وآبن كيسان إلى أنّ العامل في النعت والبيان والتأكيد عامل المتبوع، وعُزِيَ للجمهور، وذهاب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي إلى أنّ العامل فيها التبعية، والأكثر على أنّ العامل في البـدل مقدّر بلفظ الأول فهو من جملة ثانية لا من الأولى، وقيل هو العامل نيابة عن المقدّر حكاه أبو حيّان عن آبن عصفور قال لمّا حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه، فتولّى من العمل ما كان يتولّاه ذلك المحذوف، وقيل هو العامل أصالة من غير نيّة تكرار عامل وعليه المبرد وآبن مالك، والأكثر على أنّ العامل في النسق الأول بواسطة الحرف، وقيل العامل فيه مقدّر بعد الحرف، وقيل العامل فيه الحرف نفسه، ولو قيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد تؤيّده منها قولهم إن المبتدأ عامل في الخبر، والمضاف عامل في المضاف إليه، ولم أر أحداً قال بذلك هنا[2].

(١) ألفية ابن مالك، باب إعمال اسم الفاعل.
(٢) أنظر السيوطي: الهمع ٢: ١١٥.

١٠ ــ قول ابن هشام عند حديثه عن المرفوعات «بدأت من المرفوعات بالفاعل لأمرين، أحدهما أنّ عامله لفظيّ وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ فإن عامله معنويّ وهو الابتداء، والعامل اللفظيّ أقوى من العامل المعنويّ بدليل أنّه يزيل حكم العامل المعنويّ، تقول في زيدٌ قائِمٌ، كان زيدٌ قائماً، وإنّ زيداً قائمٌ، وظننت زيداً قائماً، ولمّا بيّنت أنّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مقدّم على الأضعف»[١].

١١ ــ ذهاب سيبويه وموافقيه إلى أنّ عامل الرفع في المبتدأ معنويّ وهو الابتداء وأنّ عامل الرفع في الخبر لفظيّ وهو المبتدأ، وذهاب جمهور الكوفيين واختاره ابن جني وأبو حيّان والسيوطي إلى أنّ العامل في المبتدأ هو الخبر وأنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، أي ترافعا، وذهاب المبرد إلى أنّ الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، وذهاب الأخفش وابن السراج والرماني إلى أنّ المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء، وذهاب بعض الكوفيين إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن ثَمَّ ذكر نحو القائم زيد ترافعاً[٢].

(١) ابن هشام: شذور الذهب، ص ١٥٨.

(٢) أنظر السيوطي: الهمع، ١: ٩٤ ــ ٩٥.

ومن الواضح أن جميع هؤلاء النحاة وكذلك من نحا نحوهم من معاصريهم وخالفيهم وفيهم البصريّ والكوفيّ والأندلسيّ وغيرهم كانوا يقولون بالعامل بجميع ألوانه، وبأن هذا العامل هو محدث الأثر الإعرابي على أواخر الكلمات، وإن كان هذا لا يمنع من القول بأن البصريين كانوا أكثر من الكوفيين أخذاً بالعوامل وقولاً بها وآعتماداً ليها لما تميّز به مذهبهم من تأثّر أكبر بالروح الكلامية التي يعدّ العامل أحد ركائزها الهامة في حين كان الكوفيون أكثر ميلاً إلى الأخذ بكل مسموع بعيداً عن المؤثّرات الفلسفية، ولكن كلا الفريقين كان على كل حال من المؤمنين بنظرية العوامل، مع رغبة الكوفيين الأكبر في العوامل المعنوية مثل: الإسناد أو الفاعلية أو دخول الفعل في الوصف وهي بمعنى واحد، ومثل المفعولية، والتجرّد عن الناصب والجازم، ومثل الخلاف والصرف، وهو مصطلح كوفيّ خاص أطلقه الكوفيون على العامل المعنويّ الذي نصب عندهم المفعول معه، والظرف الواقع خبراً، والفعل المضارع بعد أو وبعد واو المعيّة وفاء السببية المسبوقتين بنفي أو طلب، ومع ميل البصريين الأكبر إلى العوامل اللفظية ظاهرة ومقدّرة آعتقاداً منهم أنّ هذه العوامل أكثر آنضباطاً وتحديداً وتأثيراً من العوامل المعنوية التي يؤدّي الإفراط فيها إلى فتح باب الاجتهاد الظنّي والتخمين التقديرالتقديريّ واسعاً في قضايا النحو وإطلاقهما فيها

دون حدود أو قيود أو ضوابط صارمة دقيقة محدّدة ومحدودة وهو ما كان البصريون لا يميلون إليه.

ولمّا جاء العصر الحديث وآرتفعت أعلام دعاة إصلاح النحو وتجديده أو تيسيره، كانت العوامل النحوية أحد أهمّ الأمور التي صبّوا عليها جام غضبهم وطالبوا بآقتلاعها من الدراسات النحوية، ولكن صيحاتهم ذهبت أدراج الرياح وآستمرت السيادة للنحو التقليدي المملوء بالعوامل والمعمولات وللنحاة التقليديين أصحاب الاتجاهات الفلسفية والمناهج المنطقية في الدرس النحوي.

٣ ــ العلل:

العلّة النحوية[١] هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في آتخاذ الحكم، أي هي الأمر الذي يذكر النحويون أنّ العرب لاحظته حين آختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة[٢].

---

(١) العلة في اللغة اسم لما يتغيّر الشيء بحصوله أخذاً من العلة التي هي المرض لأن تأثيرها في الحكم كتأثير العلّة في ذات المريض. أنظر المحلاوي: تسهيل الوصول إلى علم الأصول، ص ١٨٩.

(٢) أنظر د. مازن المبارك: العلة النحوية، ص ٩٠.

ويعدّ آستعمال العلل في النحو أحد أهمّ مظاهر تـأثّره بالمنطق ونحوه من المعارف العقلية، والعلة من جهة أخرى وثيقة الارتباط بالقياس من حيث آبتناؤه عليها، ومن حيث آقتضاؤها في المقيس نفس حكم المقيس عليه عند وجودها فيهما، والقياس كمـا لا يخفى هو محـور المنطق في النحـو، أو محور النحـو الممنطق بعبارة أخرى.

وهناك أيضاً علّة فقهية لا بدّ منذ البداية أن نوضّح الفرق بينها وبين العلة النحوية، فالعلّة عند الأصوليين في القيـاس الفقهيّ موجبة للحكم بذاتها، فهي وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل[1]، أو موجبة للحكم على معنى أنّ الشارع[1] جعلها موجبة بذاتها، أو هي الباعث على التشريع بمعنى أنّه لا بدّ أن يكون الوصف مشتملاً على مصلحة صالحة لأن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم من جلب نفع إلى العباد أو دفع ضرر عنهم، وهذا مبنيّ على أنّ أفعال الله تعالى معلّلة بمصالح العباد عندنا مع أنّ الأصلح لا يكون واجباً عليه تعالى خلافاً للمعتزلة[1]. والعلة في القياس النحويّ مستنبطة لا موجبة، إذ لو كانت كذلك لما كان هناك وجه لتعدّد العلل في الحكم النحويّ الواحد.

---

(١) أنظر المحلّاوي: تسهيل الوصول إلى علم الأصول، ص ١٨٩.

ولم يكن أهل الاحتجاج من العرب يعرفـون هذه العلة النحوية أو يحكّمونها في كلامهم، فقد كانوا ينطقون اللغة على سجيّتهم، وإذا أحسّوا بعللها فإنّ ذلك يكون في فطرهم فحسب، قال أبو عمرو بن العلاء المتوفي سنة ١٥٤هـ «سمعت رجلاً من اليمن يقول فلان لَغُوبٌ، جاءته كتابي فآحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال نعم، أليس بصحيفة؟»[١] وقال سيبويه المتوفي سنة ١٨٨هـ «سمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل فقال اللهم ضَبُعاً وذئباً، فقلنا له: ما أردت؟ فقال: أردتُ اللهم أجمع فيها ضَبُعاً وذئباً»[٢] وهذا يدلّ كما ذكرنا على تأمّلهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة، وأنّه ليس آسترسالاً ولا ترجيماً. ثم أخذ النحاة القـدامى من بصريين وكـوفيين يلتمسون مـا يتصـوّرونـه عللاً لأحكامهم النحوية، ويجتهدون في وضع ما يغلب على ظنّهم من هذه العلل، قال الزجاجي «ذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو، فقيل له: أَعَن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، وإعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته

(١) ابن جني: الخصائص ١: ٢٤٩.
(٢) ابن جني: الخصائص ١: ٢٥٠.

منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي آلتمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلاّ أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[1].

وأكثر من فعل ذلك وآثر التعليل وشرع يضفي عليه لمسات من المنطق والفلسفة أئمة نحاة البصرة من أمثال آبن أبي اسحاق المتوفي سنة ١١٧هـ الذي ظهر جليّاً آهتمامه بالتعليل النحويّ للمعاني اللغوية في قصته المشهورة مع الفرزدق[2] وفي غيرها حتى قيل عنه إنّه «أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل»[3]، وعيسى بن عمر المتوفي سنة ١٤٩هـ، وأبي عمرو بن

(١) أنظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥ ـ ٦٦.
(٢) أنظر الأنباري: نزهة الألباء، ص ٢٠.
(٣) القفطي: إنباه الرواة ٢: ١٠٥.

العلاء المتوفي سنة ١٥٤هـ، ثم الخليل بن أحمد المتوفي سنة ١٧٥هـ الذي بلغ «الغاية في تصحيح القياس وآستخراج مسائل النحو وتعليله»[١]، فيونس بن حبيب المتوفي سنة ١٨٢هـ الذي «كانت له مذاهب وأقيسة تفرّد بها»[٢]، فسيبويه المتوفي سنة ١٨٨هـ الذي جعل كتابه معرضاً لكثير من علله ومن علل غيره النحوية، ثم المبرّد المتوفي سنة ٢٨٥هـ الذي آتسع في التعليل حتى فيما لا يحتاج إليه كتعليله لمجيء الإعراب في آخر الكلمة دون أولها ووسطها بقوله «لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء، لأنّه لا يبتدأ إلّا بمتحرك ولا يوقف إلّا على ساكن، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب، لأنّ حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلمّا فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطاً، لأنّ أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة، فلمّا فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته»[٣].

---

(١) الأنباري: نزهة الألباء، ص ٤٥ ــ ٤٦.

(٢) الأنباري: نزهة الألباء، ص ٤٩.

(٣) الزجاجي: الإيضاح، ص ٧٦، ومع أن المعروف أنّه ليس في النحو آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة، فقد وجد ذلك في امرىء التي هي اسم تام وفي ابنم التي أصلها ابنٌ زيد عليه الميم، فقد قال الكوفيون إنهما معربان من مكانين هما الحرف الأخير والحرف الذي قبله، وقال البصريون إن الحركة =

وآهتم من كان متأثّراً بالبصريين من أئمة الكوفة أيضاً بالعلل النحوية الموسومة بالمنطق، فقد كان من مظاهر بصرية الفراء الكوفي مثلاً المتوفي سنة ٢٠٧هـ «أنه كان يلتمس العلل والأسباب شأنه شأن البصريين في ذلك مخالفاً مذهب الكوفيين ممثلاً في منهج الكسائي ذلك الذي يقول: أيّ هكذا خلقت، فلا يحاول لها تفسيراً ولا تعليلاً، أمّا الفراء فنراه يتلمّس العلل لما ورد من كلام العرب على نحو فلسفيّ»[1]، غير أنّ آهتمام جمهور الكوفيين بهذه العلل لم يبلغ الحدّ الذي بلغه آهتمام البصريين بها لتأثّر هؤلاء بمناهج التفكير العقلي، وتأثّر أولٰئك بالمنهج اللغويّ وبمنهج القراء، وكلاهما يعتمد على الرواية والأثر. ثم لم يلبث التالون لهؤلاء النحاة أن تلقفوا ما وجدوه من العلل النحوية وواصلوا الأخذ بها وتنميتها وتطويرها، بدا ذلك بوضوح عند نحاة المِصْرين على حدّ سواء تقريباً خلال القرن الثالث الهجري، وقد بلغ الذروة على أيديهم في القرنين الرابع والخامس، ثم أخذ المتأخرون بعد هذين القرنين يجرون وراء

= الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها إتباع لها، وقد خرّج الكوفيون تعريف الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة بأن المراد بالآخر في التعريف ما ليس بأول الكلمة فيشمل الآخر وما قبله. أنظر ابن هشام: شذور الذهب، ص ٣٣ ــ ٣٥.

(١) د. أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ٢٤٣.

العلل النحوية جرياً شديداً، ويمعنون في آستعمالها والإكثار منها حتى في المسألة الواحدة إمعاناً كبيراً، وقد أورثنا ذلك في نهاية المطاف حصيلة هائلة من هذه العلل وجلّها تجريديّ فلسفيّ، وأصبحت متداولة في دروس نحاة عصور المماليك والعثمانيين وفي مصنّفاتهم.

وكما ظهرت خلال هذه القرون المتتالية جميعاً شخصيات نحوية أحسنت النظر في العلة كابن قادم[1] مثلاً المتوفي سنة ٢٥١هـ، أو نحاة آهتمّوا بها وضمّنوها تآليفهم النحوية، أو تضمّنتها تآليف تلاميذهم، كأبي عليّ الفارسي مثلاً المتوفي سنة ٣٧٧هـ الذي رأينا تعليلاته منثورة في مصنّفاته وفي خصائص تلميذه آبن جني والذي بلغ آهتمامه بالعلة حـدّاً حمل آبن جنيّ على القـول «أحسب أنّ أبا عليّ قد خطر له وآنتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[2] والذي برع أيضاً في آصطناع العلة الفورية المرتجلة على نحو ما حدث منه حين طالبه عضد الدولة فجأة أثناء سيرهما معاً في الميدان بشيراز بتعليل نصب الاسم المستثنى الواقع بعد إلّا في نحو: قام القوم إلّا زيداً، فقال أبو عليّ: ينتصب بتقدير أستثني زيداً، فقال له عضد الدولة وكان

---

(١) أنظر الزركلي: الأعلام ٧: ٩٣.

(٢) ابن جني: الخصائص ١: ٢٠٨.

عالماً: لم قدّرت أستثني زيداً فنصبت، وهلّا قدّرت آمتنع زيد فرفعت[1].

فقد ظهرت أيضاً مصنّفات آقتصرت أبحاثها على العلة وحدها وحملت آسمها الصريح ككتاب «العلل في النحو» لتلميذ سيبويه قطرب المتوفي سنة ٢٠٦، وكتاب «علل النحو» للمازني المتوفي سنة ٢٤٩هـ، وكتاب «المختار في علل النحو» لابن كيسان المتوفي سنة ٢٩٩هـ، وكتاب «النحو المجموع على العلل» لمبرمان المتوفي سنة ٣٤٥هـ، وكتاب «علل النحو» لابن الورّاق المتوفي سنة ٣٨١هـ، وقد تضمنت هذه الكتب كلّ ما يتعلّق بالعلة النحوية من الأبحاث، فوضعت قواعدها وقنّنت قوانينها مثل: كلّ معلول لا بدّ له من علّة، ولا تكون العلة معلولاً في الوقت نفسه، والعلّة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، والمعلول قد تكون له أكثر من علّة واحدة، وأرست كذلك دعائم الفرق بين العلة النحوية والعلة الفلسفية، إلى غير ذلك من الأمور.

وأهمّ هذه الكتب وأشهرها وأكثرها تداولاً كتاب الزجّاجي

(١) أنظر د. عبد الفتاح شلبي، أبو عليّ الفارسي، ص ٢٣٥، ويدلّ على اصطناع ما ذكره أبو عليّ من العلة أنّه قال لعضد الدولة حين اعترض عليه «هذا جواب ميداني وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح». أنظر الأنباري: نزهة الألباء، ص ٣١٦.

المتوفي سنة ٣٧٧هـ الذي سمّاه «الإيضاح في علل النحو» وأوضح سمات هذا الكتاب أنّ صاحبه راوح بين درس العلة النحوية درساً متأثراً بروح المنطق، وبين درسها درساً لغويّاً خالياً من هذه الروح، وهذا منهج كان نادراً في ذلك القرن إن لم يكن معدوماً، وقد ساعد الزجاجي في هذا على ما يبدو ما كان لديه من آستعداد كامن للابتعاد عن المنطق الذي ساد الدرس النحويّ في عصره بقدر الإمكان، وقد تجلّى هذا الاستعداد بوضوح أكبر في كتابه «الجمل» الذي جاء خالياً تقريباً من التعليل الفلسفيّ مقتصراً في أكثره على الأحكام النحوية الخالصة.

ومن سمات هذا الكتاب المتميزة أيضاً أنّ الزجاجي حدّد تقسيم العلّة فيه فجعلها تعليمية وقياسية وجدلية نظرية[١]، ورأى أنّ التعليمية وحدها هي المحققة لغاية النحو، وهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، وهذا آكتشاف دقيق منه آنذاك حمل النحاة فيما بعد على قبول هذه العلة، حتى أولئك الذين نادوا بتخليص النحو من علله قبلوها أيضاً، فقد قبلها آبن مضاء القرطبي لأنه آعتبرها عللاً أولى «بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب»[٢].

---

(١) أنظر الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٤.
(٢) ابن مضاء: الردّ على النحاة، ص ١٥٢.

ومن أظهر ملامح هذا المصنَّف أيضاً أنّ مؤلفه حدّد فيه من وقت مبكّر بشكل واضح وموجز ودقيق الفرق الأساسيّ بين العلة النحوية والعلة الفلسفية بقوله «أنّ علل النحو ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق»[1] وهو الفرق الذي لم يلبث مَنْ بعده من الباحثين في العلّة أن بنوا عليه أبحاثهم وأقاموا عليه أطر الفروق الدقيقة بين علل النحو والفلسفة بتفصيل وإسهاب واسعين.

هذا ولم تخل كتب النحو الأخرى التي آهتمت بالفروع من ذكر العلل والبحث فيها في مقام عرض آراء النحاة وأقوالهم ووجهات نظرهم في المسائل، وقد وجدنا أطرافاً من هذا في شرح كتاب سيبويه للسيرافي المتوفي سنة ٣٦٨هـ على الرغم من مناقضة ذلك لموقفه العام من آتجاهات متّى بن يونس المنطقية في الدرس النحويّ على ما هو مشهور في مناظرته معه.

كذلك ظهرت كتب هامة جمعت مسائل النحو ومسائل اللغة وغيرهما، وأقامت إلى جانب ذلك أبحاثاً عميقة وممتعة في العلل النحوية، وأبرز هذه الكتب «الخصـائص» لابن جني المتوفي سنة ٣٩٢هـ التي تضمّنت أبحاثُ العلة فيها قواعد وقوانين أساسية

---

(١) الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٤.

لم تلبث أن أصبحت نبراساً للباحثين والمجددين في النحو من بعد يقتفون أثرها، ويحدّدون مواقفهم في ضوئها، ويقيمون عليها تفريعاتهم في قضايا العلة وأمورها.

ومن هذه القوانين والقواعد قوله «إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بدّ منه لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله إلاّ أنه على تجشّم واستكراه له»[1]، ومنها أيضاً ما ذهب إليه من أنّ العلل النحوية كانت تخطر للنحاة فينتزعونها[2]، وأنهم كانوا يلجأون إلى كتب الفقه يحتالون لعللها باللطف والمداورة حتى تصلح لهم، وأن أكثر آعتمادهم في ذلك كان على كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة[3]، ومنها كذلك تفريقه بين العلة والسبب وتسميته الأولى العلة الموجبة والثاني العلة المجوّزة[4]، وذهابه إلى أنّه قد يكون للشيء الواحد حكمان مختلفان دعت إليهما علّتان مختلفتان كإعمال ما الحجازية وإهمال[5] ما التميمية، وأنّ العلة إذا لم تتعدّ لا تصحّ وتسمّى العلة القاصرة[6]، وإنكاره لعلة العلة أو العلل

(١) ابن جني: الخصائص ١: ٨٨.
(٢) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ٢٠٨.
(٣) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ١٦٣.
(٤) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ١٦٤.
(٥) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ١٦٧.
(٦) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ١٦٩.

الثواني وما بعدها وآعتبارها شرحاً أو تتميماً للأولى[1]، وذهابه إلى أنّ العلة الحقيقية لا تكون معلولة لأنّ هذا يؤدّي إلى الدور[2]، والدور كما هو معروف من قوادح التعليل، وإلى أنّ الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين كالاسم الممنوع من الصرف[3]، وإلى أنّ الحكم قد يبقى مع زوال العلة[4]، مخالفاً في ذلك ما توافق عليه جمهور النحاة من أنّ العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً.

وآبن جني على العموم كان يحبّ التعليل ويميل إليه ويشجّع عليه ويقعّد القواعد لما يراه سليماً ومستحبّاً منه، ويعطي الإرشادات لمن يبغي السير في طريقه، فهو آبتداء لم يكن يوافق من آعتقد فساد علل النحويين[5] أو آدعى ضعفها أو رآها واهية على رأيه، وكان يرى أنّ مردّ ذلك هو ضعفه هو في نفسه عن

---

(١) أنظر ابن جني: الخصائص ١ : ١٧٣.
(٢) أنظر ابن جني: الخصائص ١ : ١٧٤، والدور بين شيئين هو توقّف كل منهما على الآخر وهذا من مصطلحات المتكلمين، وليس الدور هو الدوران كما ذكر شارحا الاقتراح ابن الطيب وابن علان، فإنّ الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العلة وانعدامه بعدمها، والدوران من مسالك العلة والدور من قوادحها. أنظر ابن جني: الخصائص ١ : هامش ١٨٣.
(٣) أنظر ابن جني: الخصائص ١ : ١٧٧.
(٤) أنظر ابن جني: الخصائص ٣ : ١٥٧.
(٥) أنظر ابن جني: الخصائص ١ : ١٨٤.

إحكام العلّة، ثم إنّه بعد هذا كان يدعو إلى التعليل النحويّ ويشجّع عليه ويقول «كل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نَهْجَةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره»[1]، لذلك يحدّد الفروق الدقيقة بين العلة النحوية والعلل في العلوم الأخرى، ويبيّن درجة كل منها وطبيعته وضروب العلة النحوية فيرى: أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنّا غير بادية الصفحة لنا، وعلى هذا فعلل الفقه أخفض من رتبة علل النحو وهي ملحقة بعلل الكلام بدون آدعاء أنّها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين[2]، وعلل النحويين على ضربين أحدهما واجب لا بدّ منه لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله إلاّ أنّه على تجشّم وآستكراه له[3].

ومن هذا المنطلق في تحديد طبيعة العلة النحوية يذهب إلى «أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه

(١) ابن جني: الخصائص ١: ١٩٠.

(٢) هذا يعني أن علل النحو ليست فقهية ولا كلامية، وعيني تبعاً لذلك أنها من طبيعة اللغة نفسها.

(٣) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ٤٨، ٨٧، ٨٨.

عليها»[1] فيردّ بذلك مرادهم إلى ما أقامه النحويون القدامى من هذه العلل، وينفي بالضرورة عن هؤلاء ما قد ينسب إليهم من التمحّل فيها والتكلّف لها وإرهاق العرب مبا لا يمكن أن يكونوا قد قصدوه منها، ويثبت من جهة أخرى الدور الهام الذي لعبته العلة النحوية في الدرس النحويّ منذ البداية على الرغم ممّا جرى به المثل الشائع «أضعف من حجة نحويّ» وعلى الرغم ممّا قاله الخليل بن أحمد المتوفي سنة ١٧٥هـ وهو من المتقدمين «لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلّم ما لا يحتاج إليه»[2] يقصد من العلل النحوية ونحوها، وعلى الرغم من تطرف آبن حزم المتوفي سنة ٤٥٦هـ وهو من المتأخرين تطرفاً شديداً في قوله بأنّ علم النحو يرجع «إلى مقدّمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة جداً»[3].

ويبدو أن رغبة آبن حزم وهو الفقيه الظاهري المطلع على النحو المهتمّ به في إقامة «تشريع ظاهريّ لنحو جديد»[4] على نحو ما كان يدعو إليه في الفقه الظاهريّ حملت النحويّ

(١) ابن جني: الخصائص ١ : ٢٣٧.
(٢) الجاحظ: الحيوان ١ : ٣٧ ـ ٣٨.
(٣) ابن حزم: التقريب لحدّ المنطق، ص ٢٠٢.
(٤) سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص ١٠٤.

الأندلسيّ آبن مضاء القرطبي المتوفي سنة ٥٩٢هـ الذي كان معجباً بآتجاهات آبن حزم في الدرس الفقهي والدرس النحوي على حدّ سواء على أن ينهج النهج نفسه ويدعو إلى الدعوة نفسها، ويهاجم في كتابه «الردّ على النحاة» العلل النحوية والقياس المبنيّ عليها بعنف، ويقبل العلة الأولى في النحو وهي التي تحصل بمعرفتها المعرفة بالنطق بكلام العرب[١]، وينكر ما يلي هذه العلة من العلل الثواني أو ما وراءها لعدم فائدتها وإمكانية الاستغناء[١] عنها من جهة، ولأنّ مبناها على الحدس والتخمين لا على اليقين وذلك من جهة أخرى. يذكر آبن جني أنّ أبا بكر[٢] ذكر في أول أصوله العلة وعلّة العلة «ومثّل منه برفع الفاعل، قال: فإذا سئلنا عن علة رفعة قلنا آرتفع بفعله فإذا قيل ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علّة العلة»[٣] التي يجيب النحاة عنها في العادة بأنّه إنّما رفع لأنّه عمدة.

وعندي أنّ آبن مضاء آستضاء في مقولاته الإصلاحية هذه في العلة المقبولة والعلة المرفوضة بمن سبقوه، فقد وجدنا الزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧هـ يذهب قبله بزمن طويل إلى أنّ العلة النحوية التعليمية هي المقبولة لأنّها التي يتوصّل بها إلى

---

(١) أنظر ابن مضاء: الردّ على النحاة، ص ١٥٢.

(٢) هو ابن السّراج المتوفي سنة ٣١٦هـ.

(٣) ابن جني: الخصائص ١: ١٧٣.

تعلّم كلام العرب[1]، ووجدنا آبن جني المتوفي سنة ٣٩٢هـ ينكر علّة العلّة وما هي إلّا ما بعد العلة الأولى من العلل وهي التي يسمّيها النحاة بالعلل الثواني والثوالث، فهو يراها من غير هذا القبيل، إذ العلة لا تكون معلولة، فهي إذاً ليست سوى شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى[2]، وليست علّة للعلة أو علة ثانية أو ما وراءها، ورأينا آبن سنان الخفاجي المتوفي سنة ٤٦٦هـ يقول عن النحويين «إنّما يجب آتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه. . . فأمّا طريقة التعليل فإنّ النظر إذا سلّط على ما يعلّل النحويون به لم يثبت معه إلّا الفذّ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول: هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك، فربّما آعتذر المعتذر لهم بأنّ عللهم إنّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرّب بها المتعلّم ويقوى بتأمّلها المبتدىء، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصّل»[3]، ورأينا قبلهم جميعاً آبن السّراج المتوفي سنة ٣١٦هـ يقول في أصوله «اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع، وكل

---

(١) أنظر الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٤.

(٢) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ١٧٣ ــ ١٧٤.

(٣) ابن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة، ص ٢٨.

مفعول منصوب، وضرب يسمّى علّة العلّة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب»[1].

ومما يلفت النظر أنّ آبن مضاء لم يعمّم هجومه الشديد على كلّ ألوان العلل الثواني والثوالث، بل قصره على ما رآه منها قائماً على الظن مبنيّاً على الحدس والتخمين، متزيّداً فيه يمكن التخفّف منه لأنّه غير مفيد، من هنا رأيناه يرفض من هذه العلل ما رآه موسوماً بهذه السمات ممّا هو كثير عنده في النحو، فهو يرفض مثلاً التعليل لإعراب الفعل المضارع ويصوّر هذا الرفض بقوله «فإن قيل لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة؟ فقيل: لأنه أشبه الاسم، ويقولون: أعرب الاسم لأنّه على صيغة واحدة وأحواله مختلفة، يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، فآحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال، والفعل إذا آختلفت معانيه آختلفت صيغه فأغنى ذلك عن إعرابه، ولولا الشبه الذي بينه وبين الاسم ما أعرب، قيل: العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل وذلك أنّا لو قلنا لا يضرب زيد عمراً، لولا الرفع والجزم ما عرف النفي من النهي، وكما أنّ للأسماء أحوالاً مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة: تكون منفية وموجبة

(١) أنظر السيوطي: الاقتراح، ص ٤٩.

ومنهيّاً عنها ومأموراً بها فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء»[1].

ولكنّه قبل في الوقت نفسه العلل الأولى وآكتفى بها، وقبل كذلك مما وراءها من العلل الثواني والثوالث ما آعتقده واضحاً أو مقطوعاً به متفقاً عليه لأنّ مداره اليقين، وهذه الأخيرة بهذه الأوصاف قليلة عنده في النحو.

ومن العلل الأولى التي قبلها ما عبّر عنه بقوله «إن قيل يضربُ لم أُعرب؟ قيل: لأنّه فعل أوّله إحدى الزوائد الأربع[2] ولم يتصل به ضمير المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة، وكلّ ما هو بهذه الصفة فهو معرب، ويكتفي في ذلك بأن يقال: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنّه معرب»[1].

ومما قبله من العلل التالية للأولى ما تضمّنه قوله «كل ساكنين آلتقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين، فإنّ أحدهما يحرّك، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة مثل قولنا: أكرم القوم، وقال تعالى: قم الليل، وقال تعالى: وآذكر آسم ربّك،

---

(١) ابن مضاء: الردّ على النحاة، ص ١٥٢ ــ ١٥٦ بتصرف.

(٢) هي الهمزة والنون والياء والتاء المجموعة في أنيت أو نأيت أو أتين.

ويقال مُدَّ، وآخر الأمر موقوف مثل آضرب، فآجتمعت الدال إلى الدال والأولى ساكنة فحرّكت الثانية لالتقائهما، فإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل فعلتَ، تقول مُرْ يا فتى، فأمّا أكرم القوم وأمثاله فلا يمكن فيه إلّا التحريك، فيقال لم حُرِّكت الميم من أكرم وهو أمر، فيقال له: لأنه لقي ساكناً آخر وهو لام التعريف، وكل ساكنين آلتقيا بهذه الحال فإنّ أحدهما يحرّك، فإن قيل: ولم لم يتركا ساكنين؟ فالجواب: لأنّ النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق فهذه قاطعة وهي ثانية، وكذلك ميعاد وميزان وما أشبههما، يقال إنّ الأصل فيهما موعاد وموزان فأُبْدِلَ من الواو ياءٌ لسكونها وآنكسار ما قبلها، وكل واو سكنت وآنكسر ما قبلها فإنّها تُبدل ياء، فإن قيل: لِمَ أُبدل منها ياءٌ، ولم تترك على حالها؟ قيل لأنّ ذلك أخفّ على اللسان، فهذه علة واضحة»[1].

أما جمهرة النحاة بعد آبن مضاء، بل في زمنه أيضاً، فقد آثروا على ما هو معروف أن يلتزموا بالنحو التقليدي وجلّه بصريّ، وأن يأخذوا بما فيه من العلل الثواني والثوالث على علّاتها حتى لو كانت ظنّية، فضلاً عن إيمانهم بالقياس وآستعمالهم للعوامل التي كان يرفضها آبن مضاء جميعاً، ولم نسمع إلّا صيحات هنا وهناك وفي أزمنة متباعدة تنادي بمثل ما نادى به آبن مضاء وتدعو

---

(١) ابن مضاء: الردّ على النحاة، ص ١٥٢ ــ ١٥٦ بتصرف.

إلى ما دعا إليه، وهي إن تكن صيحات قوية، فإنها صيحات لم تحل كما لم تحل صيحات آبن مضاء من قبل بين النحاة وبين أن يُفْرطوا في النحو التقليدي كلّما تأخّر الزمان بهم، ولم تمنعهم من إيثار المنطق في النحو وتفصيل النحو الممنطق على النحو الخالص من مفاهيم الفلسفة وأفانين العمليات الذهنية وألوان الفرضيات العقلية ونحو ذلك.

ولقد وجدنا من خلال هذا الجمهور بعض أعلام النحاة المتأخرين يتخذون موقفاً وسطاً في هذه القضية فيعلّلون ولكن في آعتدال ويختارون ما يرونه وسطاً مقبولاً ومعقولاً من هذه التعاليل لا إفراط فيه ولا تفريط.

ومن العجيب أن يكون أبو حيان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ الذي كان يتعصّب للبصريين ولسيبويه منهم على وجه الخصوص، واحداً ممّن تبنّوا دعوة آبن مضاء وآلتزموا بها وأشادوا بما نادت به من آطراح التعاليل الثواني والثوالث الكثيرة التي يجب آطراحها فهي «لا يحتاج إليها لأنّها تعليل وضعيّات والوضعيّات لا تعلّل»[١] ولأنّها تفسد النحو وتجعل مسائله معقدة ومتشعبة، ولأنّها تزحم المسائل أيضاً، فضلاً عمّا وقع فيها وفيما ترتّب عليها من الأحكام من آختلاف النحاة آختلافاً شديداً كان

---

(١) السيوطي: الهمع، ١: ٥٦، ٧٩، ١٨٦.

أبو حيّان يرى أنّه «لا يجدي كثير منفعة»[1] و «أنّه خلاف لا يجدي شيئاً وينبغي أن لا يتشاغل به»[1].

وأبرع ما صوّر به أبو حيّان رأيه في هذه القضية قوله معلّقاً على رأي من منع تقديم التمييز على الفعل بأن حجته التي آحتج بها هي عدم السماع على زعمه «وقد بينّا كثرة السماع في ذلك، وأقيسته مدخولة معارضة للنصوص الصحيحة الواردة في كلام العرب الفصيح فلا آلتفات إليها»[2] وقوله في ذلك أيضاً «أنت ترى هذه التعاليل كلّها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع، والتعليل إنّما ينبغي أن يُسلك بعد تقرّر السماع، ولا ينبغي أن يعوّل منه إلاّ على ما كان من لسان العرب وآستعمالاتها تشهد له وتومىء إليه، ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول إيّاكم وتعاليل الرمّاني والورّاق ونظرائهما، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها مَنْ له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حثّ قريحة، ولذلك قال بعض الأدباء:

ترنو بطَرفٍ فاتنٍ فاترٍ
أضعفَ من حجّة نحويّ

وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيّات العربية، ففي

(١) السيوطي: الهمع ١: ٥٦، ٧٩، ١٨٦.
(٢) أبو حيان: منهج السالك، ص ٢٢٩.

الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل، فلا يقال لِمَ جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا، كما لا يقال لِمَ يقال للعين الطرف ولّيل الليل ولا يقال لِمَ كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ونبدي لذلك عللاً كما قالوا كان الأصل أن تكون حروف المضارعة من حروف العلة لأنّ أكثر ما يزاد حروف العلة فكان القياس أن تكون حروف المضارعة الألف والواو والياء، فلم يمكن أن تكون الألف لسكونها ولا يبتدأ بساكن فأبدلوها همزة وجعلوها حرف مضارعة وأبدلوا الواو تاء فقالوا تَضْرِبُ وأصله وَضْرِبُ كما قالوا تُراث وتُخَمَه والأصل وُراث ووُخَمَه وإنّما لم يزيدوا الواو أولاً لعلّة ستذكر في التصريف[1] إن شاء الله تعالى، والياء سلمت من مانع الألف والواو فزيدت هي نفسها والنون زيدت لأنّها ضارعت حرف المدّ واللين لأنّ فيها غنّة كما فيهن مدّ، ولأنّها تكون إعراباً مثلهنّ، فهذا كلّه تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه، فهل هذا كلّه إلاّ من الوضعيّات والوضعيّات لا تعلّل»[2]، وقوله كذلك «النحويون

---

(١) لم ينشر باب التصريف في هذا الكتاب، فقد كان آخره باب «أفعل التفضيل» ولم يكمل، وذكر المحقق سدني غليزر في نهاية تحقيقه عند النقطة التي وقف عليها أثناء الحديث عن أفعل التفضيل «انتهى وكمل نسخ ما وجد من الكتاب إلى هنا». أنظر أبا حيان: منهج السالك، ص ٤٢٧.

(٢) أبو حيان: منهج السالك، ص ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١.

مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردّ بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنّفه متأخروا المشارقة على مقدمة آبن الحاجب فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم، ولقد آطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنّفت فيها كتباً في لغتها ونحوها وتصريفها وآستفدت منها غرائب وعلمت بآستقرائها أنّ الأحكام التي آشتملت عليها لا يحتاج إلى تعليل أصلاً وأنّ كل تركيب كليّ يحتاج فيه إلى نصّ من السماع وأنّها لا يدخلها شيء من الأقيسة وإنّما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ولم أر أحداً من المتقدمين نبّه على آطّراح هذه التعاليل إلاّ قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتاب المشرق في النحو، فإنّه طعن على المعلّلين بالعلل السخيفة وزوى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك، وقد آمتَغَصَ من طعنه على النحاة وإزرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف وردّ على آبن مضاء في كتاب سمّاه كتاب الزهْو في الردّ على من نسب السهْو إلى أئمة النحو»[1].

---

(١) أبو حيان: منهج السالك، ص ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١.

وقد تابع نحاة آخرون من متأخري المتأخرين أبا حيّان وآبن مضاء ومن قبلهما في آنتقاد العلل النحوية أحياناً من حيث آنتقدها هؤلاء، ولكنهم كسائر أضرابهم بقوا مع ذلك أسرى لما هم فيه من النحو المليء بالعلل المنطقية، من هؤلاء مثلاً محمد الأمير المتوفي سنة ١٢٣٢هـ الذي علّق على ما ساقه النحاة من أن العلم المختوم بويه إنّما بني لشبهه بالأصوات لأنّ ويه في آمتداد الصوت فيه كغاق، بأنّ «هذا التعليل لا يخفى ضعفه»(١)، والذي ردّ كذلك تعليل من علّل بناءه بتضمّنه معنى حرف العطف كخمسة عشر «بأنّ العطف مراد معنًى في عشر بخلاف سيبويه علماً»(١)، ثم قال «وبالجملة علل النحو مجرد ترويح والمدار على السماع فمن ثمّ كان نحو المتقدمين خالياً عنها وأكثر تنقيحها للرضي»(١).

ومنهم أيضاً محمد الخضري الدمياطي المتوفي سنة ١٢٨٧هـ الذي آستنكر من العلل ما آستنكروه، وضرب لذلك مثلاً الأفعال المبنية والمعربة، وذكر أنّ الأمر فيهما وفي نحوهما لا يتطلّب شيئاً من التعليل، لأنّ العمدة في هذه الأحكام هو السماع، وهذه حكم وتعاليل تُلْتَمَس بعد الوقوع لا تحتمل البحث والتدقيق(٢). وأخيراً رأينا من المشتغلين المعاصرين

(١) حاشية الأمير على شذور الذهب، ص ٣٣.

(٢) أنظر حاشية الخضري على آبن عقيل ١ : ٣٠.

بالنحو لفيفاً كبيراً يتحمّس حماساً شديداً في هذه القضية، فالأستاذ عباس حسن مثلاً يستنكر ما لا داعي له من العلل ويقول «لا نحتاج إن كان ثمة حاجة إلى أكثر من سؤال واحد قد يمكن الاستغناء عنه في أكثر الحالات هو: لِمَ رفعت الكلمة أو نصبت أو جرّت أو جزمت؟ فيجاب: لأنّها فاعل أو مفعول أو مبتدأ أو خبر ناسخ ككان، وكل آستزادة بعد هذا فضول يثير النفس ويملأها حنقاً على أصحابه، كما أحنق صدر آبن مضاء الأندلسي فألّف كتابه الردّ على النحاة يشدّد النكير عليهم ويسخر من دعاواهم، بل يرقى في النكير والسخرية حتى يصف عملهم في بعض نواحيه بأنّه منكر وحرام لا شكّ في حرمته ويؤيّد حكمه هذا بما يراه الحجة وواضح البرهان»(١).

ويدعو أيضاً إلى «تنقية النحو من العلل الثواني والثوالث وما يليها، فلا نستبقي من العلل إلّا الأوائل وما يشبهها ممّا لا يدعو إلى تأويل أو تمحّل أو تعدّد في الوجوه الإعرابية، لا نزيد على ذلك شيئاً مهملين ما عداها من العلل التي أعلّت النحو وأضاعت الجهدَ والوقت في عبث لفظيّ لا غناء فيه، بل فيه كل العَنَاء، وكان الواجب توجيههما إلى إصلاح نحويّ مفيد وعمل مثمر»(١).

---

(١) عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٨٤ ـ ١٨٦ بتصرف.

والأستاذ عبد الحميد حسن يقول «لسنا نريد أن نقول إن جميع العلل النحوية التي يسوقها جميع النحاة هي علل طبيعية مسايرة للفطرة في النطق، فإنّ من التعليلات النحوية ما هو مشوب بالظن والتخمين، ولا نقصد أن نقول إنّ العلل النحوية واهية الأساس، بل نقول إنها تتّسع لإبداء الرأي وتخضع للحكم السليم لها أو عليها»[1].

والدكتور مازن المبارك يذهب إلى «أنّ العلة ليست أمراً لازماً لنا دوماً، فلنكتف منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للّغة، ولنترك الإلحاح في السؤال عنها، إذ ليس الاطراد من شأنها ما دامت في محيط اللغة، لأنّها تكون في هذا المحيط على غير ما تكون عليه في ميدان العقل ومنطقه، إنّ العلة في اللغة تبع للّغة نفسها، واللغة ملك المجتمع، والمجتمع في تطوّر دائم، وليست العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف إلّا الاطراد في الحكم ولا يترك للشذوذ سبيلاً إليه»[2].

والدكتور مهدي المخزومي يرى أننا إنّما حملنا على النحاة لاندفاعهم إلى فلسفة النحو، لأننا نريد منهم أن ينتهجوا في دراسة النحو منهجاً لغوياً يعينهم على تفسير الظواهر اللغوية

---

(١) عبد الحميد حسن: القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، ص ٢٣٣ بتصرف.

(٢) د. مازن المبارك: العلة النحوية، ص ١٦٣.

والنحـويّـة، ولـم نحمــل عليهم لمجـرّد أنّهم كــانـوا يعلّلون أو يفلسفون، لأن الظواهر اللغويـة لا تستعصي على التعليل، ولكن بناء تعليلها على أسس نظرية مجردة هو الذي يؤخذ على النحاة[1].

نعود أدراجنا الآن إلى الوراء قليلاً لنذكّر القارىء بما ذكرناه من أنّ فريقاً من أعلام النحاة المتأخرين آتخذ موقفاً وسطاً من العلة النحوية، وآمن أن أطرافاً جيدة منها تدخل في باب الرياضة العقلية التي تنمّي خصيصة التأمّل وتصقل حلية التدريب، وأنها بآستثناء التجريديّ المعقد منها مفيدة، ولها دورها الإيجابي في الأحكام النحوية، وأنّها على العموم تظهر جهود النحاة الخصبة على مرّ الأزمان وتحفظ آثارهم الناضجة التي جادت بها عقولهم وأفرزتها قرائحهم، وأنّه إذا كان لا بدّ من آطراح شيء من العلل فلتكن العلل المطروحة هي التي لا تـدعو الـدواعي إليهـا، وما لا كبير غناء فيها، وفي مقدمة هؤلاء النحّاة الذين آتخذوا هذا المـوقف آبن مالـك المتوفي سنـة ٦٧٢هـ وذلـك بسبب ميله المعروف إلى السماع وكثرة حفظه للمسموع وبعده الواضح عن التكلف، فهـو لـم يكن يتـداول إلاّ العلل السمحـة الـواضحـة المستساغة، ومن أمثلة ذلك:

(١) أنظر د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٢٦٧.

١ ـ تعليل آبن بابشاذ لامتناع تقديم المخصوص في باب حبذا ولا حبذا بتوهم كون المراد من زيدٌ حبّذا وزيدٌ لا حبَّذا، أي زيدٌ حبَّ هذا، وزيدٌ لا حبَّ هذا، وقول آبن مالك أنّ توهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله، بل من أجل إجراء حبّذا مجرى المثل، والأمثال لا تغيّر[١].

٢ ـ قرّر النحاة أنّ فعلى فعلان كسكرى، وفعلاء أفعل كحمراء، لا يجمعان بالألف والتاء، فلا يقال سكريات ولا حمراوات، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون، وأجازه الفراء الكوفي، وهو قياس قول الكوفيين الآتي في المذكر، ومحلّ الخلاف ما داما باقيين على الوصفية، فإن سمّي بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف، أمّا فعلاء التي لا أفعل لها من حيث الوضع كآمرأة عجزاء، أو من حيث الخلقة كآمرأة عذراء، فقال آبن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء، لأنّ المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر[٢].

وما كان على هذا المنوال من العلل، فإننا نرى قبوله وتحاشي رفضه ـ إن كان ثمّة لا مناص من التعليل ـ بسبب يسره وسهولته وإقناعه، ولقيامه على الفطرة اللغوية وآبتنائه على

---

(١) أنظر شرح الأشموني ٣ : ٤١.
(٢) أنظر السيوطي: الهمع ١ : ٢٢ ـ ٢٣.

الإحساس الصوتي، ولبعده عن الغرابة وإتصافه بالبساطة والواقعية وعدم الكراهة، نرى كل هذه الصفات متمثلة فيما قبله آبن مضاء مثلاً من التعليل لتحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلّص من آلتقاء الساكنين[1]، ومن التعليل لحذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة[1]، وفيما تداولته كتب النّحو من التعليل لكون البناء على السكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل، وكذلك الفتح لكونه أخأخفّ الحركات وأقربها إلى السكون، وأمّا الضمّ والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل، ومن التعليل لحمل النصب في المثنى والمجموع على حدّه على الجرّ وعدم حمله على الرفع لمناسبة النصب للجرّ دون الرفع من حيث المخرج، لأنّ الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضمّ من الشفتين، ومن التعليل لاختيار الألف والواو والياء علامات للإعراب في الأسماء الستة بدلاً من الفتحة والضمة والكسرة لما بينهما من المناسبة الصوتية الظاهرة، إذ الألف تعدّ في الواقع فتحة ممطولة، والواو ضمة ممطولة، والياء كسرة ممطولة، ونحو ذلك من العلل المقنعة المستحبة القريبة من طبيعة اللغة الخالية من الفذلكات المنطقية.

أما العلل التي يبدو فيها العمق العقليّ قويّاً، والاتجاه

(١) أنظر ابن مضاء: الرد على النحاة، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

الذهني مستحكماً، والإلغاز المرهق واضحاً، وتحتاج من قارئها إلى مزيد عناية ورعاية، وفضل تأمّل وتدقيق، وتحمل غير المتدرّب على كدّ ذهنه كدّاً متواصلاً دون أثر ملموس، وتؤدّي به إلى الإرهاق والعنت والشعور بالخيبة لعدم التحصيل، أو العلل التي يبدو فيها التمحّل والتكلف لمجرد الترف الذهني، فإنّ هذه وتلك منثورة كثيرة تمتلىء بها كتب النحو ولا سيّما ما كان منها من تصنيف المتأخرين ومن تبعهم بإحسان أو بغيره في هذا السبيل، وفيما يلي نعرض منها جميعاً نماذج ليعرف القارىء مواصفاتها ويستشعر ما فيها ممّا أخذه دعاة التيسير عليها، ومن هذه العلل:

١ ــ اختار النحاة في باب الاشتغال نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل طلب وهو فعل الأمر والنهي والدعاء نحو: زيداً آضربه، أو ليضربه عمرو، أو لا تهنه، واللهم عبدك آرحمه، أو لا تؤاخذه، وبكراً غفر الله له. وأوجب النحاة الرفع في نحو: زيد أحسن به، لأنّ الضمير في محل رفع، وإنّما آتفق السبعة على المرجوح في قوله تعالى: الزانية والزاني فآجلدوا، لأنّ تقديره عند سيبويه، ممّا يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، ثم آستؤنف الحكم، وذلك لأنّ الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله: وقائلةٍ خولانُ فآنْكِحْ فتاتَهُمْ، إنّ التقدير: هذه خولان، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في فعل الشرط وأداته معاً، فكذلك ما أشبهه،

وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً، وقال آبن السِّيد وآبن بابشاذ: يختار الرفع في العموم كالآية والنصب في الخصوص كزيداً آضربه[1].

٢ ـ قرّر النحاة أنّ إعراب المثنى والمجموع على حدّه مخالف للقياس من وجهين، الأول من حيث الإعراب بالحروف، والثاني من حيث أنّ رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالألف، وكذا نصب المجموع ليس بالألف، وقد علّلوا لمخالفتهما القياس في الوجه الأول بأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلباً للمناسبة، وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد وهي الأسماء الستة بالحروف، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزيّة على الأصل، ولأنهما لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض، فجعل إعرابهما بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخفّ منها مع الحركة، وأمّا العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني، فلأنّ حروف الإعراب ثلاثة، والإعراب ستة، ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع، فلو جعل إعرابهما بها على حدّ إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رأيت زيداك، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر

---

(١) أنظر شرح الأشموني ٢: ٧٦ ـ ٧٨.

بلا إعراب، فوزعت عليهما، وأعطي المثنى الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل آسماً في نحو: آضربا، وحرفاً[1] في نحو: ضربا أخواك، وأعطي المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل آسماً في نحو: آضربوا، وحرفاً[1] في نحو: أكلوني البراغيث، وجرًا بالياء على الأصل، وحمل النصب على الجرّ فيهما، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجرّ دون الرفع، لأنّ كلًّا منهما فضله[2].

٣ ـ قال النحاة «خص الفعل بالجزم ليكون كالعوض من الجرّ في الاسم، ليحصل لكلٍّ من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب»[3].

٤ ـ وعلّلوا لعدم جرّ الفعل المضارع إذا أضيف إليه آسم الزمان في نحو: هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم[4]، بأنّ الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل، وعلّلوا لعدم جزم الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل بما يلزم من الإجحاف

---

(١) اعتبر بعضهم الألف في ضربا أخواك والواو في أكلوني البراغيث اسمًا وأعربوهما فاعلين، وأعربوا أخواك والبراغيث بدل كل.

(٢) أنظر شرح الأشموني ١ : ٨٧ ـ ٨٨.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ : ٦٧ بتصرف.

(٤) من آية ١١٩ من سورة المائدة.

لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة[1].

٥ ــ وذهبوا في تعليل إعراب الأسماء الستة بالأحرف إلى القول بأنّها إنّما أعربت بها توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حدّه بها، وذلك أنّهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع، فإذا آنتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة، وإنّما آختيرت هذه الأسماء لأنّها تشبه المثنى لفظاً ومعنى، أمّا لفظاً فلأنّها لا تستعمل كذلك إلاّ مضافة، والمضاف مع المضاف إليه آثنان، وأمّا معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر، فالأب يستلزم آبناً، والأخ يستلزم أخاً، وإنّما آختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة[2].

٦ ــ وعلّل فريق من النحاة لوجوب تأخير اللقب إذا صحب الاسم بأنّ اللقب في الأغلب منقول من غير الإنسان كبطّة، فلو قدّم لأوهم إرادة مسمّاه الأول وذلك مأمون بتأخيره، أمّا إذا آنتفى الإيهام لاشتهار المسمّى باللقب جاز تقديمه كما في قوله تعالى: ﴿إنما المسيح عيسى بن مريم﴾[3]، أما إذا لم يكن

(١) أنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ٦٧.
(٢) أنظر شرح الأشموني ١: ٧٤.
(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

اللقب منقولاً من غير الإنسان كزين العابدين، فإنّ مقتضى هذه العلة أنّه لا يجب تأخيره عن الاسم، ومع هذا عمّم النحاة الحكم بوجوب تأخير اللقب عموماً عن الاسم مع قصور العلة لاقتصارها على ما كان من الألقاب منقولاً من غير الإنسان فسمحوا بجاء زيد زين العابدين ومنعوا العكس. وعلّل آخرون لهذا الحكم النحويّ بأنّ اللقب لو قدّم ضاعت فائدة الاسم، لأنّه يفيد فائدة الاسم وزيادة، ولأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف(١).

٧ ـ أجاز الفرّاء رفع «الصابئون» في قوله تعالى: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾(٢) عطفاً على محلّ إسم إنّ قبل دخولها وهو الرفع لأنّ إنّ ضعيفة فلا تؤثّر إلّا في الإسم دون الخبر، لذلك فإنّ الخبر باقٍ على رفعه، والذين لا يتبيّن فيه الإعراب فجرى على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فجاز رفع الصابئين رجوعاً إلى أصل الكلام(٣)، أما سيبويه فإنّه لا يجيز ذلك(٤)، لأنه يقول المانع موجود وهو إنّ فهو كالعمل بالمنسوخ مع قيام الناسخ(٥).

---

(١) أنظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ١: ١٢٨.

(٢) من آية ٦٩ من سورة المائدة.

(٣) أنظر الفراء، معاني القرآن ١: ٣١٠ ـ ٣١١.

(٤) انظر سيبويه، الكتاب ١: ٢٩٠.

(٥) انظر حاشية العدوي على شرح شذور الذهب ١: ٨١.

وفي تعليل الفرّاء ما يوضّح تأثيـر التفكير المنـطقي في التعليل النحويّ، كما أنّ في تعليل سيبويه دليلاً على تأثير أصول الفقه في النحو منذ وقت مبكر.

٤ ـ الأقيسـة:

سبق أن ذكرنا عند حديثنا عن التعاريف النحوية أنّ هذه التعريفات عكست عند المتأخرين أكثر من غيرهم المدى الكبير الذي وصل إليه تأثير المنطق في النحو، وسقنا على ذلك الأمثلة الكثيرة، ويبدو صدق هذه المقولة مرة أخرى هنا في تعريف القياس، فقد عرّفه أو بالأحرى فسّره أحد المتقدمين وهو الزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧هـ تفسيراً لغويّاً واضحاً خالياً من رموز المنطق الغامضة ومصطلحاته فقال «لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب عرفنا آسم الفاعل، فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم»[1].

وفعل مثل ذلك الأنباري المتوفي سنة ٥٧٧هـ وهو في ساقة المتقدمين وأوائل المتأخرين، فذهب إلى أنّ القياس «حمل غير

---

(١) الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٤.

المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم»[1].

أما المتأخرون فإن أفضل ما يساق نموذجاً لتعريفاتهم المنطقية للقياس، ولتفسيراتهم لهذه التعاريف تعريف الأخضري له نظماً بقوله:

إنّ القياس من قضايا صُوِّرا
مستلزماً بالذات قولاً آخرا[2]

وتعريف الملوي له في حدود هذا المفهوم بقوله «قول ملفوظ أو معقول ركّب بصورة مخصوصة»[2] ثم شروعه في تفسير التعريف والاحتراز بأجزائه بقوله «فقول جنس خرج عنه المفرد لأنّ القول عند المناطقة خاص بالمركب، ومن قضايا صوّرا خرج المركب الذي ليس بقضية، والقضية الواحدة وإن لزمها لذاتها قول آخر كعكسها المستوى، أو عكس نقيضها، والمركبة نحو زيد قائم لا دائماً، إذ لا يطلق عليها أنّها قضيتان وإن كانت في قوة القضيتين، والمراد أنّ القياس مؤلف من قضيتين فأكثر على القول بأن القياس يتألف من أكثر من قضيتين، فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث، يلزم عنهما قول آخر، وهو العالم حادث، والمؤلف من أكثر كقولنا: النباش آخذ للمال

(١) الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص ٤٥.
(٢) شرح الملوي لسلّم الأخضري، ص ١٠٨ ــ ١١١ بتصرف.

خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر، وهو النباش تقطع يده، والأول يسمّى بسيطاً، والثاني مركباً، ومستلزماً: أخرج الاستقراء والتمثيل والضروب العقيمة التي لا يقطع بصدق لازمها لإمكان تخلّف مدلولها عنها، وبالذات: أي بذاته، أخرج الضروب العقيمة التي يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة نحو لا شيء من الإنسان بفرس، وكلّ فرس صهّال، فإنّه يستلزم لا شيء من الإنسان بصهّال، لكن لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة آتفاقاً، وأخرج نحو قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما موضوع الأخرى نحو زيد مساو لعمرو، وعمرو مساو لبكر، فإنّ هاتين القضيتين مستلزمتان زيد مساوٍ لبكر لا لذاتهما بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي أنّ مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء، ولذلك صدق هذا اللازم، فلو لم تصدق لم يستلزم القياس شيئاً كما إذا قلنا الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للناطق لا يلزم منه أنّ الإنسان مباين للناطق لأنّ مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مبايناً لذلك الشيء، وكذا إذا قلنا الواحد نصف الاثنين، والاثنان نصف الأربعة لا يلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة، لأن نصف النصف لشيء لا يكون نصفاً له، وقولاً آخراً: أي لا يكون عين إحدى المقدمتين، فإذا قلت كل إنسان حيوان، وكل حيوان

جسم، أنتج كل إنسان جسم، وهو ليس عين إحدى المقدمتين، فأخرج بقوله قولاً آخر القضيتين المستلزمتين لإحداهما لأن اللازم ليس قولاً آخر»[1].

أما المعاصرون فقد حاولوا أن يقتدوا بالقدامى في تبسيط الأمور وتفصيلها بعيداً عن المصطلحات المنطقية التي كانت ديدن المتأخرين في تعاريفهم وشروحهم كما رأينا، فوصف فندريس القياس بأنه «العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف»[2].

وعرّفه عباس حسن بأنّه «محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وتفريعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة»[3].

وبيّن صلاح الدين الزعبلاوي أنّ المقصود بالقياس «ما أطبقت أقوال كثرة الأئمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة أو صياغته على مثال معلوم نتيجة آستقراء كلام العرب، وحمل بعضه على بعض»[4].

وذكر الدكتور مهدي المخزومي أنه «حمل مجهول على

---

(١) شرح الملّوي لسلّم الأخضري، ص ١٠٨ ـ ١١١ بتصرف.
(٢) فندريس: اللغة، ص ٢٠٥.
(٣) عباس حسن: رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، ص ١٦.
(٤) أنظر د. رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٣٤٨.

معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما آختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت»[1].

بعد هذا نتحدث عن أركان القياس وعن تطبيقاته في الدرس النحويّ فنقول أنّها أربعة: المقيس عليه وهو ما يسمّى بالشاهد وهو الأصل، والمقيس وهو الفرع المحمول على الأصل، والعلة الجامعة وهي الداعية إلى عملية القياس، أو السبب الذي من أجله آستحق المقيس حكم المقيس عليه، والحكم وهو ما يظهر نتيجة لقياس المقيس على المقيس عليه بالعلة الجامعة كأن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو جائز الوجهين أو نحو ذلك من الأحكام النحوية.

ويتمثّل القياس النحويّ بأركانه هذه في أن تركّب مثلاً قياساً للدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعله فتقول «اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد»[2]، ويتمثّل كذلك فيما أجراه العرب أنفسهم من حمل بعض الكلمات في آستعمالاتهم على كلمات أخرى وإعطاء الأولى حكم الثانية لوجه يجمع بينهما، كجريانهم

(١) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، المدخل، ص ٢٠.
(٢) السيوطي: الاقتراح، ص ٣٩.

في الاستعمال على إدخال الفاء على خبر الموصول في قولهم: من يأتيني فله درهم، قياساً للموصول على الشرط لمشابهته إيّاه في إفادة العموم، ثم مجيء النحاة بعد ذلك ونقلهم آستعمالات العرب لهذا القياس وتسجيلهم له وإقرارهم به وتنبيههم على علته[1]، ويتمثّل أيضاً في صنيع النحاة آبتداء بإلحاقهم صيغة بأمثالها في حكم ثبت لها بآستقراء أهل اللغة لكلام العرب حتى آنتظمت من ذلك قاعدة عامة تخوّل المتكلم الحقّ في أن يقيس على تلك الصيغ المسموعة في كلام العرب ما ينطق به من أمثالها في الوضع والشكل، ويسمّى هذا القياس الأصليّ، ويكثر في علم الصرف في صيغ التصغير والنسب والجموع[1]، ويتمثّل كذلك في إعطاء النحاة لنوع من الألفاظ حكم ما ثبت لغيرها من الألفاظ المخالفة لها في النوع، ولكن مع وجود مشابهة بينهما من بعض الوجوه، فقد أجاز بعض النحاة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعيّن حرف الجرّ قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ، فكما يجوز لك أن تقول: هذا الكتاب الورقة تساوي درهماً، أي الورقة منه بدرهم، جاز أن تقول: قضيتُ الليلة التي ولدتَ في سرور، أي ولدتَ فيها، ويسمّى هذا قياس التمثيل، ويكثر في علم

---

(1) أنظر محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، ص ٢٧ ــ ٢٩.

النحو[١]. أما القياس من حيث قيمته وأثره في الدرس النحويّ، فقد رأى جمهور النحاة أنّه تالٍ للسماع، ولا يكفي وحده لإثبات قواعد النحو، وإنّما يعتدّ به سنداً لما ثبت منها أولاً بالسماع، يقول أبو حيان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ «لا يمكن الأخذ بشيء قياساً، وإنّما السماع هو أساس كل شيء، وإننا ينبغي أن نستعمل ما آستعملته العرب ونطقت به، ولا نقيس لئلا نتكلم بكلام لم يسمع عن العرب»[٢]، وينقل الشيخ حمزة فتح الله قول الشاطبي[٣] المتوفي سنة ٧٩٠هـ في شرحه على ألفية آبن مالك في بابي الاستثناء والحال «القياس عند أهل اللسان تابع للسماع، فالسماع هو الحاكم لا العكس»[٤].

ولا بدّ في القياس الصحيح الذي يقع به الاستدلال من وضوح وجه الشبه بين الأصل والفرع وضوحاً يطمئن إلى سلامة تعدية حكم الأول إلى الثاني، ولا بدّ فيه أيضاً من عدم مخالفة حكم الأصل للقواعد المتفق عليها لأنّ هذا يخرجه عن نطاق

---

(١) انظر محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(٢) أنظر د. خديجة الحديثي: أبو حيان، ص ١٥٤.

(٣) هو أبو اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، من مؤلفاته أيضاً: الاتفاق في علم الاشتقاق، وأصول النحو، وهو غير أبي القاسم المقري. أنظر الزركلي: الأعلام ١: ٧١؛ وحاشية الخضري علي آبن عقيل ١: ٢٨.

(٤) حمزة فتح الله: المواهب الفتحية ١: ٣٩.

ما يجوز عليه القياس من الأساس، ولكن لا مانع من القياس على أصل آختلف في حكمه كقولهم في إلّا أنّها نابت مناب فعل هو أستثني فهي تعمل عمله قياساً على يا التي نابت مناب أدعو مع أنّ إعمال يا مختلف فيه[1].

ولقد وقع الخلاف في نشأة القياس النحويّ فقيل إنه ظهر عند نحاة البصرة الأوائل قبل أن يترجم منطق اليونانية إلى العربية بحكم إحساس هؤلاء النحاة الفطريّ بالقياس ثم معرفتهم بآستعماله، وقد كان القياس في حدّ ذاته معروفاً في عهد النبيّ وخلفائه بهذا الاسم أو بآسم الاجتهاد بالرأي، وذلك بآعتباره عندهم أصلاً أخيراً من أصول التشريع أقيمت عليه بعض الأحكام الشرعية، روى معاذ بن جبل أنّ رسول الله لـمّـا بعثه إلى اليمن قال له: كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنّة رسول الله، قال: فإن لم يكن في سنّة رسول الله، قال: أجتهد رأيي ولا آلو، قال معاذ: فضرب رسول الله صدري، ثم قال: الحمد لله الذي وفّق رسول رسول الله لما يرضي الله ورسوله[2].

وروي أيضاً أنّ عمر بن الخطاب كتب إلى قاضيه بالبصرة أبي موسى الأشعريّ: الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك ممّا

---

(١) أنظر سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص ١٠١.

(٢) أنظر علي حسب الله: أصول التشريع الإسلامي، ص ١٣.

ليس في كتاب ولا سنّة، إعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور عند ذلك[1].

وروي أيضاً أنّ عمر لمّا ولّى شريحاً قضاء الكوفة قال له «أنظر ما يتبيّن لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً، وما لم يتبيّن لك في كتاب الله فٱتبع فيه سنة رسول الله، وما لم يتبيّن لك في السنة فٱجتهد فيه رأيك، وآستشر أهل العلم والصلاح»[1].

وقيل إنّ الإحساس بالقياس عموماً فطريّ في نفوس كلّ الناس ومنهم العرب، ولكن ككلّ إحساس فطريّ يبقى مهوّشاً يحتاج إلى صقل وتقنين وتقعيد، وهذه لم تتم في القياس عند العرب حتى تأثّر هذا القياس بما كان منه عند مفكّري الأقوام الأخرى الذين تأثّروا بدورهم بالمنطق الأرسطي اليوناني القديم، أو حتى تغذّت الثقافة العربية بلبان الثقافة اليونانية «حينما ترجمت علوم اليونان، فتمّت أصول القياس وتشابكت فروعه، وآستخدم في علم الكلام والفقه، مما جعل النحاة في هذه الفترة يقتفون أثره في مدارس الكلام والفقه، ومن ثمّ تسرّبت أصوله وتعدّدت فروعه في مدارس النحو كذلك»[2] وأصبح علم أصول النحو بذلك علماً يعرف به القياس وتركيبه وأقسامه على حدّ أصول

---

(١) أنظر علي حسب الله: أصول التشريع الإسلامي، ص ١٣.

(٢) د. عبد العال مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص ٩٢ ــ ٩٣.

الفقه، فإنّ بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأنّ النحو معقول من منقول، كما أنّ الفقه معقول من منقول[٢].

وكما نشط القياس في الفقه في المائة الثانية للهجرة نشط في النحو كذلك في ذلك الوقت، وكان أكثر من آهتمّ به من النحويين البصريون، رأينا ذلك عند أوائلهم ومقدّميهم كعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي المتوفي سنة ١١٧هـ الذي كان أشدّ تجريداً للقياس[٣]، وكعيسى بن عمر المتوفي سنة ١٤٩هـ، وأبي عمرو بن العلاء المتوفي سنة ١٥٤، والخليل بن أحمد المتوفي سنة ١٧٥هـ الذي أصبح الغاية في تصحيحه[١]، والذي كان «سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه»[٢] ويونس بن حبيب المتوفي سنة ١٨٢هـ الذي كان «له قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها»[٣]، وسيبويه المتوفي سنة ١٨٨هـ الذي أكثر من القياس في الكتاب.

ثم رأينا هذا الاهتمام يتزايد عند من تلا هذا الرعيل من النحاة البصريين كاليزيدي المتوفي سنة ٢٠٢هـ والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفي سنة ٢١٥هـ، والمازني المتوفي

(١) أنظر السيوطي: الاقتراح، ص ٣.
(٢) أنظر السيرافي: أخبار النحو بين البصريين، ص ٢٥.
(٣) أنظر الأنباري: نزهة الألباء، ص ٤٥.
(٤) ابن جني: الخصائص ١: ٣٦١.
(٥) القفطي: إنباه الرواة ٤: ٧٠.

سنة ٢٤٧هـ التي آشتهر عنه القول «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك آسم كل فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت بعضها فقست عليه غيره»[١]، والمبرد المتوفي سنة ٢٨٥هـ.

وقد آهتم نحاة الكوفة أيضاً بالقياس، بل فاقوا البصريين في الإكثار منه في الدرس النحويّ، يدلّ على ذلك قول الكسائي الكوفي «أنّما النحو قياس يتّبع»[٢]، ولكنه مع ذلك بقي أقلّ جودة من أقيسة البصريين، فقد كانوا يقيسون على كل شاهد يقبلونه، وكان ذلك كثيراً عندهم، في حين كان البصريون يتشدّدون في قبول الشواهد التي يقيسون عليها، وبهذا جعلوا للقياس شأناً كبيراً في الأحكام المتعلقة بالنحو[٣] حتى سمّوا من أجل ذلك بأهل المنطق، لأنّ منهج المتكلمين طغى عليهم منذ بداية العصر العباسي أكثر ممّا طغى على غيرهم، ولأنّ أكثرهم كان من المعتزلة الذين تأثّروا بثقافات اليونان والسريان والرومان والهنود والفرس المترجمة ممّا حملهم على الاهتمام بالاحتكام إلى العقل في القضايا النحوية وعلى العمل بهمّة في سبيل إرساء قواعد

---

(١) ابن جني: الخصائص ١ : ٣٥٧.
(٢) أنظر السيوطي: بغية الوعاة ٢ : ١٦٤، هذا شطر من بيت شعر للكسائي، وشطره الثاني «وبه في كل علم يُنْتَفَعْ».
(٣) أنظر دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٣٨.

العربية على دعائم من النظام المنطقي الدقيق والقوانين المحدّدة الصارمة التي أدّت بهم إلى أن يلقوا جانباً شطراً كبيراً من المسموع الذي رأى الكوفيون أنّه يمكن قبوله والقياس عليه، لأنّ هؤلاء الكوفيين آعتمدوا في الأصل على منهج القراء القائم على السماع وحده، فقد كان فيهم ثلاثة من القراء السبعة المشهورين هم عاصم وحمزة والكسائي، وقد حملهم هذا الاعتماد الأكبر على منهج القراء مع تأثّرهم في الوقت نفسه كالبصريين بالمنهج الكلامي الذي كان سائداً في العراق آنذاك ويقع القياس بمنزلة اللباب فيه على أن يربوا في المقدار وحده على ما كان منه عند البصريين، فقد رأينا الكسائي إمام أهل الكوفة مثلاً «يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلّا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه»(١)، بل لقد رأينا الكوفيين يعتمدون في بعض الأحيان على القياس النظريّ بمقتضى الرأي وحده حين كان يعوزهم الشاهد المسموع، وقد حملهم هذا الجوّ الذي وضعوا أنفسهم فيه على

---

(١) السيوطي: بغية الوعاة ٢: ١٦٤، والمسألة الزّنبوريّة جارية هذا المجرى، فسيبويه لا يجيز إلّا أن نقول فإذا هو هي لأنها متمشية مع المنطق، هو مبتدأ، وهي خبر، وكلاهما ضمير رفع، والكسائي روي له أو سمع: فإذا هو إياها، فآستمسك بما سمع وأجازه وأجاز القياس عليه وإن كان شاذّاً، أما سيبويه فلم يجزه لأنّه لا يؤمن بالشاذ وإن ثبت سماعه فلا يجوز عنده أن نجيزه في أقوالنا ولا أن نقيس عليه فيما يجري في كلامنا. أنظر أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢: ٢٩٦.

أن يتدنّوا عن البصريين في ضبط القياس وإجادته وإحكامه، وعلى أن يكثروا منه كثرة جعلتهم يملأون نحوهم برخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين من بصريين وغيرهم، في حين كان البصريون لا يجرون أقيستهم إلّا على المسموع الكثير المطرد، ويمنعون القياس على ما سواه ويحملونه إذا آستطاعوا على التخريج والتأويل، أو يحكمون عليه بالشذوذ أو الضرورة ونحوهما ويحفظونه لذلك.

ويتضح موقف كلا الفريقين على سبيل المثال في هذا الموضوع في مسألة خبر عسى الذي يكون عندهم جميعاً فعلاً مضارعاً مقروناً بأن أو مجرداً منها، ولمّا سُمِعَ في أمثال العرب: عسى الغوير أبؤساً، وفي أشعارهم التي يحتجّ بها:

أكثرتَ في العذل مُلِحّاً دائماً
لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صائماً[1]

بجعل خبر عسى اسماً، آختلفوا في هذه المسموعات المخالفة للقاعدة العامة، فآعتدّ بها الكوفيون وقبلوها وأقاموا عليها قاعدة أخرى سمحوا بالقياس عليها، ورفضها البصريون وعدّوها

---

(١) قال أبو حيان هذا مجهول لم ينسبه الشرّاح إلى أحد فسقط الاحتجاج به، وقال العيني: لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها، ومُلِحّاً حال من الإلحاح، ودائمًا صفته، ولا تكثرن نهي مؤكد بالنون الخفيفة، ويروى: لا تلحني بمعنى لا تلمني. أنظر شرح الشواهد للعيني ١ : ٢٥٩.

شاذة تحفظ ولا يقاس عليها[١]. وقد أكبّ النحاة بعد هذه الأجيال المتقدمة من نحاة المصرين، فيهما وفي سائر الأمصار أيضاً على البحث في القياس وأكثروا من آستعماله، ورويداً رويداً آل على أيديهم جيلاً بعد جيل إلى التكلف والتمحّل، وآصطبغ بالمنطق والتفلسف، وأصبح عملاً عقلياً صرفاً بعيداً تـامّاً عن الحسّ اللغويّ وعن فطرية الأساليب العربية الصافية، وقد ظهر هذا الاتجاه في الأقيسة ظهوراً بيّناً على يد أبي عليّ الفارسي المتوفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ، ويبدو أنّ آعتزاله حمله على الشغف بالقياس المنطقي في النحو شغفاً أدّى به إلى تحكيمه أحياناً فيما هو ثابت بالسماع[٢]، وقد آفتخر هو نفسه بشيء يوحي بهذا المعنى فقال «أخطىء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطىء في واحدة من القياس»[٣]، كذلك آمتدح آبن جني قياسه وبراعته فيه فقال «لله هو، وعليه رحمته، فما كان أقوى قيـاسه وأشـدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنّه إنّما كان مخلوقاً له، وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلّة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة»[٤].

---

(١) أنظر شرح الأشموني ١ : ٢٥٩.
(٢) أنظر د. عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٢٢٠.
(٣) ابن جني: الخصائص ٢ : ٨٨.
(٤) ابن جني: الخصائص ١ : ٢٧٦ ــ ٢٧٧.

ولكن والحقّ يقال بقي الفارسيّ إذا قورن بمعاصره الرماني المتوفي سنة ٣٨٤هـ موصوفاً بالاعتدال إلى حدّ معقول في هذا الباب، فبينما كان الرماني شديد التعلّق بالقياس المنطقيّ، مغالياً في آستعماله في النحو، متوسعاً في القياس على الشاذ أو القليل، وعلى غير المتسع في الاستعمال وغير المتجه في القياس، كان أبو عليّ الفارسي يرى القياس على الشاذ أو القليل مرجوحاً ويقبله على مضض، ولا يرى القياس على غير المتّسع في الاستعمال وغير المتجه في القياس، لقلته وخروجه مع قلّته على القياس، فإذا جاء الشيء قليلاً وخارجاً عن القياس لم يتجاوز به عند أبي عليّ حدّ ما جاء منه.

أمّا آبن جني المتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ فالحقّ أنّه كان من أعلام القياس ومن أكثر المهتمين به والمعتنين بإجرائه في النحو واللغة، وخير ما يصوّر موقفه في هذا الموضوع مقتطفات من أقواله نكتفي بإيرادها هنا، فهي أفضل ممّا يمكن أن نقوله عن آرائه في القياس والسماع، قال آبن جني «إعلم أنّ المطرد والشاذ عند أهل العربية على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، فالمطرد في القياس والاستعمال جميعاً هو الذي لا نهاية وراءه نحو رفع الفاعل ونصب المفعول،

والمطرد في القياس الشاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذر ويدع، لا يقال فيهما وذر ولا ودع، وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس... والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس قولهم آستحوذ، وأغيلت المرأة، القياس يوجب إعلالهما لأنهما بمنزلة آستقام وأبانت، ولكَن السماع أبطل فيهما القياس... قال أبو عليّ: والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازه أبو العباس ـ يعني المبرد ـ من تتميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين، لأنّه أجاز في مقول مقوول، وفي مصوغ مصووغ... قال أبو عليّ: فسبيله في هذا سبيل من قال: قام زيداً لأنّه خارج عن القياس والاستعمال»[1] وقال أيضاً:

ـ «إنّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[2].

ـ «ليس شيء ممّا يختلفون فيه ـ على قلّته وخفّته ـ إلاّ له من القياس وجه يؤخذ به»[3].

ـ «للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس»[4].

---

(١) ابن جني: المنصف ١: ٢٧٧ ـ ٢٧٨.
(٢) ابن جني: الخصائص ٢: ٨٨.
(٣) ابن جني: الخصائص ١: ٢٤٤.
(٤) ابن جني: الخصائص ١: ١٨٩.

ولقد آمتلأت كتب النحو منذ هذا الوقت المبكر بألوان الأقيسة وأنواعها، وكان لكل نحويّ منها نصيب، وأجرى كثيرون من النحاة أقيستهم الخاصة بهم التي خالفوا بها أقيسة الآخرين، وتعود هذه الكثرة وهذا التنوّع في الأقيسة إلى أسباب كثيرة منها:

ـ أنّ قدامى النحاة من الأوائل لم يكونوا يستطيعون أن يستقرئوا جميع ما ورد في كلام العرب لاستحالة الاستقراء التام عمليّاً، فآضطروا إلى الاكتفاء بالمقدار الذي يقع في دائرة الوسع، وهو مقدار يفيد الثقة عندهم بأن اللغة جارية في مثله على قاعدة واحدة ونمط متشابه، لذلك فإنّه من الممكن إجراء ما عداه مما يشابهه وقياسه عليه.

ـ وأنّ نسبة الاستقراء نفسه كانت تختلف من نحويّ إلى آخر، فقد يتوفّر لأحدهم من الاستقراء لكلام العرب ما يراه كافياً لوضع قاعدة مّا يجيز القياس عليها، بينما لا يبلغ الآخر في تتبّعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلّي فيقصر لذلك الأمر على السماع، وقد يتساوى نحويّ ونحويّ أو يتقاربان فيما سمعاه ثم يكتفي أحدهما بما سمعه ويجعله مفتاحاً للقياس ويستقلّه الآخر فلا يتخطّى به حدّ السماع.

ـ وأنّ النحاة قد يختلفون في إجراء القياس على ما يسمعون، فبعضهم يجريه وبعضهم لا يجريه تبعاً لاختلافهم في أمانة الرواة أو لتفاوت ثقتهم بعربية النقلة وفصاحتهم، أو تبعاً

لتنوّع ألوان فهمهم أو إعرابهم للمسموع، وقد يختلفون أيضاً فيه آختلافاً مبدئياً كما حدث بين الكوفيين الذين أجروا أقيستهم على الشاهد الواحد أو الشاهدين في حين آمتنع البصريون عن مجاراتهم في هذا السبيل.

ولقد آستمرت مسيرة القياس المنطقيّ في الدرس النحويّ تتصاعد وتتفاعل وتنمو وتشتدّ حتى أصبح هذا القياس «معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه»[1] وذلك على الرغم من ظهور دعوات متعاقبة في أزمنة متلاحقة تنادي بإبطال القياس في النحو واللغة وفي علوم الشريعة على حدّ سواء، فقد دعا آبن حزم الفقيه الأندلسي الظاهري المتوفي سنة ٤٥٦هـ إلى هذا بحزم في جميع علوم اللغة والدين فنادى بالأخذ بظاهر المسموع في اللغة في الدرس النحويّ، وبالوقوف عندما يظهر من الكتاب والسنّة في شؤون الدين، وحذا حذوه آبن مضاء القرطبي المتوفي سنة ٥٩٢هـ وكان أيضاً ظاهريّ المذهب في الفقه، فدعا إلى إلغاء القياس في الفقه والنحو معاً، وإلى الاعتماد على السماع في اللغة والمحافظة من خلاله على لهجات العرب وطرز خطابهم، ثم جاء أبو حيّان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ فتعصّب للسماع الكثير وجعله الأصل، وهو القائل في هذا الموضوع:

(١) السيوطي: الاقتراح، ص ٣٨.

ـ «لا يمكن الأخذ بشيء قياساً، وإنّما السماع هو أساس كل شيء، وأننا ينبغي أن نستعمل ما آستعملته العرب ونطقت به، ولا نقيس لئلا نتكلّم بكلام لم يسمع عن العرب»[١].

ـ«تأويل الشيء الكثير ـ يعني الشيء الكثير المسموع عن العرب ـ ضعيف جداً لأنّا إنّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»[٢].

ـ «ولمّا كان المضارع المثبت لم يرد منه وقبله الواو إلاّ هذه الألفاظ النادرة[٣] لم يُبْن على ذلك قاعدة لمخالفة القياس

---

(١) أنظر د. خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص ١٥٤.

(٢) أبو حيّان: منهج السالك، ص ٢١٤.

(٣) وهي كما أوردها أبو حيان قول الشاعر:

فـلمّـا خـشـيـتُ أظـافـيـرَه نـجـوت وأرْهَـنُـهـم مـالـكـا

أي نجوت وأنا أرهنهم مالكا.

وقول عنترة:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأَقْتُلُ قَومَها زَعَماً وربِّ البيت ليس بمَزْعَم

يريد وأنا أقتل قومها.

وقول زهير بن أبي سلمى:

بُـلِيـنَ وتـحـسـب آيـاتـهـنّ عن فـرط حـولين رقـاً محيـلا

أي وأنت تحسب، ويحتمل أن يكون منه: إنّ الذين كفروا ويصدّون. أي وهم يصدّون. أنظر أبا حيان: منهج السالك، ص ٢١٣. والشاعر في البيت الأول هو عبد الله بن همام السلولي، والصواب في هذا البيت أظافيرهم كما هو واضح من أرهنهم، ولا بدّ أن الخطأ ليس خطأ أبي حيّان. أنظر شرح ابن عقيل لألفية آبن مالك ١: ٥٥٥. وقد روي الشطر الثاني لبيت عنترة «زعما لعمر أبيك ليس بمزعم». أنظر الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٣٠٠.

ولقلّة هذه الألفاظ ولاحتمالها التأويل السهل السائغ»[1].

ــ «ومثل هذه القاعدة لا تثبت بمثال أو مثالين يحتملان غير الحال، إنّما يثبت هذا بآستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلّي يغلب على الظنّ أن الحكم منوط بذلك»[2].

ويبدو أنّه متأثّر في هذه الأقوال ونحوها بآبن مضاء وبغيره

---

(١) أبو حيان: منهج السالك، ص ٢١٣.

(٢) أبو حيان: منهج السالك، ص ١٩٤. وكان أبو حيّان يتحدث عن إثبات قاعدة كلية هي أنَّ المضاف متى كان جزءاً للمضاف إليه أو كالجزء جاز أن تأتي الحال من المضاف إليه، وقد تعرّض لمثالي هذه القاعدة وهما قوله تعالى في الآية ٤٧ من سورة الحِجْر: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلّ إخواناً﴾. وقوله تعالى في الآية ١٢٣ من سورة النحل: ﴿ثم أوحينا إليك أن آتبع ملّة ابراهيم حنيفا﴾. وقال: وهذا الذي ذهب إليه الناظم ــ يعني آبن مالك ــ من مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان جزءاً أو كالجزء كما مثلناه ليس بمختار، بل الصحيح أن ذلك ممنوع على الإطلاق، إلاّ إذا كان المضاف إليه في موضع فاعل أو مفعول نحو قول مالك بن الريب:

تقول آبنتي إنّ آنطلاقك واحداً ... إلى الرَّوع يوماً تاركي لا أَبَا لِيا

فواحداً حال من الكاف في آنطلاقك وهي في موضع رفع بالمصدر لأنها فاعله، ولا يجوز وقوع الحال من المضاف إليه في نحو: ضربتُ غلامَ هندٍ ضاحكةً، وسبب منع ذلك أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، وهند الجار لها إمّا معنى الإضافة وهو نسبة الغلام إلى هند، وإمّا اللام التي كانت قبل حصول الإضافة، وكلّ منهما لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال، وأمّا ما آستدلّ به آبن مالك على جواز ذلك في هاتين الآيتين فلا حجة فيه، أمّا إخواناً فيحتمل أن يكون منصوباً على المدح، وأمّا حنيفاً فيحتمل أن يكون حالاً من ملّة، وذكرّ على معنى الدين، لأنّ الملّة هي الدين، وكأنّه قال: أن =

من أهل الظاهر كما تقول الدكتورة خديجة الحديثي، فهي تذهب إلى أنّ أبا حيّان من هذه الناحية «أقرب إلى الظاهرية منه إلى غيرهم، فكما ألغى آبن مضاء القرطبي القياس متابعاً في ذلك فقهاء الظاهرية في إلغائه، ألغى أبو حيّان القياس، أو بعبارة أوضح لم يعتدّ به إلّا عند الضرورة، أو للاستئناس به... وكان يرى أنّ المختلفين في المسائل النحوية لو علموا بالسماع وأخذوا به لما آختلفوا ولما نشأت هذه المسائل المعقدة الطويلة»[1].

أما المشتغلون بالنحو ممّن يعدّون في ساقة المتأخرين ومن أواخرهم، فقد آل القياس النحويّ على أيديهم في أواخر عصور المماليك وخلال العصور العثمانية إلى الجمود، وآكتفوا بتداول ما ورثوه فيه عن السابقين، وتوقفوا عن الاجتهاد فيه والإضافة إليه لما كان عليه حال جمهورهم من ضعف الاجتهاد وكثرة التقليد، ولانعدام السليقة اللغوية عند أكثرهم، وفقدان الروح الفطرية في جلّ مؤلفاتهم، وما كان مبتكراً من أقيستهم وهو قليل كانت مقاييسه قائمة على المنطق اليوناني الصوري، ومناهجه متأثرة بالمنهج الأرسطي القديم.

وقد تسلّم المعاصرون هذا الإرث على هذا الشكل،

= آتبع دين ابراهيم حنيفاً، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستكن في آتبع، وإذا آحتمل ذلك لم يكن في الاستدلال به حجة على إثبات قاعدة كلية. أنظر أبا حيان: منهج السالك، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(١) د. خديجة الحديثي، أبو حيان، ص ٤١٤.

ـدأوا يعالجون قضايا النحو المنطقيّ وفي مقدمتها قضية القياس في النحو معالجات تفاوتت في القوة والضعف، وفي الكمال والنقص، وفي التأثير وعدمه، وآندرجت هذه المعالجات تحت ما سمّي بدعوات تجديد النحو أو تيسيره، وكان بعضها نتيجة جهد فرديّ، وبعضها الآخر نتيجة جهد جماعيّ، وممّا كان كذلك قرارات مجمع اللغة العربية[1] في القاهرة، ومن هذه القرارات التي شملت جوانب متعددة من النحو ما هو خاصّ بالقياس، وأهمّها:

١ ــ **قرار التضمين**: وهو أن يؤدّي فعل أو ما في معناه مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم، وذلك عن طريق القياس، شريطة تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة يؤمن معها اللبس وتدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، وشريطة ملاءمة التضمين للذوق العربي وأن يكون لغرض بلاغيّ.

٢ ــ **قرار التعريب**: وذلك بآستعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم.

٣ ــ **قرار المولَّد**: وهو اللفظ الذي آستعمله المولدون على غير آستعمال العرب، وهو قسمان:

---

(١) أنظر سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص ١٠٩ ــ ١١٣، نقلاً عن مجلة مجمع اللغة العربية ١ : ٣٣.

(أ) قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب كالاصطلاحات التي آستعملوها في العلوم والصناعات، وهذا القسم يدخل في كلام العرب قياساً، ويعدّ سائغاً.

(ب) وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب إمّا بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ آرتجالاً ترتجله السوقة في البداية وتروجه، ثم يسري بعد ذلك إلى بعض الخاصة في كلامهم العادي كالجعلصة والشرشحة مثلاً، وهذا القسم غير جائز في فصيح الكلام.

وعندي أنّ خير الأمور في قضية القياس برمّتها الوسط، فالقياس في حدّ ذاته عمل عقليّ نشيط يعكس ذكاء متقنه ويظهر قدراته على إجرائه وتطبيقه في ميدان النحو، وفي الوقت نفسه فإنّ الإفراط فيه والإيغال في فلسفته ومنطقته أمر لا يسوغ الاندفاع فيه في الدرس اللغويّ كشأن التزيّد المذموم في سائر الأمور، ولا سيّما إذا لاحظنا ما هو قائم فعلاً من الفروق الطبيعية بين القياس النحويّ والقياس الفلسفيّ، من هنا فإنّنا لا نرى ردّ القياس جميعه أو قبوله جميعه، بل نذهب إلى أن ثمة حاجة ما تزال قائمة إلى آعتبار ما أجراه قدامى النحاة من الأقيسة إلى جانب ما أقرّوه من المسموعات مصدرين أساسيين من مصادر النحو واللغة. وخير ما يشجّع من المواقف والأقوال على الاعتدال في

القياس النحويّ ويدعو إليه ويبيّن الفرق بينه وبين القياس الفلسفيّ ويحدّد مواصفات المقبول منه:

ـ ما عرف من جريان القياس على ألسنة العرب الذين يحتجّ بكلامهم جرياناً فطريّاً دون التصريح بآسمه أو إقامته قصداً.

ـ قول المازني المتوفي سنة ٢٤٧هـ «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك آسم كل فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره»[١].

ـ قول آبن جني المتوفي سنة ٣٩٢هـ «هذا كله من كلام العرب ولم يسمع منهم، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه»[٢].

ـ قول أبي حيان التوحيدي المتوفي[٣] سنة ٤٠٠هـ على الأرجح «سئل بعض العلماء بالنحو واللغة فقيل له: أيستمرّ

---

(١) أنظر ابن جني: الخصائص ١: ٣٥٧.

(٢) أنظر محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، ص ٧٢.

(٣) ذكر محققا كتاب الهوامل والشوامل في مقدمتها عليه أنه توفي سنة ٤١٤هـ. أنظر أبا حيان التوحيدي ومسكويه: الهوامل والشوامل، مقدمة المحققين ح. وفي الأعلام ٥: ١٤٤ أنه توفي نحو سنة ٤٠٠هـ، وذكر الدكتور أحمد الحوفي أنه آختلف في وفاته فقيل توفي سنة ٣٦٠هـ وقيل سنة ٣٨٠هـ وقيل سنة ٤٠٠هـ وهو الأرجح، وقيل سنة ٤١٤هـ. أنظر د. أحمد الحوفي: أبو حيان التوحيدي، ص ٤٧ ـ ٤٩.

القياسُ في جميع ما يذهب إليه في الألفاظ؟ فقال لا ، فقال السائل: فينكسر القياس في جميع ذلك، فقال لا ، فقيل له: فما السبب؟ فقال لا أدري، ولكن القياس يفزع إليه في موضع ويفزع منه في موضع»[1].

ـ تصوير مسكويه[2] أو آبن مسكويه المتوفي سنة ٤٢١هـ للفرق بين قياس النحويّ وقياس الفيلسوف بقوله «أمّا قياس النحويين فليس مبنيّاً على أوائل ضرورية، فلذلك لا يستمرّ. . . فأمّا الفيلسوف فقياساته كلّها مستمرة لا ينكسر منها شيء، لا سيّما ضرب من القياس وهو المسمّى برهاناً»[1].

ـ قول الدكتور مهدي المخزومي «كان الخليل بن أحمد إذا تناول مسألة وأراد القياس عليها، أو قياسها على غيرها، نحا نحواً لغويّاً مقبولاً في نظر الدرس اللغويّ، ولم يفلسف المسألة، أو يتكلف تعليلاً عقلياً، وإنّما يستعرض في ذهنه آستعمالات العرب وأساليبهم، فإذا ساعده ذلك على حمل هذه المسألة عليها فعل. . . وكان الفراء. . . يتناول القياس تناول الخليل إيّاه، بانياً إيّاه على ما يحسّ به من شبه بين المسألتين، أو بين الموضوعين،

(١) أبو حيان التوحيدي ومسكويه: الهوامل والشوامل، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.
(٢) أنظر د. أحمد الحوفي، أبو حيان التوحيدي، هامش ٢٦١.

دون أن يتكلف آستنتاجاً أو يتمحّل في آستنباط»[1].

وفيما يلي نماذج لبعض أقيسة النحويين التي جرت بها أقلامهم وحوتها كتبهم وتصانيفهم ليصار من خلالها إلى تصوّر ما كانت عليه أوائل الأقيسة، ثم معرفة المدى الذي وصلت إليه هذه الأقيسة فيما بعد من التأثّر بالمنطق ومصطلحاته وبالفلسفة ومناهجها:

١ ــ قرّر النحاة أنّ وزن فَعْل يكون قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدّي كردًّ ردّاً، وذهب سيبويه والأخفش الأوسط إلى أنّ المراد بالقياس هنا أنّه إذا ورد شيء من هذه الأفعال الثلاثية المتعدية ولم يعلم كيف تكلم العرب بمصدره، فإنّك تقيسه على هذا، لا أنّك تقيس مع وجود السماع، أمّا الفراء، فقد ذهب إلى أنّه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره، وحكى السيوطي في الهمع عن بعضهم أنّه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلاّ بالسماع فلا يقاس على فَعْل ولو عدم السماع[2].

٢ ــ ذهب آبن مالك إلى أنّ آرتفاع الظاهر بأفعل التفضيل لم يسمع من العرب إلاّ بعد نفي، وأنّه لا بأس بآستعماله

(١) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، المدخل، ص ٢٢ ــ ٢٣.

(٢) أنظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٢: ٣٠٤.

بعد نهي أو آستفهام فيه معنى النفي، كقولك: لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك، وهل في الناس رجل أحقّ به الحمد منه بمحسن لا يمنّ[1].

٣ ـ أجاز آبن مالك تأكيد الضمير المتصل مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً بضمير الرفع المنفصل نحو: قمت أنا، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وزيد جاء هو، ورأيتني أنا، أما إذا أتبع المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك إيّاك، فمذهب البصريين أنّه بدل، ومذهب الكوفيين أنّه توكيد، وقد رجّح آبن مالك رأي الكوفيين، بناء على أنّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع[2]. ومن الواضح أنّ آبن مالك بنى الحكم على القياس وحده دون سماع.

٤ ـ ومما بني فيه الحكم على القياس وحده ترخيم المركب المزجي، فالمنقول أنّ العرب لم ترخّمه، وإنّما أجاز ذلك النحويون قياساً على ما فيه تاء التأنيث الذي سمع عن العرب ترخيمه، والعلة في القياس أنّ الجزء الثاني يشبه تاء

---

(١) أنظر شرح الأشموني ٣: ٥٥.
(٢) أنظر شرح الأشموني ٣: ٨٤.

التأنيث من وجوه: فتح ما قبله غالباً، وآحترز بغالباً عن نحو معد يكرب، وحذفه في النسب، وتصغير صدره، كما أنّ تاء التأنيث كذلك[1].

٥ ـ ممّا حاد عن القياس في باب التصغير لمخالفته السماع قولهم في المغرب مغيربان، وفي العشاء عشيّان، وفي عشية عشيشية، وفي إنسان أنيسيان، وفي بنون أبينون، وفي ليلة لييليه، وفي رجل رويجل، وفي صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبيّ أصيبية، وفي غلمه بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام أغيلمه، فهذه الألفاظ ممّا آستغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، أي فمغيربان وما بعده كأنّه تصغير مغربان، وعشيان، وعشّاه بتشديد الشين، وأنسيان، وليلاة، وراجل، وأصبية، وأغلمة، وأبنون، وممّا حاد عن القياس في باب التكسير لمخالفته السماع فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع، فهذه جموع لواحد مهمل آستغني به عن جمع المستعمل، وهكذا آعتبر النحاة ما خالف المسموع في بابي التصغير والتكسير حائداً عن القياس خارجاً عن سننه، أي شاذّاً يحفظ ولا يقاس عليه، والقياس في

(١) أنظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٣: ١٧٩.

تصغير المغرب مغيرب، وفي العشاء عشيّة، وفي عشيّة عشيه بحذف إحدى الياءين من عشيه لتـوالي الأمثال، وإدغـام ياء التصغير في الأخرى والأصل عشيية بثلاث ياءات، وفي إنسان أُنَيْسين إن آعتبر جمعه على أناسين وأنيسان إن لم يعتبر، وفي بنون بنيّون، وفي ليلة لييلة، وفي رجل رجيل، وفي صبية صبية، وفي غلمة غليمة، والقياس في تكسير رهط رهوط، وفي باطل بواطل، وفي حديث أحدثه وحدث، وكذا كراع بضمّ الكاف وهو مستدقّ الساق، وقطيع بفتح القاف، وفي عروض بفتح العين عرائض[1].

٥ ــ المصطلحات والأساليب:

إذا تتبّعنا موضوع المصطلحات النحوية من حيث نشأتها ثم تطوّرها التاريخي، ومن الناحية الموضوعية أيضاً، فإننا نجد أن أبا الأسود الدؤلي المتوفي سنة ٦٩هـ يعدّ أول[2] من ذكر أنّه وضع مصطلحات خاصة لبعض أبواب النحو، فقد وضع باب التعجب، وباب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجرّ والجزم وغير ذلك من الأبواب.

ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيـدي البصري المتـوفي

(١) أنظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٤ : ١٥٩.
(٢) أنظر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢١ ــ ٢٢.

سنة ١٧٥هـ فوضع في النحو بعض المصطلحات المختصرة والمحدّدة، وقد نقل الخوارزمي بعض هذه المصطلحات وشرحها مثل: الرفع والنصب والخفض، والضمّ والفتح والكسر، والجرّ[١]، والتوجيه، والحشو، والنّجْر، والاشمام، والقَعْر، والتفخيم، والإرسال، والتيسير، والإضجاع، والجزم، والتسكين، والتوقيف، والأمالة، والنبرة[٢]. ويقول الدكتور شوقي ضيف «وضع الخليل للأبنية المجردة والمزيدة الميزان الصرفي المشهور، وهو شديد الصلة بميزان تفاعيله في العروض مما يؤكّد أنّه واضعه»[٣]. أما سيبويه[٤] البصريّ إمام النحاة المتوفي سنة ١٨٨هـ، فقد صرف جهده في البداية إلى تثبيت المصطلحات التي وضعها الخليل، ثم أخذ يضع مصطلحات أخرى جديدة، ولكن الأمر لم يؤل في كتابه إلى مصطلحات ثابتة مستقرّة يلتزمها سيبويه هنا وهناك في شتى المواطن والمناسبات، وكل ما كان من ذلك على وجه الإجمال أسماء عابرة وتراكيب متغيّرة لا تكاد تثبت على لفظ واحد أو صورة واحدة إلاّ قليلاً.

(١) قصد الخليل بالجرّ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند آستقبال ألف الوصل نحو: لم يذهبِ الرجلُ. أنظر الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص ٣٠.

(٢) أنظر الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص ٣٠.

(٣) د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٣٥.

(٤) أنظر علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص ١٦٦ ــ ١٦٩.

على كل حال لم يكتب لجميع المصطلحات التي آستعملها سيبويه في كتابه «البقاء»، فقد أهمل بعضها وحلّ محلّه غيره، وبقي بعضها قيد الاستعمال حتى الآن، ومن مصطلحاته التي آندثرت وحلّ محلّها في الاستعمال غيرها «مجاري أواخر الكلم»[1] وهي التي آصطلح الآن على تسميتها «أنواع الإعراب والبناء»، و«الحشو»[2]، وقد آصطلح على تسميته فيما بعد «الصلة»، و«الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل»[3] ويطلق عليها الآن «أسماء الأفعال»، و«البيان»[4] المعروف الآن بـ«فك الإدغام».

ومما بقي من المصطلحات القديمة ماثلاً ومتداولاً حتى اليوم دون تغيير: الاسم، والفعل، والحرف، والتنوين، والحال، والاستثناء، والنداء، والترخيم، والندبة، وآسم الفاعل، والصفة المشبهة به.

هذا ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض المصطلحات التي لم يقدّر لها البقاء قد أخذ آسمه المستعمل الآن من كلام سيبويه عنه وآفتنانه في تسميته كالصلة مثلاً، فبعد ما سمّى الصلة حشواً

(١) سيبويه: الكتاب ١: ٢.
(٢) سيبويه: الكتاب ١: ٢٦٩.
(٣) سيبويه: الكتاب ٢: ١٥٨.
(٤) سيبويه: الكتاب ٢: ٤٠٨.

وأدار أكثر الكلام عليها بهذا الاسم عاد فقال «فكما أنّ الذي لا يكون إلاّ معرفة لا يكون مَا ومَنْ إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصلةُ إلاّ معرفةً، وتقول: هذا مَنْ أَعْرِفُ منطلقٌ فتجعلُ أَعْرِفُ صفةً، وتقول: هذا مَنْ أَعْرِفُ منطلقاً تجعلُ أعرفُ صلة»[1].

وقد كان سيبويه يردّد في كتابه أحياناً أكثر من مصطلح واحد في الأمر الواحد، فقد أطلق مثلاً مصطلح التحقير ومصطلح التصغير على شيء واحد فعاش المصطلح الثاني ومات الأول أو كاد، فهو قد سمّى الباب في العنوان العام بالتصغير فقال «باب التصغير»[2] وآلتزم هذه التسمية في أربعة من عنوانات[2] الفروع، ولكنه جعل في البقية يسمّيه التحقير كثيراً والتصغير قليلاً، وجمع بينهما مرة في عنوان واحد فقال «هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات لأنّك لو كسّرتها للجمع لحذفتها وكذلك تحذف في التصغير»[3] وجعل في أثناء الحديث عنه يذكره تارة بآسم التصغير وأخرى بآسم التحقير.

---

(١) سيبويه: الكتاب ١: ٢٧٠.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢: ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢: ١١٠.

ومن الأمثلة أيضاً على آستعمال سيبويه أكثر من مصطلح في الأمر الواحد أنّه يسمّي التنوين تنويناً في قوله عن زيادتي المثنى «وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنّها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين»[1] ويسمّيه نوناً في قوله «وتقول هذا ضاربٌ عبدَ الله وزيداً يَمُرُّ به، إن حملتَه على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعتَ، فإن ألقيتَ النونَ وأنت تريدُ معناها فهو بتلك المنزلة»[2] ويعود في الباب نفسه فيسميه تنويناً إذ يقول «وتقول هذا ضاربُ القوم حتى زيداً يَضربه إذا أردت معنى التنوين»[3]. وأنّه يسمّي حروف القسم في عنوانها «حـروف الإضافـة إلى المحلوف به»[4] ولكنّه في أثناء الحديث عن حذفها يسمّيهـا حـروف الجرّ والإضـافة فيقـول «وآعلم أنّك إذا حـذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبته، كما تنصب حقاً إذا قلت: إنّك ذاهبٌ حقاً فالمحلوف به مؤكَّد به الحديثُ، كما تؤكّده بالحق، ويُجَرُّ بحروف الإضافة، كما يُجَرُّ حَق إذا قلت: إنّك ذاهب بحَقٍّ»[4]. وكان سيبويه يستعيض في كتابه في بعض الأحيان عن المصطلحات بما يشبه التعريفات أو التفسيرات التي يكون فيها

---

(١) سيبويه: الكتاب ١: ٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ١: ٤٨.

(٣) سيبويه: الكتاب ١: ٥٠.

(٤) سيبويه: الكتاب ٢: ١٤٣، ١٤٤.

ما يوصف به المراد وتستبين به خصائصه التي تدلّ عليه وتميّزه من سواه، وذلك كقوله «هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك»[١] وهو ما آصطلح على تسميته فيما بعد حتى الآن بـ «التنازع»، وكقوله «باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم تُبْدِلُ مكان ذلك الاسم اسماً آخَرَ فَيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأول»[٢] وهو ما نعرفه بآسم «البدل»، وكقوله «باب ما عالجتَ به»[٣] وهو ما نسمّيه «اسم الآلة». وكقوله يعبّر عن المركّب المزجي «هذا باب تحقير كلّ آسم كان من شيئين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَر فجُعلا بمنزلة اسم واحد»[٤] وعن آسم الجمع «هذا باب تحقير ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع، ولكنّه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيرُه كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد لأنّه بمنزلته إلاّ أنّه يُعْنَى به الجميع»[٥] وعن المفعول لأجله «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فآنتصَبَ لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسير لما قبله لَمَ كان، وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه، فآنتصب

---

(١) سيبويه: الكتاب ١: ٣٧.

(٢) سيبويه: الكتاب ١: ٧٥.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢: ٢٤٩.

(٤) سيبويه: الكتاب ٢: ١٣٤.

(٥) سيبويه: الكتاب ٢: ١٤٢.

كما آنتصب الدرهم في قولك عشرون درهماً»[1].

ومن الواضح أنّ هذا النوع من التعريفات أو التفسيرات الذي حلّ محلّ العنوانات طويل غامض يخفي المراد منه في كثير من الأحيان، وفيه وفيما سبقه دلالة على أنّ المصطلحات النحويّة لم تكن قد آستقرّت في عهد سيبويه على نمط واحد موجز محدّد ثابت على النحو الذي رأيناه فيما بعد. أما الفراء الكوفي المتوفي سنة ٢٠٧هـ، فقد آستعمل بعض مصطلحات البصريين، وآستبدل بعضها الآخر بسواه ممّا وضعه غيره من أوائل نحاة الكوفة، وآبتكر بعضاً ثالثاً إضافة إلى ما كان من مصطلحات الفريقين، نجد ألواناً من هذا وذاك وذلك في كتابه «معاني القرآن»، وقد آعتبرت المصطلحات التي وضعها الفراء، وكذلك المصطلحات التي نقلها عن أوائل الكوفيين، مصطلحات خاصة بأهل الكوفة سميت بآسمهم وآتسمت بسماتهم وتداولتها أجيال النحاة منهم، وقد آختلفت عمّا كان منها عند البصريين وقيد آستعمالات نحاتهم.

ومن المصطلحات التي تداولها الفراء «الفعل الدائم» وهو ما سمّاه البصريون «اسم الفاعل» و«ما يجري وما لا يجري» مقابل «ما ينصرف وما لا ينصرف» عند أهل البصرة، و«الخالفة»

(١) سيبويه: الكتاب ١: ١٨٤.

وهو «اسم الفعل» عندهم، و«الخافض والمخفوض» وهو مصطلح للخليل أيضاً وذلك مقابل «الجار والمجرور» وهو مصطلح جمهور البصريين، و«الفعل الواقع» مقابل «الفعل المتعدي» عند البصريين، و«الفعل الذي لم يسمّ فاعله» مقابل «الفعل المبني للمجهول» عندهم، و«مردود» مقابل «معطوف» في آستعمالهم، و«العماد» بدلاً من «ضمير الفصل» عندهم، و«الحرف» يقصد به الفراء الكلمة، وهذا الاستعمال بهذا المعنى جرى به قلم سيبويه كذلك، و«الخلاف والصرف» ولم يقل بهما البصريون[1].

ثم جاء المبرد آخر أعلام المدرسة البصرية المتوفي سنة ٢٨٥هـ فحشد في المقتضب الكثير من المصطلحات القديمة التي آستقرّت والجديدة التي آبتكرت، ومن هذا كلّه «الاسم غير المحذوف»[2] بمعنى الاسم المجرد، و«المفعول الذي لا يذكر فاعله»[3] بمعنى الفعل المبني للمجهول، و«الأسماء المبهمة»[4] بمعنى أسماء الإشارة، و«الاسم الخاص»[5] بمعنى العلم وهما

(١) أنظر د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص٣٠٣ ـ ٣١٦؛ ود. أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ٤٣٩ ـ ٤٥٤.
(٢) أنظر المبرد: المقتضب ١: ٥٣.
(٣) أنظر المبرد: المقتضب ٤: ٥٠
(٤) أنظر المبرد: المقتضب ٣: ١٨٦.
(٥) أنظر المبرد: المقتضب ٤: ٢٧٦.

أيضاً من آستعمالات سيبويه[1].

أمّا فيما تلا من الأزمنة حتى يومنا الحاضر فلم يطرأ على أيدي النحاة أيّ تطوير أساسيّ للمصطلحات النحوية، ودرج الجميع على آستعمال ما آستقرّ منها على أيدي المتقدمين من نحّاة البلدين، ووسم بعضها بأنّه مصطلحات للبصريين، وتميّز بعضها الآخر بأنه مصطلحات الكوفيين، وظهرت على كل قسم علامات أصحابه المميّزة، فكانت مصطلحات البصريين ظاهرة التأثّر كما هو شأنهم في غيرها من نواحي الدرس النحويّ الأخرى بالثقافة الفلسفية والمعارف المنطقية، وظهر على مصطلحات الكوفيين قربها من طبيعة اللغة، يظهر هذا على سبيل المثال في مصطلحي «الحجد» و«لا التبرئة» عندهم، وهما مصطلحان تبدو فيهما بوضوح المسحة اللغوية، في حين أنّ البصريين قابلوهما بمصطلحي «النفي» و«لا النافية للجنس» وهما كما لا يخفى دانيان للطابع الفلسفي.

ومن المصطلحات التي آختص البصريون بآستعمالها: المضارع والأمر وآسم الفاعل وآسم الفعل الماضي وآسم الفعل المضارع وآسم الفعل الأمر والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه، وضمير الفصل

(١) أنظر سيبويه: الكتاب ١: ٢١٩.

وهو الضمير الداخل بين المبتدأ والخبر مثل زيد هو العاقل[1]، وضمير الشأن أو القصة أو الحديث وهو ما لم يتقدمه في الذكر ما يعود عليه كالضمير الوارد في قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾، وحروف الزيادة أو حروف الإلغاء مثل إنْ وأَنْ وما ولا ومِنْ والباء، والادّغام بالتشديد، وآسم الإشارة «هذا» الذي لا يعمل عمل كان نحو: هذا زيدٌ[2] قائماً، والنفي، ولا النافية للجنس، والظرف، والتمييز، والبدل، والصفة أو الوصف، وحروف الجرّ، والعطف بالحروف، وواو المعية، والحشو وهو ما يقع بعد الاسم الموصول، والتوكيد، والاسم الجامد، وهمزة القطع، وهمزة الوصل، وتاء التأنيث.

ومن المصطلحات التي آختصّ بآستعمالها الكوفيون: المستقبل الذي يشمل عندهم المضارع والأمر عند البصريين،

---

(١) ذهب البصريون إلى أنه لا موضع له من الإعراب، وآختلف الكوفيون الذين سمّوه عماداً في إعرابه فأعربه بعضهم إعراب ما قبله وأعربه غيرهم إعراب ما بعده. أنظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة المائة ٢: ٧٠٦.

(٢) أعرب الكوفيون هذا تقريباً وزيدٌ آسمه مرفوع وقائمًا خبره منصوب على آعتبارها من أخوات كان، بينما أعرب البصريون قائمًا حالاً وجعلوا ما قبلها مبتدأ وخبراً. أنظر السيوطي: الهمع ١: ١١٣.

والفعل الدائم وهو آسم الفاعل، والخالفة وهي تسمية[1] الفراء لما سمّاه البصريون آسم الفعل وقد عدّها الفراء قسماً رابعاً من أقسام الكلمة إلى جانب الاسم والفعل والحرف، أما سائر الكوفيين فلم يجعلوا الخالفة قسماً قائماً بذاته كما فعل البصريون والفراء بصرف النظر عن آختلاف التسمية عندهما، بل أدخلوها في طائفة الأفعال وعدّوها أفعالاً حقيقية لأنّها تعمل عمل الأفعال[2] ولدلالتها على الحدث والزمان، والمفعول وهو ما سمّاه البصريون المفعول به، وأشباه المفاعيل وهي ما سمّاه البصريون المفعول المطلق والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه، وضمير العماد وضمير المجهول، وحروف الصلة أو الحشو أو اللغو، والإدغام بالتخفيف، والتقريب العامل عمل كان،

---

(١) أنظر د. أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ٤٥٣، ولكن الشيخ محي الدين عبد الحميد يقول في تعليقه على قول آبن هشام «الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة ـ أي الاسم والفعل والحرف ـ لا غير، أجمع على ذلك من يعتدّ بقوله»، ذهب بعض النحاة وهو جعفر بن صابر إلى أنّ أقسام الكلمة أربعة اسم وفعل وحرف وخالفة، فزاد الذي سمّاه خالفة وزعم أنّه هو الذي يسميه جمهرة النحاة اسم الفعل، وذلك نحو هيهات وأفّ وصه، ولّما لم يكن لكلامه هذا نصيب من الصحة آعتبر المؤلف خلافه غير قائم فقال أجمع على ذلك من يعتدّ بقوله. أنظر ابن هشام: شذور الذهب، ص ١٣. وهذا يعني أنّ جعفر بن صابر هو الذي آبتكر مصطلح الخالفة وليس الفراء كما يقول الدكتور الأنصاري.

(٢) أنظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٣: ١٩٥.

والجحد، ولا التبرئة، والمحلّ أو الصفة، والتفسير أو المفسّر، والترجمة أو التكرير والتبيين، والنعت، وحروف الصفة، والنسق، وواو الصرف، والصلة[1]، والتشديد، والاسم الثابت، والألف والألف الخفيفة والهاء.

وكان إلى جانب ما نسب إلى كل فريق من المصطلحات الخاصة به مصطلحات أخرى آشترك الجميع في آستعمالها، ولم تكن لفريق دون آخر، كالاسم والفعل والمذكر والمؤنث، والنكرة والمعرفة والمبني والمعرب والمفرد والمثنى والجمع.

على كل حال إنّ النحاة في مختلف العصور ولا سيّما المتأخرين منهم درجوا على إيراد مصطلحات الفريقين في كتبهم، وإن كانوا قد عنوا بما كان منها للبصريين بصورة أكبر، ورجّحوه وقدّموه في أكثر الأحيان على ما كان للكوفيين منها أو آقتصروا عليه، نذكر من ذلك على سبيل المثال:

ـ آستعمال آبن مالك لمصطلح الجرّ البصريّ فقط في قوله في الألفية:

بالجرّ والتنوين والندا وأل

ومسند للاسم تمييز حصل

(١) من الملاحظ أن مصطلح الكوفيين هذا هو الذي تغلّب وساد حتى هذه الأيام وليس مصطلح البصريين وهو الحشو.

وقول الأشموني في شرحه لهذه الألفية «ويرادفه الخفض»[1]:

ـ استعمال آبن مالك أيضاً لمصطلح «الضمير» البصري فقط في قوله في الألفية:

فما لذي غيبة أو حضور
كأنت وهو سمّ بالضمير

فالضمير وكذلك المضمر كلاهما آصطلاح بصريّ، وقد ذكر الأشموني في شرحه للبيت أنّ هذا المصطلح البصريّ يسمّيه الكوفيون «كناية ومكنيّاً»[2].

ـ إيراد الصبان في حاشيته لمصطلحي البصريين والكوفيين معاً وهما «لا التي لنفي الجنس» عند البصريين، و«لا التبرئة» عند الكوفيين، وذلك بإضافة الدالّ إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر[3].

ـ تفضيل الصبّان لمصطلح البصريين «النائب عن الفاعل» على مصطلح الكوفيين «المفعول الذي لم يسمّ فاعله» وتعليله لذلك بأنّ مصطلح البصريين أولى وأخصر من مصطلح الكوفيين

(١) شرح الأشموني ١: ٣٠.
(٢) شرح الأشموني ١: ١٠٩.
(٣) أنظر حاشية الصبان ٢: ٢.

«لصدقه على ديناراً من أعطى زيد ديناراً، وعدم صدقه على الظرف وغيره ممّا ينوب عن الفاعل، وإن أجيب بأنّ المفعول الذي لم يسمّ فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره»[1].

ـ قبول آبن مالك في قوله عن المفعول به:

وحذف فضلة أجز إن لم يضرّ
كحذف ما سيق جواباً أو حصر

لإطلاق النحاة البصريين مصطلح «الفضلات» على المنصوبات، ومصطلح «العمد» على المرفوعات، وهما مصطلحان منطقيان يظهر فيهما المغزى الفلسفي بوضوح، وفي أحدهما إشعار بتفاهة المنصوبات في الكلام وقلّة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض، وضآلة ما تحظى به من آهتمام لهذه الأسباب، وفي الآخر إشعار بعكس ذلك في المرفوعات.

ومن الواضح أنّ المصطلحات النحوية شأنها كشأن سائر وجوه الدرس النحويّ ودعاماته الأخرى قد تأثّرت مع مرور الزمان بالمنطق والفلسفة تبعاً لتأثّر المشتغلين بالنحو أنفسهم بهما على النحو الذي أسلفنا إيضاحه في أكثر من مقام، وعلى نحو ما يبدو

(١) حاشية الصبان ٢: ٦١.

على المصطلحات ذاتها التي سقناها كيف كانت في البداية وإلى أيّ شيء آلت وآستقرّت عليه في النهاية كما توحي بذلك أسماؤها.

وقد آمتدّ تأثّر النحاة بالمنطق والفلسفة من المصطلحات النحوية إلى الأساليب التي وضعت فيها هذه المصطلحات، والتي وضع معها فيها الكثير من الألفاظ الفلسفية والصيغ المنطقية مثل: القضايا الصغرى والقضايا الكبرى، وحذف محمول الصغرى وموضوع الكبرى، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص الوجهي، والمعروض والعارض، والماصدق والمفهوم، والمادة والصورة، والاجتماع والانفراد، ومنع الجمع ومنع الخلوّ، والماهية الذهنية والتشخيص الخارجي، والتقييد والإطلاق، والموضوع والمحمول، واللازم والملزوم، والموجود والمعدوم، والقوة والفعل، والجنس والفصل والخاصة، والعهد والاستغراق، والمطلق والمقيد، والذوات والمعاني والمتعلّق، ومثل: لزيادة الثقل زيادة أثر، وليس بعد الجواز إلّا اللزوم، وزيد مندرج تحت الجنس، والمعهود ذهني، وأفراد هذا الجنس، وبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في كذا وينفرد الأعم بكذا، أو بينهما عموم وخصوص وجهي يجتمعان في كذا وينفرد كلّ منهما بكذا، والقضية وموضوعها ومحمولها، والبرهان المكوّن من صغرى وكبرى ونتيجته، ومن حيث هو هو.

وهي الأساليب التي صيغت بها كتب النحو ودروسه عند المتأخرين، يبدو هذا بوضوح في نماذج الأساليب التالية المستغنية عن التعليق:

ــ قال الأشموني «قدّم آبن مالك النكرة لأنّها الأصل، إذ لا يوجد معرفة إلاّ وله آسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقلّ أولى بالأصالة، وأيضاً فالشيء أوّل وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد فإنّه يسمّى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية، وأنكر النكرات مذكور، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم، فكل واحد من هذه أعمّ ممّا تحته، وأخصّ ممّا فوقه، فنقول كل عالم رجل ولا عكس، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره»[1].

ــ علّق الصبان على قول آبن مالك في الألفية «وكلمة بها كلام قد يؤم» بقوله «مجموع هذا الكلام جملة كبرى، لأنّ الخبر فيها جملة، وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبراً، وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين»[2].

(١) شرح الأشموني ١: ١٠٥ ــ ١٠٦.
(٢) حاشية الصبان ١: ٢٧ ــ ٢٨.

ـ ذهب النحاة إلى وجود عموم وخصوص وجهي بين الكلام والكلم، بمعنى أنّهما يجتمعان في قد قام زيد، يقال له كلام لأنه مفيد، ويقال له كلم لأنّه مكوّن من آسم وفعل وحرف، وينفرد كل منهما، فينفرد الكلم في إن قام زيد فلا يقال له كلام لعدم الفائدة ويقال له كلم لأنّه مكوّن من آسم وفعل وحرف، وينفرد الكلام في جاء محمد فيقال له كلام لإفادته ولا يقال له كلم لعدم تضمّنه الحرف، وقد علّق الصبان على هذا فقال «قال ابن جماعة: لا بدّ في اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة أمور: معروضين وعارضين وثلاث ما صدقات ومادة ومتعلق، وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره، أن المعروضين الكلام والكلم، والعارضين العموم والخصوص، والماصدقات الثلاث ماصدقات آجتماعهما وآنفراد كلّ، والمادة الاسم والفعل والحرف، والمتعلّق الصورة الحاصلة من آجتماع كلمتين أو أكثر، وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلّق نظر، إذ الظاهر أنّه يستغني عن معرفته»[1].

ـ قال الصبان «قيل تقسيم الاسم إلى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلوّ لا منع الجمع، لأنّ المعرّف بلام الجنس نكرة معنى، والتحقيق أنّه معرفة معنى أيضاً، لأنّه الماهية المشخصة بقيد ظهورها في فرد مّا، فالشيوع إنّما جاء من آنتشار

(١) حاشية الصبان ١: ٢٧.

الفرد، وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعيّن الموضوع له وهو الماهية، غاية الأمر أنّ انتشار الفرد جعله كالنكرة، أفاده الروداني»[1].

ـ قال الأشموني «المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه سادّاً مسدّ عمدة كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقّف المعنى عليه كقوله:

إنّما الميت من يعيش كئيباً

كاسفاً باله قليل الرجاء»[2]

ـ قال الأشموني «إنّما دلّ آنتفاء قبول لم والتاء والنون على آنتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات، والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم آنعكاسها، أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم، لكونها مساوية للاّزم فهي كالإنسان وقابل الكتابة، يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر، بخلاف الاسم وقبول النداء، فإنّ قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخصّ منه، إذ يقال كل قابل للنداء آسم ولا عكس، وهذا هو الأصل في العلامة»[3].

---

(١) حاشية الصبان ١ : ١٠٣.

(٢) شرح الأشموني ٢ : ١٦٩، وقائل البيت هو عدي بن الرعلاء.

(٣) شرح الأشموني ١ : ٤٦، ٤٧.

ـ تعرّض النحاة للكاف فذكروا انها تكون حرفاً أصليًّا للجر معناه التشبيه، وأنها قد تأتي حرفاً زائداً للجرّ يفيد التوكيد[1]، ومن زيادتها له قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾[2] عند الأكثرين[3]، ومنع آخرون زيادتها في الآية فمنهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات، أي ليس كصفته أو كذاته شيء، والمحققون من هؤلاء على أنها باقية في الآية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى[4].

وقد صوّر الخضري تعليل القائلين بالزيادة في الآية للتوكيد فقال «للزوم المحال على عدم زيادتها وهو إثبات المثل له تعالى لأن النفي يعود إلى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا إلى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ شيء فيكونان مثبتين، ألا ترى أن قولك ليس كابن زيد أحد يدلّ ظاهراً على أن لزيد ابناً وإن احتمل أن نفي المشابهة للابن لعدمه، وإنما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل لأن زيادتها كإعادة الجملة»[4].

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢: ٢١.

(٢) من آية ١١ من سورة الشورى.

(٣) انظر ابن هشام، المغني ٢٣٧ ـ ٢٣٨، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١: ٢٣٢.

ثم صوّر تعليل القائلين ببقائها في الآية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى فذهب إلى أن ذلك «كناية عن نفي المثل للمبالغة في التنزيه كما في قولهم: مثلك لا يبخل، حيث نفوا البخل عن مثله، والمراد لازمه، أي أنت لا تبخل، وعدلوا عن ذلك تنزيهاً عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفي، فكذا في الآية المراد لازمها وهو نفي المثل إذ لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله لأن المماثلة إنما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله، أما حقيقتها المقتضية لإثبات المثل فليست مرادة أصلاً، وقد صرحوا بأنه لا يضر في الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلاً عن استحالة لازمه»[1].

وبعد ذلك أضاف معلقاً «طالما كنت أجد في نفسي منه ـ أي من هذا الذي ذكروه ـ شيئاً، لأن مُحَصَّل هذا الوجه أنّ نفي المثل لازم لحقيقة الآية، وقد تقرّر سابقاً أنّها تقتضي إثباته ولذا أوّلوها بهذه الأوجه فكيف يعقل أن إثبات الشيء ونفيه يلزمان معاً لشيء واحد مع تصريحهم بأنّ تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات، وبفرض صحة أن كلًّا منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذاك تحكّم مع أنّ القصد إبطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا إنّه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أنّ إثبات

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١ : ٢٣٢.

المثل ليس لازماً للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وإن كان الأول أقرب نظير ما مرّ في ليس كآبن زيد أحدٌ لكن عارضه في خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل في نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهي قرينة الكناية بخلاف المثال»[1].

وعلى الرغم من هذا الأسلوب المتجهم ومن هذا المحتوى الذي يضجّ بمصطلحات المنطق وألفاظه فقد ختم كلامه قائلاً «فتفهَّم ذلك فإنّه مما تَحَيَّر فيه الأفهام وقد أوضحناه ولله الحمد»[1].

وقد ظهرت عند النحاة المتأخرين أيضاً وسائل جديدة للحجاج، ومناهج طارئة للجدل تعكس بوضوح مدى تأثّرهم بالمنطق والفلسفة فيهما، فقد أصبحنا نراهم يعمدون إلى تصحيح مذاهبهم لا عن طريق تدعيمها بالأدلة الكثيرة الضافية يسوقونها عليها، بل عن طريق إبطال مذهب المخالفين، ويعمدون إلى آفتراض الاعتراضات التي لم يقل بها أحد على مختارهم ثم الإجابة عنها لتدعيم هذا الذي آختاروه، وهذان أسلوبان فلسفيّان يمتّان إلى قواعد علم الجدل والحجاج التي وضعها الفلاسفة

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١: ٢٣٢.

وأهل المنطق للدفاع عن مذاهبهم وإفحام خصومهم في آن واحد.

وهكذا آل الأمر في النهاية إلى أنّ قارىء كتب المتأخرين وحواشيهم في النحو والمتعامل مع أساليبها ومصطلحاتها وطرائق الجدل والحجاج فيها ونحو ذلك، أصبح يشعر وكأنّه يقرأ حديثاً يغلب عليه المنطق والفلسفة لا حديثاً في النحو الخالص، مما يعكس المدى البعيد الذي وصل إليه تأثّر هؤلاء المتأخرين بهما، وأصبحت جلّ معالجات هؤلاء النحاة لمسائل النحو فلسفية مبنية على أساس الموضوع والمحمول اللذين تتألّف منهما القضية المنطقية، وهما عند المناطقة عمدتها وركناها الوحيدان الثابتان اللذان لا غنى عنهما أو عن أحدهما، أمّا ما عداهما من أجزاء القضية المنطقية فهو فضلة يستغني عنها عندهم، وقد سحب النحاة المناطقة هذا المفهوم المنطقي الخالص الذي يليق بالقضية المنطقية عند أهلها على الجملة اللغوية التي يتعاملون معها مع آختلاف ما بينهما من حيث الخصائص في كلٍّ آختلافاً بيّناً، فالثانية تخضع في الحقيقة لاعتبارات لا تخضع لها الأولى، إذ الأولى محكومة بالعقل وحده أسيرة لأحكامه فحسب، أما الثانية فمرهونة به وبظروف القول وأساليب الكلام وبالعلاقة بين المتكلم والمخاطب أيضاً، وهذه جميعاً هي التي تحدّد إطار ما لا يستغنى عنه في الجملة اللغوية فيبقى فيها، أو ما لا حاجة به

فيها فيسوغ حذفه منها تبعاً لهذه العوامل المجتمعة بصرف النظر عن كون هذا أو ذاك عمدة أو فضلة في آصطلاحهم، فقد تكون الفضلة في الجملة اللغوية عند النحاة المناطقة عمدة في التعبير وأساساً في التفاهم لا تتمّ حاجة المخاطب إلى المعرفة إلّا بها، فيجب حينذاك أن تكون ممتنعة على الحذف والإسقاط، لأنّ فائدة الجملة تقوم عليها، وبحذفها وإسقاطها تذهب الفائـدة وتصبح الجملة اللغوية خالية ممّا يريده المخاطب حتى لو بقي فيها ما يراه النحاة المناطقة عمدها وأركانها، فمحـور العمدة والفضلة في نظري هو المعنى العام للجملة اللغوية، ومقدار الحاجة في التخاطب إلى أجزاء هذا المعنى، لا ما كان فقط مبتدأ وخبراً، أو فعلاً وفاعلاً، أو نحوهما من العمد، أو ما كان تمييزاً أو حالاً أو نحوهما من الفضلات على ما يقول به النحاة المتأثرون بالمنطق ويقصرونه عليه في كلا الأمرين.

وأنا في هذا لا أقلّل من شأن المنطق إلى النهاية كما قد يُظَنّ، ولا أذهب إلى أنّه لا فائدة فيه على الإطلاق، وإنّما أقول أنّه طيّب مفيد صاقل للعقل مدرّب للفكر إذا أحسن آستخدامه في الدرس النحويّ دون إفراط أو تفريط، وعلى سبيل المثال بالمقدار الذي كان من قدامى النحاة في مصنفاتهم، لا النحاة المتأخرين الذين رأينا ما صنعه فريق منهم في حواشيهم النحوية التي آحتشد فيها النحو وغيره آحتشاداً مهوّشاً، وآختلط في ثناياها المأثور

بالمعقول آختلاطاً مشوشاً، وجاءت فيها مصطلحات المنطق بدون ما يدعو لكثير منها، وبولغ بما فيها من الأساليب الفلسفية والمناهج الجدلية، وظهر خلالها الإفراط في الحدود والعوامل والعلل والأقيسة والتقسيمات العقلية والافتراضات الذهنية، وآتّسمت بتجاوز الحد والخروج عن المقبول من التحليل والتركيب والتوجيه والتأويل والتقدير، وبالاستطراد إلى كلّ ما كان له أدنى ملابسة مع أصل من أصول النحو أو مسألة من مسائله.

وهذا كلّه وإن كان ــ فيما أرى ــ مفيداً مكسباً لمن يصبر على قراءته وملازمته خبرات قد لا تتاح لغيره، فإنّ الإكثار منه كالإكثار من كل مفيد، ربّما ينقلب به إلى ضدّه ويؤدّي إلى عكس الغرض المرجوّ منه.

المصادر والمراجع

(١) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر سنة ١٩٣٧م.

(٢) أخبار النحويين البصريين، السيرافي. بيروت سنة ١٩٣٦، تحقيق فريتس كرنكو.

(٣) أدب الكاتب، ابن قتيبة. ط. ليدن سنة ١٩٠٠م.

(٤) أسرار العربية، ابن الأنباري. مطبعة الترقي بدمشق، سنة ١٩٥٧م، تحقيق محمد بهجة البيطار.

(٥) أسس المنطق الصوري ومشكلاته، د. محمد علي أبو ريّان ود. علي عبد المعطي محمد. دار النهضة العربية ببيروت، سنة ١٩٧٦م.

(٦) الأشباه والنظائر، السيوطي. مصر، سنة ١٩٧٥م، تحقيق طه سعد.

(٧) أصول التشريع الإسلامي، علي حسب الله. ط. ٤، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٧١م.

(٨) الأعلام، خير الدين الزركلي. ط. ٣ ببيروت، سنة ١٩٦٩م.

(٩) الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري. تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سنة ١٩٥٧م.

(١٠) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي. ط. ٢، حيدر آباد، سنة ١٣٥٩هـ.

(١١) ألفية آبن مالك، ط. ٢ بمطبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٣٠م.

(١٢) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيّان التوحيدي. منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت، بدون تاريخ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين.

(١٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي. دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٢م، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم.

(١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري. ط. ٤، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٩٦١م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

(١٥) إيساغوجي، فُرْفُرْيُوس الصوري. نقل أبي عثمان الدمشقي، بقلم د. أحمد فؤاد الأهواني، ط. عيسى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٥٢م.

(١٦) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي. دار العروبة بالقاهرة، سنة ١٩٥٩م، تحقيق د. مازن المبارك.

(١٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي. عيسى البابي الحلبي، سنة ١٩٦٤م، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم.

(١٨) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي. مطبعة الأخبار بمصر، سنة ١٩١١م.

(١٩) تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان. دار الهلال بالقاهرة، سنة ١٩١٤م.

(٢٠) تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور. ط. ٤، مصر، سنة ١٩٥٧م، ترجمة عبد الهادي أبي ريده.

(٢١) تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، عبد المتعال الصعيدي. ط. ٤ بالمطبعة النموذجية بمصر.

(٢٢) التركيب اللغوي للأدب، د. لطفي عبد البديع. مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٧٠م.

(٢٣) تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات، ابن سينا. مطبعة أمين هندية بمصر، سنة ١٩٠٨م.

(٢٤) التسهيل، ابن مالك. القاهرة، سنة ١٩٦٨م، تحقيق محمد كامل بركات.

(٢٥) تسهيل الوصول إلى علم الأصول، محمد عبد الرحمن عيد المحلّاوي. مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٣٤١هـ.

(٢٦) التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه، ابن حزم. بيروت، سنة ١٩٥٩م، تحقيق د. إحسان عباس.

(٢٧) الجمل، الزجاجي. ط. ٢ بباريس، سنة ١٩٥٧م، تحقيق ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الجزائر.

(٢٨) ابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي. دار النذير ببغداد، سنة ١٩٦٩م.
(٢٩) حاشية الخضري على ابن عقيل، مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٤٠م.
(٣٠) حاشية السّجاعي على ابن عقيل، المطبعة الأزهرية سنة ١٣١٠هـ.
(٣١) حاشية الصبان على الأشموني، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.
(٣٢) حاشية محمد عبادة العدوي على شرح شذور الذهب، عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ.
(٣٣) حاشية محمد محمد الأمير على شرح شذور الذهب، مصطفى البابي الحلبي، بمصر سنة ١٩٤٠م.
(٣٤) ابن حزم: حياته وعصره، آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي بمصر، سنة ١٩٥٤م.
(٣٥) الحيوان، الجاحظ. ط. ٢، مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٦٥م، تحقيق عبد السلام هارون.
(٣٦) أبو حيّان الأندلسي النحوي، د. خديجة الحديثي. دار النهضة ببغداد، سنة ١٩٦٦م.
(٣٧) أبو حيان التوحيدي، د. أحمد الحوفي. ط. ٢، مطبعة نهضة مصر، سنة ١٩٦٤م.
(٣٨) الخصائص، ابن جني. دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٢م، تحقيق محمد علي النجار.
(٣٩) الخليل بن أحمد الفراهيدي. أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء ببغداد، سنة ١٩٦٠م.
(٤٠) دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين. ط. ٢، دمشق، سنة ١٩٦٠م.
(٤١) ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط. ٣، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٣م.
(٤٢) رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن. مطبعة العالم العربي بالقاهرة، سنة ١٩٥١م.
(٤٣) الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي. دار الفكر العربي بمصر، سنة ١٩٤٧م،

(٤٤) تحقيق د. [illegible]
أبو زكريا الفراء، د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، سنة ١٩٦٤م.

(٤٥) سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي. مطبعة صبيح بالقاهرة، سنة ١٩٦٩م، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي.

(٤٦) سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف. مطبعة لجنة البيان العربي بمصر، سنة ١٩٥٣م.

(٤٧) شرح الأشموني على الألفية، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

(٤٨) شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل. ط. ٧، سنة ١٩٥٣م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

(٤٩) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم. ط. بيروت، سنة ١٣١٢هـ، تصحيح محمد سليم اللبابيدي البيروتي.

(٥٠) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري. عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

(٥١) شرح التصريف العزّي، السيد الشريف الجرجاني. ط. ٢ بمطبعة حجازي بالقاهرة، تحقيق محمد الزفزاف.

(٥٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري. ط. ١٠ بمطبعة السعادة بمصر، سنة ١٩٦٥م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

(٥٣) شرح الشواهد للعيني، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

(٥٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري. ط. ٤ بدار المعارف بمصر، سنة ١٩٨٠م، تحقيق عبد السلام هارون.

(٥٥) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي. مطبعة الشركة الصحافية العثمانية باستانبول، سنة ١٣١٠هـ.

(٥٦) شرح الملوّي على سلّم الأخضري، المطبعة الميمنية بمصر، سنة ١٣٠٥هـ.

(٥٧) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس. عيسى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٧٧م، تحقيق السيد أحمد صقر.

(٥٨) صون المنطق والكلام عن فنيّ المنطق والكلام، السيوطي. ط. ٢، دار النصر بمصر، تحقيق علي سامي النشار وزميله.

(٥٩) ضحى الإسلام، أحمد أمين. ط. ٧، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٦٤م.

(٦٠) طبقات الأمم، القاضي صاعد الأندلسي. مطبعة التقدم بمصر، بدون تاريخ.
(٦١) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي. الخانجي بمصر، سنة ١٩٥٤م، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم.
(٦٢) ظهر الإسلام، أحمد أمين. ط. ٤، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٦٦م.
(٦٣) عبقرية العربية، د. لطفي عبد البديع. مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٧٤م.
(٦٤) أبو علي الفارسي، د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، سنة ١٣٨٨هـ.
(٦٥) فجر الإسلام، أحمد أمين. ط. ١٠، سنة ١٩٦٥م.
(٦٦) في أصول النحو، سعيد الأفغاني. ط. ٢ بمطبعة الجامعة السورية، سنة ١٩٥٧م.
(٦٧) في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي. المكتبة العصرية ببيروت، سنة ١٩٦٤م.
(٦٨) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٨م.
(٦٩) القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن. مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥٢م.
(٧٠) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسن. المطبعة السلفية بمصر، سنة ١٣٥٣هـ.
(٧١) الكتاب، سيبويه. ط. بولاق، سنة ١٣١٧هـ.
(٧٢) لحن العامة والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٧م.
(٧٣) اللغة، فندريس. مطبعة لجنة البيان العربي بمصر، سنة ١٩٥٠م، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص.
(٧٤) اللغة والنحويين القديم والحديث، عباس حسن. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٦م.
(٧٥) لمع الأدلة، ابن الأنباري. مطبعة الجامعة السورية، سنة ١٩٥٧م، تحقيق سعيد الأفغاني.
(٧٦) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير. تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر، سنة ١٩٥٩م.

(٧٧) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن سيدة الأندلسي. مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٥٨م، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصّار.
(٧٨) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٨م.
(٧٩) مدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد. العراق، سنة ١٩٦٨م.
(٨٠) مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي. مصطفى البابي بمصر، سنة ١٩٥٨م.
(٨١) معاني القرآن، الفراء، ط ٢ بمصر سنة ١٩٨٠م، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.
(٨٢) معجم الأدباء، ياقوت. نشر دار المأمون بمصر، سنة ١٩٣٨م، تحقيق مرجليوت، سنة ١٩٢٢م.
(٨٣) معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون. ط. الخانجي بمصر، سنة ١٩٧٢م.
(٨٤) معيار العلم في فنّ المنطق، الغزالي. مطبعة الجندي بمصر، سنة ١٩٧٢م، تحقيق محمد مصطفى أبو العلا.
(٨٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ط ٥ بدار الفكر ببيروت سنة ١٩٧٩م، تحقيق د. مازن امبارك وزميله، مراجعة سعيد الأفغاني.
(٨٦) مفاتيح العلوم، الخوارزمي. مطبعة الشرق بمصر، سنة ١٣٤٢هـ.
(٨٧) المقابسات، أبو حيان التوحيدي. المطبعة الرحمانية بمصر، سنة ١٩٢٩م، تحقيق حسن السندوبي.
(٨٨) المقتضب، المبرد. ط. القاهرة ١٣٨٢هـ ــ ١٣٨٨هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.
(٨٩) المقدمة، ابن خلدون. دار الشعب بالقاهرة، بدون تاريخ.
(٩٠) من أسرار اللغة، د. ابراهيم أنيس. ط. ٤، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٢م.
(٩١) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي. دار المعرفة بمصر، سنة ١٩٦١م.
(٩٢) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني. دار الفكر ببيروت، بدون تاريخ.
(٩٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٧، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٥٣م.

(٩٤) المنصف، ابن جني. مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٥٤م، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين.
(٩٥) المنطق الوضعي، د. زكي نجيب محمود. مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥١م.
(٩٦) المنطق ومناهج البحث العلمي، عبد المنعم أحمد. مكتبة الجامعات للنشر بالقاهرة، بدون تاريخ.
(٩٧) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيّان الأندلسي. تحقيق سدني غليزر، طبع الجمعية الأميركية الشرقية في مدينة نيوهيفن في ولاية كونيكتيكت، سنة ١٩٤٧م بأميركا على الآلة الكاتبة العربية.
(٩٨) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الآمدي. ط. دار المعارف بمصر ١٩٦١ ـ ١٩٦٥م، تحقيق السيد أحمد صقر.
(٩٩) المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، حمزة فتح الله. بولاق، سنة ١٣٢٦هـ.
(١٠٠) النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطوّرها، د. مازن المبارك. المكتبة الحديثة، سنة ١٩٦٥م.
(١٠١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة. مطبعة السعادة بمصر، بدون تاريخ.
(١٠٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري. دار نهضة مصر، سنة ١٩٦٧م، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم.
(١٠٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي. ط. ٢، سنة ١٩٦٩م.
(١٠٤) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي. مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٢٧هـ.
(١٠٥) الهوامل والشوامل، أبو حيان التوحيدي ومسكويه. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٥١م، تحقيق أحمد أمين والسيد أحمد صقر.
(١٠٦) الورقات، إمام الحرمين عبد الملك الجويني. دار التراث بمصر، سنة ١٩٧٧م، تحقيق د. عبد اللطيف محمد العبد.